

بحث في الادّخار « القسم الأول »

إعداد : اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد :-

بناء على المحضر التاسع من محاضر الدورة الحادية والعشرين لهيئة كبار العلماء والمؤرخ في يوم ١٤٠٣/٣/٢٧ هـ والذي جاء فيه أن المجلس بحث موضوع الادخار وقرر إحالته إلى اللجنة الدائمة لإعداد بحث فيه ويطلب نسخة من نظم هذه الصناديق في المنطقة الشرقية والوسطى وفي شركة أرامكو ثم يعرض على المجلس في الدورة القادمة بناء على ذلك تم طلب الأنظمة المشار إليها من الجهات المعنية وجاءت هذه الأنظمة واطلعت اللجنة عليها فأعدت بحثاً يشتمل على مايلي :

- ١ - مقدمة بأن كل مطلب شرعي لابد في إثباته من دليل شرعي . وتحقيق مناطه فيه .
- ٢ - نصوص من القرآن والسنة يرجع إليها في الحكم بالربا عند التطبيق في الجزئيات وتحقيق المناط فيها .
- ٣ - نقول عن بعض فقهاء المذاهب يستنار بها في التطبيق وفهم الحكم في المسائل الربوية .
- ٤ - نقول عن بعض علماء المذاهب الأربعة في حكم الربا بدار الحرب مع الأدلة ومناقشة بعضهم لبعض .

- ٥ - المقصود من أنظمة الادخار في شركة كهرباء المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية وشركة أرامكو مع التعليق عليها .
- ٦ - نقول عن بعض المعاصرين في معنى الادخار وأنواع بنوك الادخار وتوظيف الأموال المدخرة مع التعليق على ذلك .
- ٧ - حكم الادخار .
- ٨ - ملخص المقصود مما سبق .

أولاً : المقدمة :

كل مسألة يراد إثبات حكمها لابد لها من دليل مشتمل على مقدمتين ، إحداهما كلية مسلمة سواء كانت شرعية أم عقلية أم لغوية أم طبية أم غير ذلك ، وذلك لقيام ما يوجب تسليمها شرعاً أو عقلاً أو لغة ... إلى آخره ، والمقدمة الأخرى تتضمن تحقيق المناط وذلك بإثبات مناط حكم الكلية في المسألة الجزئية المطلوب إثبات الحكم فيها ، وقد أفاض الشاطبي القول في ذلك مع التوضيح بالأمثلة ، فاستحسننا نقله بنصه : قال رحمه الله تعالى (المسألة السادسة) كل دليل شرعي مبني على مقدمتين إحداهما راجعة إلى تحقيق مناط الحكم والأخرى ترجع إلى نفس الحكم الشرعي فالأولى نظرية ، وأعني بالنظرية ههنا ما سوى النقلية سواء علينا أثبتت بالضرورة أم بالفكر والتدبر ولا أعني بالنظرية مقابل الضرورية ، والثانية نقلية وبيان ذلك ظاهر في كل مطلب شرعي بل هذا جاء في كل مطلب عقلي أو نقلي ، فيصح أن نقول الأولى راجعة إلى تحقيق المناط ، والثانية راجعة إلى الحكم ،

ولكن المقصود هنا بيان المطالب الشرعية فإذا قلت إن كل مسكر حرام فلا يتم القضاء عليه حتى يكون بحيث يشار إلى المقصود منه ليستعمل أو لا يستعمل لأن الشرائع إنما جاءت لتحكم على الفاعلين من جهة ما هم فاعلون ، فإذا شرع المكلف في تناول خمر مثلاً قيل له : أهذا خمر أم لا ، فلا بد من النظر في كونه خمرًا أم غير خمر ، وهو معنى تحقيق المناط ، فإذا وجد فيه أمانة الخمر أو حقيقتها بنظر معتبر قال : نعم هذا خمر ، فيقال له : كل خمر حرام الاستعمال ، فيجتنبه . وكذلك إذا أراد أن يتوضأ بماء فلا بد من النظر إليه : هل هو مطلق أم لا ، وذلك برؤية اللون وبذوق الطعم وشم الرائحة ، فإذا تبين أنه على أصل خلخته فقد تحقق مناطه عنده وأنه مطلق ، وهي المقدمة النظرية ، ثم يضيف إلى هذه المقدمة ثانية نقلية ، وهي أن كل ماء مطلق فالوضوء به جائز . وكذلك إذا نظر هل هو مخاطب بالوضوء أم لا ، فينظر هل هو محدث أم لا ، فإن تحقق الحدث فقد حقق مناط الحكم ، فيرد عليه أنه مطلوب بالوضوء ، وإن تحقق فقد فذلك فيرد عليه أنه غير مطلوب بالوضوء ، وهي المقدمة النقلية .

فالحاصل أن الشارع حكم على أفعال المكلفين مطلقة ومقيدة ، وذلك مقتضى إحدى المقدمتين وهي النقلية ، ولا ينزل الحكم بها إلا على ما تحقق أنه مناط ذلك الحكم على الإطلاق أو على التقييد ، وهو مقتضى المقدمة النظرية . والمسألة ظاهرة في الشرعيات ، نعم وفي اللغويات والعقليات ، فإننا إذا قلنا (ضرب زيد عمرًا) وأردنا أن نعرف الذي يرفع من الاسمين

وما الذي ينصب فلا بد من معرفة الفاعل من المفعول ، فإذا حققنا الفاعل وميزناه حكمنا عليه بمقتضى المقدمة النقلية وهي أن كل فاعل مرفوع ، ونصبنا المفعول كذلك ، لأن كل مفعول منصوب ، وإذا أردنا أن نصغر عقرباً حققنا أنه رباعي فيستحق من أبنية التصغير بنية فيعمل لأن كل رباعي على هذه الشاكلة تصغيره على هذه البنية ، وهكذا في سائر علوم اللغة ، وأما العقليات فكما إذا نظرنا في العالم هل هو حادث أم لا فلا بد من تحقيق مناط الحكم وهو العالم ، فنجدته متغيراً وهي المقدمة الأولى ، ثم نأتي بمقدمة مسلمة وهو قولنا (كل متغير حادث) .

لكننا قلنا في الشرعيات وسائر النقليات أنه لا بد أن تكون إحدى المقدمتين نظرية وهي المفيدة لتحقيق المناط ، وذلك مطرد في العقليات أيضاً ، والأخرى نقلية فما الذي يجري في العقليات مجرى النقليات ؟ هذا لا بد من تأمله ، والذي يقال فيه : إن خاصية المقدمة النقلية أن تكون مسلمة إذا تحقق أنها نقلية فلا تفتقر إلى نظر وتأمل إلا من جهة تصحيحها نقلاً ، ونظير هذا في العقليات المقدمات المسلمة وهي الضروريات وما تنزل منزلتها مما يقع مسلماً عند الخصم ، فهذه خاصية إحدى المقدمتين ، وهي أن تكون مسلمة ، وخاصية الأخرى أن تكون تحقيق مناط الأمر المحكوم عليه ، ولا حاجة إلى البسط هنا فإن التأمل يبين حقيقة الأمر فيه وأيضاً في فصل السؤال والجواب له بيان آخر وبالله التوفيق انتهى^(١) .

(١) كتاب الموافقات ج ٣ ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ط محمد علي صبيح .

ثانياً : نصوص من القرآن والسنة يرجع إليها في الحكم بالربا عند تحقيق المناط ، والتطبيق على الجزئيات

١ - نصوص من القرآن معها تفسيرها :

(أ) قال أبو بكر الجصاص رحمه الله في تفسير آيات الأحكام :
﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾^(١) إلى قوله ﴿ وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾^(٢) قال أبو بكر أصل الربا في اللغة هو الزيادة ومنه الراية لزيادتها على ما حوالها من الأرض ومنه الربوة من الأرض وهي المرتفعة ومنه قولهم أرى فلان على فلان في القول أو الفعل إذا زاد عليه وهو في الشرع يقع على معان لم يكن الاسم موضوعاً لها في اللغة ويدل عليه أن النبي ﷺ سمى النساء ربا في حديث أسامة بن زيد فقال إنما الربا في النسيئة وقال عمر بن الخطاب إن من الربا أبواباً لا تخفى ، منها السلم في السن يعني الحيوان وقال عمر أيضاً أن آية الربا من آخر ما نزل من القرآن وأن النبي ﷺ قبض قبل أن يبينه لنا فدعوا الربا والريية فثبت بذلك أن الربا قد صار اسماً شرعياً لأنه لو كان باقياً على حكمه في أصل اللغة لما خفي على عمر لأنه كان عالماً بأسماء اللغة لأنه من أهلها ويدل عليه أن العرب لم تكن تعرف بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة نساء ربا وهو ربا في الشرع وإذا كان ذلك على ما وصفنا صار بمنزلة سائر الأسماء المحملة المفتقرة إلى البيان وهي الأسماء المنقولة من اللغة إلى الشرع لمعان لم يكن الاسم موضوعاً لها في اللغة نحو الصلاة والصوم والزكاة فهو مفتقر إلى البيان ولا يصح الاستدلال بعمومه في تحريم شيء من العقود إلا فيما قامت دلالته أنه مسمى في الشرع بذلك وقد بين النبي ﷺ كثيراً من مراد الله بالآية نصاً وتوفيقاً ومنه ما بينه

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٧٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٧٥ .

دليلاً فلم يخل مراد الله من أن يكون معلوماً عند أهل العلم بالتوقيف والاستدلال والربا الذي كانت العرب تعرفه وتفعله إنما كان قرض الدراهم والدنانير إلى أجل بزيادة على مقدار ما استقرض على ما يتراضون به ولم يكونوا يعرفون البيع بالنقد وإذا كان متفاضلاً من جنس واحد، هذا كان المتعارف المشهور بينهم ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَمَاءَ آيْتُمْ مِّن رَّبِّا لِّرَبِّوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُّوَا عِنْدَ اللَّهِ﴾^(١) فأخبر أن تلك الزيادة المشروطة إنما كانت ربا في المال العين لأنه لا عوض لها من جهة المقرض وقال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَرْبَوَا أَوْضَعَفَا مُضْعَفَةً﴾^(٢) إخباراً عن الحال التي خرج عليها الكلام من شرط الزيادة أضعافاً مضاعفة فأبطل الله تعالى الربا الذي كانوا يتعاملون به وأبطل ضرباً آخر من البياعات وسماها ربا فانتظم قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ أَرْبَوَا﴾ تحريم جميعها لشمول الاسم عليها من طريق الشرع ولم يكن تعاملهم بالربا إلا على الوجه الذي ذكرنا من قرض دراهم أو دنانير إلى أجل مع شرط الزيادة واسم الربا في الشرع يعتوره معان أحدها: الربا الذي كان عليه أهل الجاهلية والثاني: التفاضل في الجنس الواحد من المكيل والموزون على قول أصحابنا ومالك بن أنس يعتبر مع الجنس أن يكون مقتاتاً مدخراً والشافعي يعتبر الأكل مع الجنس فصار الجنس معتبراً عند الجميع فيما يتعلق به من تحريم التفاضل عند انضمام غيره إليه على ما قدمنا

والثالث: النساء وهو على ضرب من الجنس الواحد من كل شيء لا يجوز بيع بعضه ببعض نساء سواء كان من المكيل أو من الموزون أو من غيره فلا يجوز عندنا بيع ثوب مروي بثوب مروي نساء لوجود الجنس ومنها وجود المعنى المضموم إليه الجنس في شرط تحريم التفاضل وهو الكيل والوزن

(١) سورة الروم ، آية ٣٩ .

(٢) سورة آل عمران ، آية ١٣٠ .

في غير الأثمان التي هي الدراهم والدنانير فلو باع حنطة بخص نساء لم يجز لوجود الكيل ولو باع حديداً بصفر نساء لم يجز لوجود الوزن والله تعالى الموفق .

ومن أبواب الربا الشرعي السلم في الحيوان :

قال عمر رضي الله عنه إن من الربا أبواً لا تحفى ، منها السلم في السن ولم تكن العرب تعرف ذلك رباً فعلم أنه قال ذلك توقيفاً فجملة ما اشتمل عليه اسم الربا في الشرع النساء والتفاضل على شرائط قد تقرر معرفتها عند الفقهاء . والدليل على ذلك قول النبي ﷺ الحنطة بالحنطة مثلاً مثل يدا بيد والفضل ربا والشعير بالشعير مثلاً بمثل يدا بيد والفضل ربا وذكر اسم التمر والملح والذهب والفضة فسمى الفضل في الجنس الواحد من المكيل والموزون ربا وقال ﷺ في حديث أسامة بن زيد الذي رواه عنه عبد الرحمن ابن عباس إنما الربا في النسيئة وفي بعض الألفاظ لا ربا إلا في النسيئة فثبت أن اسم الربا في الشرع يقع على التفاضل تارة وعلى النساء أخرى وقد كان ابن عباس يقول لا ربا إلا في النسيئة ويجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة متفاضلاً ويذهب فيه إلى حديث أسامة بن زيد ثم لما تواتر عنده الخبر عن النبي ﷺ بتحريم التفاضل في الأصناف الستة رجع عن قوله . قال جابر ابن زيد رجع بن عباس عن قوله في الصرف وعن قوله في المتعة وإنما معنى حديث أسامة النساء في الجنسين كما روي في حديث عبادة بن الصامت وغيره عن النبي ﷺ أنه قال الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل يداً بيد وذكر الأصناف الستة ثم قال بيعوا الحنطة بالشعير كيف شئتم يداً بيد وفي بعض الأخبار وإذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم يداً بيد فمنع النساء في الجنسين من المكيل والموزون وأباح التفاضل فحديث أسامة بن زيد محمول على هذا ومن الربا المراد بالآية شراء ما يباع بأقل من ثمنه قبل نقد الثمن والدليل على أن ذلك رباً حديث يونس بن إسحاق عن أبيه عن أبي العالية

قال : كنت عند عائشة فقالت لها امرأة إني بعت زيد بن أرقم جارية لي إلى عطائه بثمانمائة درهم وإنه أراد أن يبيعها فاشتريتها منه بستمائة فقالت بئسما شريت وبئسما اشتريت أبلغني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب ، فقالت يا أم المؤمنين أرايت إن لم آخذ إلا رأس مالي فقالت : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾^(١) فدللت تلاوتها لآية الربا عند قولها أرايت إن لم آخذ إلا رأس مالي أن ذلك كان عندها من الربا وهذه التسمية طريقها التوقيف وقد روى ابن المبارك عن حكم ابن زريق عن سعيد بن المسيب قال : سألت عن رجل باع طعاماً من رجل إلى أجل فأراد الذي اشترى الطعام أن يبيعه بنقد من الذي باعه منه فقال هو ربا ، ومعلوم أنه أراد شراءه بأقل من الثمن الأول إذ لا خلاف أن شراءه بمثله أو أكثر منه جائز فسمى سعيد بن المسيب ذلك ربا .

وقد روي النهي عن ذلك عن ابن عباس والقاسم بن محمد ومجاهد وإبراهيم والشعبي وقال الحسن وابن سيرين في آخرين إن باعه بنقد جاز أن يشتريه فإن كان باعه بنسيئة لم يشتريه بأقل منه إلا بعد أن يحل الأجل .

وروى عن ابن عمر أنه إذا باعه ثم اشتراه بأقل من ثمنه جاز ، ولم يذكر فيه قبض الثمن وجائز أن يكون مراده إذا قبض الثمن فدل قول عائشة وسعيد بن المسيب أن ذلك ربا فعلمنا أنهما لم يسمياه ربا إلا توقيفاً إذ لا يعرف ذلك اسماً له من طريق اللغة فلا يسمى به إلا من طريق الشرع وأسماء الشرع توقيف من النبي ﷺ ، والله تعالى أعلم بالصواب .

ومن أبواب الربا الدين بالدين :

وقد روى موسى بن عبيدة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبي

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٧٥ .

ﷺ أنه نهى عن الكالي بالكالي وفي بعض الألفاظ عن الدين بالدين وهما سواء ، وقال في حديث أسامة بن زيد : «إنما الربا في النسيئة» إلا أنه في العقد عن الدين بالدين وأنه معفو عنه بمقدار المجلس لأنه جائز له أن يسلم دراهم في كرحنطة وهما دين بدين إلا أنهما إذا افترقا قبل قبض الدراهم بطل العقد وكذلك بيع الدراهم بالدنانير جائز وهما دينان وإن افترقا قبل التقابض بطل .

ومن أبواب الربا الذي تضمنت الآية تحريمه :

الرجل يكون عليه ألف درهم دين مؤجل فيصالحه منه على خمسمائة حالة فلا يجوز ، وقد روى سفيان عن حميد عن ميسرة قال سألت ابن عمر يكون لي على الرجل الدين إلى أجل فأقول عجل لي وأضع عنك فقال : هو ربا ، وروي عن زيد بن ثابت أيضاً النهي عن ذلك وهو قول سعيد بن جبير والشعبي والحكم وهو قول أصحابنا وعامة الفقهاء وقال ابن عباس وإبراهيم النخعي لا بأس بذلك . والذي يدل على بطلان ذلك شيئان أحدهما تسمية ابن عمر إياه ربا وقد بينا أن أسماء الشرع توقيف ، والثاني أنه معلوم أن ربا الجاهلية إنما كان قرضاً مؤجلاً بزيادة مشروطة فكانت الزيادة بدلاً من الأجل فأبطله الله تعالى وحرمه وقال : ﴿وَإِنْ تَبَتُّمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾^(١) وقال تعالى : ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾^(٢) حظر أن يؤخذ للأجل عوض فإذا كانت عليه ألف درهم مؤجلة فوضع عنه على أن يعجله فإنما جعل الخط بخذاء الأجل فكان هذا هو معنى الربا الذي نص الله تعالى على تحريمه ولا خلاف أنه لو كان عليه ألف درهم حالة فقال له أجلني وأزيدك فيها مائة درهم لا يجوز لأن المائة عوض من الأجل ، كذلك الخط

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٧٩ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٧٨ .

في معنى الزيادة إذ جعله عوضاً من الأجل وهذا هو الأصل في امتناع جواز أخذ الأبدال عن الآجال ولذلك قال أبو حنيفة فيمن دفع إلى خياط ثوباً فقال إن خطته اليوم فلك درهم وإن خطته غدا فلك نصف درهم أن الشرط الثاني باطل فإن خاطبه غدا فله أجر مثله لأنه جعل الخط بجزاء الأجل والعمل في الوقتين على صفة واحدة فلم يجزه لأنه بمنزلة بيع الأجل على النحو الذي بيناه . ومن أجاز من السلف إذا قال عجل لي وأضع عنك فجائز أن يكون أجازوه إذا لم يجعله شرطاً فيه وذلك بأن يضع عنه بغير شرط ويعجل الآخر الباقي بغير شرط ، وقد ذكرنا الدلالة على أن التفاضل قد يكون ربا على حسب ما قال النبي ﷺ في الأصناف الستة ، وأن النساء قد يكون ربا في البيع بقوله ﷺ : « وإذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم يداً بيد » وقوله : « إنما الربا في النسيئة » وأن السلم في الحيوان قد يكون ربا بقوله إنما الربا في النسيئة وقوله إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم يداً بيد وتسمية عمر إياه ربا ، وشراء ما يبيع بأقل من ثمنه قبل نقد الثمن لما بينا وشرط التعجيل مع الخط وقد اتفق الفقهاء على تحريم التفاضل في الأصناف الستة التي ورد بها الأثر عن النبي ﷺ من جهات كثيرة وهو عندنا في حيز التواتر لكثرة روايته واتفاق الفقهاء على استعماله واتفقوا أيضاً في أن مضمون هذا النص معني به تعلق الحكم يجب اعتباره في غيره ، واختلفوا فيه بعد اتفاقهم على اعتبار الجنس على الوجوه التي ذكرنا فيما سلف من هذا الباب وأن حكم تحريم التفاضل غير مقصور على الأصناف الستة . وقد قال قوم هم شذوذ عندنا لا يعدون خلافاً أن حكم تحريم التفاضل مقصور على الأصناف التي ورد فيها التوقيف دون تحريم غيرها . ولما ذهب إليه أصحابنا في اعتبار الكيل والوزن دلائل من الأثر والنظر وقد ذكرناها في مواضع ومما يدل عليه من فحوى الخبر قوله : « الذهب بالذهب مثلاً بمثل وزناً بوزن ، والحنطة

بالحنطة مثلاً بمثل كيلاً بكيل» فأوجب استيفاء المماثلة بالوزن في الموزون وبالكيل في المكيل فدل ذلك على أن الاعتبار في التحريم الكيل والوزن مضموماً إلى الجنس . ومما يحتج به المخالف من الآية على اعتبار الأكل قوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾^(٢) فأطلق اسم الربا على المأكول قالوا فهذا عموم في إثبات الربا في المأكول . وهذا عندنا لا يدل على ما قالوا من وجوه :

أحدها : ما قدمنا من إجمال لفظ الربا في الشرع وافتقاره إلى البيان فلا يصح الاحتجاج بعمومه وإنما يحتاج إلى أن يثبت بدلالة أخرى أنه ربا حتى يحرمه بالآية ولا يأكله .

والثاني : أن أكثر ما فيه إثبات الربا في مأكول وليس فيه أن جميع المأكولات فيها ربا ونحن قد أثبتنا الربا في كثير من المأكولات ، وإذا فعلنا ذلك فقد قضينا عهدة الآية ، ولما ثبت بما قدمنا من التوقيف والاتفاق على تحريم بيع ألف بألف ومائة كما بطل بيع ألف بألف إلى أجل فجرى الأجل المشروط مجرى النقصان في المال وكان بمنزلة بيع ألف بألف ومائة وجب أن لا يصح الأجل في القرض كما لا يجوز قرض ألف بألف ومائة إذ كان نقصان الأجل كنقصان الوزن وكان الربا تارة من جهة نقصان الوزن وتارة من جهة نقصان الأجل وجب أن يكون القرض كذلك ، فإن قال قائل ليس القرض في ذلك كالبيع لأنه يجوز له مفارقه في القرض قبل قبض البدل ولا يجوز مثله في بيع ألف بألف . قيل له إنما يكون الأجل نقصاناً إذا كان مشروطاً فأما إذا لم يكن مشروطاً فإن ترك القبض لا يوجب نقصاً في أحد المالين وإنما بطل

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

(٢) سورة آل عمران ، آية ١٣٠ .

البيع لمعنى آخر غير نقصان أحدهما عن الآخر ألا ترى أنه لا يختلف الصنفان والصنف الواحد في وجوب التقابض في المجلس أعني الذهب بالفضة مع جواز التفاضل فيهما فعلمنا أن الموجب لقبضهما ليس من جهة أن ترك القبض موجب للنقصان في غير المقبوض ألا ترى أن رجلاً لو باع من رجل عبداً بألف درهم ولم يقبض ثمنه سنين جاز للمشتري بيعه مراوحة على ألف حالة ، ولو كان باعه بألف إلى شهر ثم حل الأجل لم يكن للمشتري بيعه مراوحة بألف حالة حتى يبين أنه اشتراه بثمن مؤجل ، فدل ذلك على أن الأجل المشروط في العقد يوجب نقصاً في الثمن ويكون بمنزلة نقصان الوزن في الحكم فإذا كان كذلك فالتشبيه بين القرض والبيع من الوجه الذي ذكرنا صحيح لا يعترض عليه هذا السؤال ، ويدل على بطلان التأجيل فيه قول النبي ﷺ : «إنما الربا في النسيئة» ولم يفرق بين البيع والقرض فهو على الجميع ويدل عليه أن القرض لما كان تبرعاً لا يصح إلا مقبوضاً أشبه الهبة فلا يصح فيه التأجيل كما لا يصح في الهبة وقد أبطل النبي ﷺ التأجيل فيها بقوله : «من أقرض عمرى فهي له ولورثته من بعده» فأبطل التأجيل المشروط في الملك وأيضاً فإن قرض الدراهم عاريتها وعاريتها قرضها لأنها تمليك المنافع إذ لا يصل إليها إلا باستهلاك عينها ولذلك قال أصحابنا إذا أعاره دراهم فإن ذلك قرض ولذلك لم يجيزوا استئجار الدراهم لأنها قرض فكأنه استقرض دراهم على أن يرد عليه أكثر منها فلما لم يصح الأجل في العارية لم يصح في القرض ، ومما يدل على أن قرض الدراهم عارية حديث إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : «تدرون أي الصدقة خير قالوا الله ورسوله أعلم قال خير الصدقة المنحة أن تمنح أخاك الدراهم أو ظهر الدابة أو لبن الشاة ، والمنحة هي العارية فجعل قرض الدراهم عاريتها ألا ترى إلى قوله في حديث آخر والمنحة مردودة فلما لم

يصح التأجيل في العارية لم يصح في القرض وأجاز الشافعي التأجيل في القرض وبالله التوفيق ومنه الإعانة .

باب البيع :

قوله عز وجل : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(١) عموم في إباحة سائر البياعات لأن لفظ البيع موضوع لمعنى معقول في اللغة وهو تمليك المال بمال بإيجاب وقبول عن تراض منهما وهذا هو حقيقة البيع في مفهوم اللسان ثم منه جائز ومنه فاسد إلا أن ذلك غير مانع من اعتبار عموم اللفظ متى اختلفنا في جواز بيع أو فساد ولا خلاف بين أهل العلم أن هذه الآية وإن كان مخرجها مخرج العموم فقد أريد به الخصوص لأنهم متفقون على حظر كثير من البياعات نحو بيع ما لم يقبض وبيع ما ليس عند الإنسان وبيع الغرر والمجاهيل وعقد البيع على المحرمات من الأشياء ، وقد كان لفظ الآية يوجب جواز هذه البياعات وإنما خصت منها بدلائل إلا أن تخصيصها غير مانع اعتبار عموم لفظ الآية فيما لم تقم الدلالة على تخصيصه وجائز أن يستدل بعمومه على جواز البيع الموقوف لقوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ والبيع اسم للإيجاب والقبول وليست حقيقته وقوع الملك به للعاقد ألا ترى أن البيع المعقود على شرط خيار المتبايعين لم يوجب ملكاً وهو بيع والوكيلان يتعاقدان البيع ولا يملكان . وقوله تعالى : ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٢) حكمه ما قدمناه من الإجمال والوقف على ورود البيان فمن الربا ما هو بيع ومنه ما ليس ببيع وهو ربا أهل الجاهلية ، وهو القرض المشروط فيه الأجل وزيادة مال على المستقرض . وفي سياق الآية ما أوجب تخصيص ما هو ربا من البياعات من عموم قوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ وظن الشافعي أن لفظ الربا لما كان مجملًا أنه

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

يوجب إجمال لفظ البيع وليس كذلك عندنا لأن ما لا يسمى ربا من البياعات فحكم العموم جار فيه وإنما يجب الوقوف فيما شككنا أنه ربا أو ليس بربا فأما ما تيقنا أنه ليس بربا فغير جائز الاعتراض عليه بآية تحريم الربا وقد بينا ذلك في أصول الفقه وأما قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾^(١) حكاية عن المعتقدين لإباحته من الكفار فزعموا أنه لا فرق بين الزيادة المأخوذة على وجه الربا وبين سائر الأرباح المكتسبة بضروب البياعات وجهلوا ما وضع الله أمر الشريعة عليه من مصالح الدين والدنيا فذمهم الله على جهلهم وأخبر عن حالهم يوم القيامة وما يحل بهم من عقابه قوله تعالى: ﴿وَاحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ يحتج به في جواز بيع ما لم يره المشتري ويحتج فيمن اشترى حنطة بحنطة بعينها متساوية أنه لا يبطل بالافتراق قبل القبض وذلك لأنه معلوم من ورود اللفظ لزوم أحكام البيع وحقوقه من القبض والتصرف والملك وما جرى مجرى ذلك فاقضى ذلك بقاء هذه الأحكام مع ترك التقايض وهو كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾^(٢) المراد تحريم الاستمتاع بهن. ويحتج أيضاً لذلك بقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٣) من وجهين أحدهما ما اقتضاه من إباحة الأكل قبل الافتراق وبعده من غير قبض والآخر إباحة أكله لمشتريه قبل قبض الآخر بعد الفرقة. وأما قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾^(٤) فالمعنى فيه أن من انزجر بعد النهي فله ما سلف من المقبوض قبل نزول تحريم الربا ولم يرد به ما لم يقبض لأنه قد ذكر في نسق

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

(٢) سورة النساء ، آية ٢٣ .

(٣) سورة النساء ، آية ٢٩ .

(٤) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

التلاوة حظر مالم يقبض منه وإبطاله بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ^(١) فأبطل الله من الربا مالم يكن مقبوضاً وإن كان معقوداً قبل نزول التحريم ولم يتعقب بالفسخ ما كان منه مقبوضاً بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ ^(٢) وقد روي ذلك عن السدي وغيره من المفسرين وقال تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فأبطل منه ما بقي مما لم يقبض ولم يبطل المقبوض ثم قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَيَّنْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ ^(٣) وهو تأكيد لإبطال مالم يقبض منه وأخذ رأس المال الذي لا ربا فيه ولا زيادة وروي عن ابن عمر وجابر عن النبي ﷺ أنه قال في خطبته يوم حجة الوداع بمكة - وقال جابر بعرفات - إن كل ربا كان في الجاهلية فهو موضوع وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبدالمطلب فكان فعله ﷺ مواظماً لمعنى الآية في إبطال الله تعالى من الربا مالم يكن مقبوضاً وإمضائه ما كان مقبوضاً وفيما روي في خطبة النبي ﷺ ضروب من الأحكام أحدها: أن كل ما طرأ على عقد البيع قبل القبض مما يوجب تحريمه فهو كالموجود في حال وقوعه وما طرأ بعد القبض مما يوجب تحريم ذلك العقد لم يوجب فسخه وذلك نحو النصرانيين إذا تبايعا عبداً بخمر فالبيع جائز عندنا وإن أسلم أحدهما قبل قبض الخمر بطل العقد وكذلك لو اشترى رجل مسلماً صيداً ثم أحرم البائع أو المشتري بطل البيع لأنه قد طرأ عليه ما يوجب تحريم العقد قبل القبض كما أبطل الله تعالى من الربا مالم يقبض لأنه طرأ عليه ما يوجب تحريمه قبل القبض وإن كانت الخمر مقبوضة ثم أسلم أو أحرما لم يبطل البيع كما لم يبطل الله الربا المقبوض حين أنزل التحريم فهذا جائز في

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٨ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٧٩ .

نظائره من المسائل ولا يلزم عليه أن يقتل العبد المبيع قبل القبض ولا يبطل البيع وللمشتري اتباع الجاني من قبل أنه لم يطرأ على العقد ما يوجب تحريم العقد لأن العقد باق على هيئته التي كان عليها والقيمة قائمة مقام المبيع وإنما يعتبر المبيع وللمشتري الخيار فحسب . وفيها دلالة على أن هلاك المبيع في يد البائع وسقوط القبض فيه يوجب بطلان العقد وهو قول أصحاب الشافعي وقال مالك : لا يبطل والتمن لازم للمشتري إذا لم يمنعه ودلالة الآية ظاهرة في أن قبض المبيع من تمام البيع وأن سقوط القبض يوجب بطلان العقد وذلك لأن الله تعالى لما أسقط قبض الربا أبطل العقد الذي عقده وأمر بالاقتصار على رأس المال فدل ذلك على أن قبض المبيع من شرائط صحة العقد وأنه متى طرأ على العقد ما يسقطه أوجب ذلك بطلانه وفيها الدلالة على أن العقود الواقعة في دار الحرب إذا ظهر عليها الإمام لا يعترض عليها بالفسخ وإن كانت معقودة على فساد لأنه معلوم أنه قد كان بين نزول وبين خطبة النبي ﷺ بمكة ووضع الربا الذي لم يكن مقبوضاً عقود من عقود الربا بمكة قبل الفتح ولم يتعقبها بالفسخ ولم يميز ما كان منها قبل نزول الآية مما كان منها بعد نزولها فدل ذلك على أن العقود الواقعة في دار الحرب بينهم وبين المسلمين إذا ظهر عليها الإمام لا يفسخ منها ما كان مقبوضاً وقوله تعالى : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾^(١) يدل على ذلك أيضاً لأنه قد جعل له ما كان مقبوضاً منه قبل الإسلام . وقد قيل إن معنى قوله تعالى : ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ من ذنوبه على معنى أن الله يغفرها له وليس هذا كذلك لأن الله تعالى قد قال ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ يعني فيما يستحقه من عقاب أو ثواب فلم يعلمنا حكمه في الآخرة ومن جهة أخرى أنه لو كان هذا مراداً لم ينتف به ما ذكرنا فيكون على الأمرين جميعاً لاحتماله لهما فيغفر

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

الله ذنوبه ويكون له المقبوض من ذلك قبل إسلامه وذلك يدل على أن بياعات أهل الحرب كلها ماضية إذا أسلموا بعد التقابض فيها لقوله تعالى : ﴿ قُلْهُمَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾^(١) وقوله عز وجل : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٢) قال أبو بكر يحتمل ذلك معنيين أحدهما إن لم تقبلوا أمر الله تعالى ولم تنقادوا له والثاني إن لم تذرُوا ما بقي من الربا بعد نزول الأمر بتركه فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن اعتقدوا تحريمه وقد روي عن ابن عباس وقتادة والريبع بن أنس فيمن أرى أن الإمام يستتيبه فإن تاب وإلا قتلته وهذا محمول على أن يفعله مستحلاله لأنه لا خلاف بين أهل العلم أنه ليس بكافر إذا اعتقد تحريمه . وقوله تعالى : ﴿ فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ لا يوجب إكفارهم لأن ذلك قد يطلق على مادون الكفر من المعاصي قال زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر رأى معاذاً يكي فقال ما يكيك فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول اليسير من الرياء شرك ومن عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة فأطلق اسم المحاربة عليه وإن لم يكفر وروى أسباط عن السدي عن صبيح مولى أم سلمة عن زيد بن أرقم أن النبي ﷺ قال لعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم أنا حرب لمن حاربتم سلم لمن سالمتم وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾^(٣) والفقهاء متفقون على أن ذلك حكم جارٍ في أهل الملة وأن هذه السمة تلحقهم بإظهارهم قطع الطريق وقد دل على أنه جائز اطلاق اسم المحاربة لله ورسوله على من عظمت معصيته وفعلها مجاهراً بها وإن كانت

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآيتان ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٣) سورة المائدة ، آية ٣٣ .

دون الكفر وقوله تعالى : ﴿ فَادْنُوا يَحْرَبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ إخبار منه بعظم معصيته وأنه يستحق بها المحاربة عليها وإن لم يكن كافراً وكان ممتنعاً على الإمام فإن لم يكن ممتنعاً عاقبه الإمام بمقدار ما يستحقه من التعزير والردع وكذلك ينبغي أن يكون حكم سائر المعاصي التي أوعده الله عليها العقاب إذا أصر الإنسان عليها وجاهر بها وإن كان ممتنعاً حورب عليها هو ومتبعوه ، وقوتلوا حتى ينتهوا وإن كانوا غير ممتنعين عاقبهم الإمام بمقدار ما يرى من العقوبة وكذلك حكم من يأخذ أموال الناس من المتسلطين الظلمة وآخذي الضرائب واجب على كل المسلمين قتالهم وقتلهم إذا كانوا ممتنعين وهؤلاء أعظم جرماً من آكلي الربا لانتهاكهم حرمة النهي وحرمة المسلمين جميعاً وآكل الربا إنما انتهك حرمة الله تعالى في أخذ الربا ولم ينتهك لمن يعطيه ذلك حرمة لأنه أعطاه بطيبة نفسه وآخذوا الضرائب في معنى قطاع الطريق المنتهكين لحرمة نهي الله تعالى وحرمة المسلمين إذ كانوا يأخذونه جبراً وقهراً لا على تأويل ولا شبهة فجائز لمن علم من المسلمين إصرار هؤلاء على ما هم عليه من أخذ أموال الناس على وجه الضريبة أن يقتلهم كيف أمكنه قتلهم وكذلك أتباعهم وأعوانهم الذين بهم يقومون على أخذ الأموال وقد كان أبو بكر رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة لموافقة من الصحابة إياه على شيئين أحدهما الكفر والآخر منع الزكاة وذلك لأنهم امتنعوا من قبول فرض الزكاة ومن أدائها فانتظمها به معنيين أحدهما الامتناع من قبول أمر الله تعالى وذلك كفر والآخر الامتناع من أداء الصدقات المفروضة في أموالهم إلى الإمام فكان قتاله إياهم للأمرين جميعاً ولذلك قال : لو منعوني عقلاً ، وفي بعض الأخبار عناقاً مما كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه فإنما قلنا أنهم كانوا كفاراً ممتنعين من قبول فرض الزكاة لأن الصحابة سموهم أهل الردة وهذه السمة لازمة لهم إلى يومنا هذا وكانوا سبوا نساءهم وذرايرهم ولو لم

يكونوا مرتدين لما سار فيهم هذه المسيرة وذلك شيء لم يختلف فيه الصدر الأول ولا من بعدهم من المسلمين أعني في أن القوم الذين قاتلهم أبو بكر كانوا أهل ردة فالمقيم على أكل الربا إن كان مستحلاً له فهو كافر وإن كان ممتنعاً بجماعة تعضده سار فيهم الإمام بسيرته في أهل الردة إن كانوا قبل ذلك من جملة أهل الملة وإن اعترفوا بتحريمه وفعلوه غير مستحلين له قاتلهم الإمام إن كانوا ممتنعين حتى يتوبوا وإن لم يكونوا ممتنعين ردعهم عن ذلك بالضرب والحبس حتى ينتهوا . وقد روي أن النبي ﷺ كتب إلى أهل نجران وكانوا ذمة نصارى إما أن تذروا الربا وإما أن تأذنوا بحرب من الله ورسوله وروى أبو عبيد القاسم بن سلام قال حدثني أيوب الدمشقي قال حدثني سعدان ابن يحيى عن عبد الله بن أبي حميد عن أبي مريح الهذلي أن رسول الله ﷺ صالح أهل نجران فكتب إليهم كتاباً في آخره على أن لا تأكلوا الربا فمن أكل الربا فذمتي منه بريئة فقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ^(١) عقيب قوله : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ ^(٢) هو عائد عليهما جميعاً من رد الأمر على حاله ومن الإقامة على أكل الربا مع قبول الأمر فمن رد الأمر قوتل على الردة ومن قبل الأمر وفعله محرماً له قوتل على تركه إن كان ممتنعاً ولا يكون مرتداً وإن لم يكن ممتنعاً عزز بالحبس والضرب على ما يرى الإمام ، وقوله تعالى : ﴿ فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ إعلام بأنهم إن لم يفعلوا ما أمروا به في هذه الآية فهم محاربون لله ورسوله وفي ذلك إخبار منه بمقدار عظم الجرم وأنهم يستحقون به هذه السمة وهي أن يسموا محاربين لله ورسوله وهذه السمة يعتورها معنيان أحدهما الكفر إذا كان مستحلاً والآخر الإقامة على أكل الربا مع اعتقاد

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٩ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٧٨ .

التحريم على ما بيناه ومن الناس من يحمله على أنه إعلام منه بأن الله تعالى يأمر رسوله والمؤمنين بمحاربتهم ويكون إيذاناً لهم بالحرب حتى لا يؤتوا على غرة قبل العلم بها كقوله تعالى : ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ﴾ ^(١) فإذا حمل على هذا الوجه كان الخطاب بذلك متوجهاً إليهم إذا كانوا ذوي منعة وإذا حملناه على الوجه الأول دخل كل واحد من فاعلي ذلك في الخطاب وتناوله الحكم المذكور فيه فهو أولى .

(ب) قال أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي في كتابه أحكام القرآن : الآية السابعة والثمانون قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ ^(٢) هذه الآية من أركان الدين ، وفيها خمس مسائل :

(المسألة الأولى) في سبب نزولها . ذكر من فسر أن الله تعالى لما حرم الربا قالت ثقيف وكيف تنتهي عن الربا وهو مثل البيع فنزلت فيهم الآية .

(المسألة الثانية) قال علماؤنا قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ كناية عن استيجابه في البيع وقبضه باليد لأن ذلك إنما يفعله المرابي قصداً لما يأكله فعبر بالأكل عنه وهو مجاز من باب التعبير عن الشيء بفائدته وثمرته وهو أحد قسمي المجاز كما بيناه في غير موضع .

(المسألة الثالثة) قال علماؤنا الربا في اللغة هو الزيادة ولا بد في الزيادة من مزيد عليه تظهر الزيادة به فلأجل ذلك اختلفوا هل هي عامة في تحريم كل ربا أو مجملة لا بيان لها إلا من غيرها والصحيح أنها عامة لأنهم كانوا يتبايعون ويربون وكان الربا عندهم معروفاً يبايع الرجل الرجل إلى أجل فإذا حل الأجل قال : أتقضي أم تربي ، يعني أم تزيدني على مالي عليك وأصبر

(١) سورة الأنفال ، آية ٥٨ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

أجلاً آخر فحرم الله تعالى الربا وهو الزيادة ولكن لما كان كما قلنا لا تظهر الزيادة إلا على مزيد عليه ومتى قابل الشيء غير جنسه في المعاملة لم تظهر الزيادة وإذا قابل جنسه لم تظهر الزيادة أيضاً إلا بإظهار الشرع ولأجل هذا صارت الآية مشكلة على الأكثر معلومة لمن أيده الله تعالى بالنور الأظهر وقد فاوضت فيها علماء وباحث رفقاء فكل منهم أعطى ما عنده حتى انتظم فيها سلك المعرفة بدرره وجوهرته العليا أن من زعم أن هذه الآية مجملة فلم يفهم مقاطع الشريعة فإن الله تعالى أرسل رسوله ﷺ إلى قوم هو منهم بلغتهم وأنزل عليهم كتابه تيسيراً منه بلسانه ولسانهم وقد كانت التجارة والبيع عندهم من المعاني المعلومة فأنزل عليهم مبيناً لهم ما يلزمهم فيهما ويعقدونهما عليه فقال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(١) والباطل كما بيناه في كتب الأصول هو الذي لا يفيد وقع التعبير به عن تناول المال بغير عوض في صورة العوض والتجارة هي مقابلة الأموال بعضها ببعض وهو البيع وأنواعه في متعلقاته بالمال كالأعيان المملوكة أو ما في معنى المال كالمنافع وهي ثلاثة أنواع عين بعين وهو بيع النقد أو بدين مؤجل وهو السلم أو حال وهو يكون في الثمن أو على رسم الاستصناع أو بيع عين بمنفعة وهو الإجارة والربا في اللغة هو الزيادة والمراد به في الآية كل زيادة لم يقابلها عوض فإن الزيادة ليست بحرام لعينها بدليل جواز العقد عليها على وجهه ولو كانت حراماً ما صح أن يقابلها عوض ولا يرد عليها عقد كالخمر والميتة وغيرهما وتبين أن معنى الآية : وأحل الله البيع المطلق الذي يقع فيه العوض على صحة القصد والعمل وحرم منه ما وقع على وجه الباطل وقد كانت الجاهلية تفعله كما تقدم فتزيد زيادة لم يقابلها عوض وكانت تقول إنما البيع مثل الربا أي إنما الزيادة عند حلول

(١) سورة النساء ، آية ٢٩ .

الأجل آخراً مثل أصل الثمن في أول العقد فرد الله تعالى عليهم قولهم وحرم ما اعتقدوه حلالاً عليهم وأوضح أن الأجل إذا حل ولم يكن عنده ما يؤدي أنظر إلى الميسرة تخفيفاً ، يحققه أن الزيادة إنما تظهر بعد تقدير العوضين فيه وذلك على قسمين :

أحدهما : تولى الشرع تقدير العوض فيه وهو الأموال الربوية فلا تحل الزيادة فيه وأما الذي وكله إلى المتعاقدين فالزيادة فيه على قدر مالية العوضين عند التقابل على قسمين أحدهما ما يتغابن الناس بمثله فهو حلال بإجماع ومنه ما يخرج عن العادة واختلف علماؤنا فيه فأمضاه المتقدمون وعدوه من فن التجارة ورده المتأخرون ببغداد ونظرائها وحدوا المردود بالثلث والذي أراه أنه إذا وقع عن علم المتعاقدين فإنه حلال ماض لأنهما يفتقران إلى ذلك في الأوقات وهو داخل تحت قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(١) وإن وقع عن جهل من أحدهما فإن الآخر بالخيار وفي مثله ورد الحديث : أن رجلاً كان يخدع في البيوع فذكر لرسول الله ﷺ فقال له رسول الله ﷺ : إذا بايعت فقل لا خلافة زاد الدارقطني وغيره ولك الخيار ثلاثاً وقد مهدناه في شرح الحديث ومسائل الخلاف فهذا أصل علم هذا الباب . فإن قيل أنكرتم الإجمال في الآية وما أوردتموه من البيان والشروط هو بيان مالم يكن في الآية مبيناً ولا يوجد عنها من القول ظاهراً . قلنا هذا سؤال من لم يحضر ما مضى من القول ولا ألقى إليه السمع وهو شهيد وقد توضح في مسائل الكلام أن جميع ما أحل الله لهم أو حرم عليهم كان معلوماً عندهم لأن الخطاب جاء فيه بلسانهم فقد أطلق لهم حل ما كانوا يفعلونه من بيع وتجارة ويعلمونه وحرم عليهم أكل المال بالباطل وقد كانوا يفعلونه

(١) سورة النساء ، آية ٢٩ .

ويعلمونه ويتسامحون فيه ثم إن الله سبحانه وتعالى أوحى إلى رسول الله ﷺ أن يلقي إليهم زيادة فيما كان عندهم من عقد أو عوض لم يكن عندهم جائزاً فألقى إليهم وجوه الربا المحرمة في كل مقتات وثن الأشياء مع الجنس متفاضلاً وألحق به بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب والبيع والسلف وبين وجوه أكل المال بالباطل في بيع الغرر كله أو ما لا قيمة له شرعاً فيما كانوا يعتقدونه متقوماً كالخمر والميتة والدم وبيع الغش ولم يبق في الشريعة بعد هاتين الآيتين بيان يفتقر إليه في الباب وبقي ما وراءهما على الجواز إلا أنه صح عن النبي ﷺ ما لا يصح ستة وخمسون معنى نهي عنها الأول والثاني ثمن الأشياء جنساً بجنس والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع بيع المقتات أو ثمن الأشياء جنساً بجنس متفاضلاً أو جنساً بغير جنسه نسيئة أو بيع الرطب بالتمر أو العنب بالزبيب أو بيع المزابنة على أحد القولين أو عن بيع وسلف وهذا كله داخل في الربا وهو مما تولى الشرع تقدير العوض فيه فلا تجوز الزيادة عليه الثامن بيعتان في بيعة التاسع بيع الغرر ورد بيع الملامسة المنابذة والحصاة وبيع الثيا وبيع العريان وماليس عندك والمضامين والملاقيح وحيل حيلة ويتركب عليهما من وجه بيع الثار قبل أن يبدو صلاحها وبيع السنبل حتى يشتد والعنب حتى يسود وهو مما قبله وبيع المحاقلة والمعاومة والمخابرة والمحاصرة وبيع مالم يقبض وربح مالم يضمن وبيع الطعام قبل أن يستوفي من بعض ما تقدم والخمر والميتة وشحومها وثن الدم وبيع الأصنام وعسيب الفحل والكاب والسنور وكسب الحجام ومهر البغي وحلوان الكاهن وبيع المضطر وبيع الولاء وبيع الولد أو الأم فردين أو الأخ والأخ فردين وكراء الأرض والماء والكأ والنجس وبيع الرجل على بيع أخيه وخطبته على خطبة أخيه وحاضر لباد وتلقي السلع والقينات فهذه ستة وخمسون معنى حضرت الخاطر مما نهي عنه أوردناها حسب نسقها في

الذكر وهي ترجع في التقسيم الصحيح الذي أوردناه في المسائل إلى سبعة أقسام ما يرجع إلى صفة العقد وما يرجع إلى صفة المتعاقدين وما يرجع إلى العوضين وإلى حال العقد والسابع وقت العقد كالبيع وقت نداء يوم الجمعة أو في آخر جزء من الوقت المعين للصلاة ولا تخرج عن ثلاثة أقسام وهي الربا والباطل والغرر ويرجع الغرر بالتحقيق إلى الباطل فيكون قسمين على الآيتين .

وهذه المناهي تتداخل ويفصلها المعنى ومنها أيضاً ما يدخل في الربا والتجارة ظاهراً ومنها ما يخرج عنها ظاهراً ومنها ما يدخل فيها باحتمال ومنها ما ينهى عنها مصلحة للخلق وتألفاً بينهم لما في التدابر من المفسدة .

(المسألة الرابعة) : قد بينا أن الربا على قسمين زيادة في الأموال المقتاتة والأثمان والزيادة في سائرهما وذكرنا حدودها وبيننا أن الربا فيما جعل التقدير فيه للمتعاقدين جائز بعلمهما ولا خلاف فيه وكذلك يجوز الربا في هبة الثواب .

وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيما رجل وهب هبة يرى أنها للثواب فهو على هبته حتى يرضى منها . فهو مستثنى من الممنوع الداخل في عموم التحريم وقد انتهى القول في هذا الغرض ها هنا وشرحه في تفسير الحديث ومسائل الخلاف ومنه ما تيسر على آيات القرآن في هذا القسم من الأحكام .

(المسألة الخامسة) : من معنى هذه الآية وهي في التي بعدها قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُبْتَغُوا فَلََكُمْ رُوُسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ ذهب بعض الغلاة من أرباب الورع إلى أن المال الحلال إذا خالطه حرام حتى لم يتميز ثم أخرج منه مقدار الحرام المختلط به لم يحل ولم يطب لأنه يمكن أن يكون الذي أخرج هو الحلال

والذي بقي هو الحرام وهو غلو في الدين فإن كل مالم يتميز فالمقصود منه ماليته لا عينه ولو تلف لقام المثل مقامه والاختلاط إتلاف لتمييزه كما أن الإهلاك إتلاف لعينه والمثل قائم مقام الذاهب وهذا بين حسابين معنى والله أعلم .

(ج) قال أبو الفداء إسماعيل بن كثير في تفسيره ، قال الله تعالى :
 ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (١) .

لما ذكر الله تعالى الأبرار المؤدين النفقات المخرجين الزكوات المتفضلين بالبر والصدقات لذوي الحاجات والقربات في جميع الأحوال والأوقات شرع في ذكر أكلة الربا وأموال الناس بالباطل وأنواع الشبهات . أخبر عنهم يوم خروجهم من قبورهم وقيامهم منها إلى بعثهم ونشورهم فقال :
 ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ أي لا يقومون من قبورهم يوم القيامة إلا كما يقوم المصروع حال صرعه وتخطب الشيطان له وذلك أنه يقوم قياماً منكراً ، وقال ابن عباس :
 أكل الربا يبعث يوم القيامة مجنوناً يخنق ، رواه ابن أبي حاتم قال وروي عن عوف بن مالك وسعيد بن جبير والسدي والربيع بن أنس وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك وحكي عن عبدالله بن عباس وعكرمة وسعيد بن جبير والحسن وقتادة ومقاتل بن حيان أنهم قالوا : في قوله : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ يعني

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

لا يقومون يوم القيامة وكذا قال ابن أبي نجيح عن مجاهد والضحاك وابن زيد ، وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حنيف عن أبي عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه كان يقرأ الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس يوم القيامة - وقال ابن جرير حدثني المثني حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا ربيعة بن كلثوم حدثنا أبي - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال يقال يوم القيامة لآكل الربا خذ سلاحك للحرب وقرأ: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ وذلك حين يقوم من قبره وفي حديث أبي سعيد في الإسراء كما هو مذكور في سورة سبحان أنه عليه السلام مر ليلئذ يقوم لهم أجواف مثل البيوت فسأل عنهم فقيل : هؤلاء أكلة الربا . رواه البيهقي مطولا ، وقال ابن أبي حاتم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا الحسن بن موسى عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي الصلت عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أتيت ليلة أُسري بي على قوم بطونهم كالبيوت فيها الحيات تجري من خارج بطونهم فقلت . من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء أكلة الربا » ورواه الإمام أحمد عن حسن وعفان كلاهما عن حماد ابن سلمة به ، وفي إسناده ضعف وقد روى البخاري عن سمرة بن جندب في حديث المنام الطويل فأتينا على نهر حسبت أنه كان يقول أحمر مثل الدم وإذا في النهر رجل سابح يسبح وإذا على شط النهر رجل قد جمع عنده حجارة كثيرة وإذا ذلك السابح يسبح ثم يأتي ذلك الذي قد جمع الحجارة عنده فيفغر له فاه فيلقمه حجراً وذكر في تفسيره أنه آكل الربا . وقوله : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (١) أي إنما جوزوا بذلك لاعتراضهم على أحكام الله في شرعه وليس هذا قياساً منهم

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

للربا على البيع لأن المشركين لا يعترفون بمشروعية أصل البيع الذي شرعه الله في القرآن ولو كان هذا من باب القياس لقالوا : إنما الربا مثل البيع وإنما قالوا (إنما البيع مثل الربا) أي هو نظيره فلم حرم هذا وأبيح هذا؟ وهذا اعتراض منهم على الشرع أي هذا مثل هذا وقد أحل هذا وحرم هذا وقوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ . يحتمل أن يكون من تمام الكلام ردًّا عليهم أي على ما قالوه من الاعتراض مع علمهم بتفريق الله بين هذا وهذا حكماً وهو العليم الحكيم الذي لا معقب لحكمه ولا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وهو العالم بحقائق الأمور ومصالحها وما ينفع عباده فيبيحه لهم وما يضرهم فيهاهم عنه وهو أرحم بهم من الوالدة بولدها الطفل ولهذا قال : ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾^(١) أي من بلغه نهي الله عن الربا فانتهى حال وصول الشرع إليه فله ما سلف من المعاملة لقوله : ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾^(٢) وكما قال النبي ﷺ يوم فتح مكة : «وكل ربا في الجاهلية موضوع تحت قدمي هاتين وأول ربا أضع ربا العباس» ولم يأمرهم برد الزيادات المأخوذة في حال الجاهلية بل عفا عما سلف كما قال تعالى : ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ قال سعيد بن جبير والسدي : فله ما سلف ما كان أكل من الربا قبل التحريم . وقال ابن أبي حاتم قرأ علي محمد ابن عبدالله بن عبدالحكم أخبرنا ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن أبي اسحاق الهمداني عن أم يونس يعني امرأته العالية بنت أبقع أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت لها أم محبة أم ولد زيد بن أرقم يا أم المؤمنين أتعرفين زيد بن أرقم قالت : نعم ، قالت : فإني بعته عبداً إلى العطاء بثمانمائة فاحتاج إلى ثمنه فاشتريته قبل محل الأجل بستمائة فقالت بئس ما شريت وبئس ما اشتريت أبلغني زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب قالت : فقلت رأيت

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

(٢) سورة المائدة ، من الآية ٩٥ .

إن تركت المائتين وأخذت الستمائة قالت : نعم ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ وهذا الأثر مشهور وهو دليل لمن حرم مسألة العينة مع ما جاء فيها من الأحاديث المذكورة المقررة في كتاب الأحكام والله الحمد والمنة . ثم قال تعالى : ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ أي إلى الربا ففعله بعد بلوغه نهى الله عنه فقد استوجب العقوبة وقامت عليه الحجة ولهذا قال : ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ وقد قال أبو داود : حدثنا يحيى أبو داود حدثنا يحيى ابن معين أخبرنا عبد الله بن رجاء المكي عن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن أبي الزبير عن جابر قال : لما نزلت ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ قال رسول الله ﷺ : « من لم يذر المخابرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله » ورواه الحاكم في مستدركه من حديث أبي خيثم ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وإنما حرمت المخابرة وهي المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض والمزابنة وهي اشتراء الرطب في رؤوس النخل بالتمر على وجه الأرض والمحاقلة وهي اشتراء الحب في سنبله في الحقل بالحب على وجه الأرض وإنما حرمت هذه الأشياء وما شاكلها حسماً لمادة الربا لأنه لا يعلم التساوي بين الشيئين قبل الجفاف ولهذا قال الفقهاء : الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة ، ومن هذا حرموا أشياء بما فهموا من تضيق المالك المفضية إلى الربا والوسائل الموصلة إليه وتفاوت نظرهم بحسب ما وهب الله لكل منهم من العلم وقد قال تعالى : ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ ^(١) باب الربا من أشكل الأبواب على كثير من أهل العلم وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ عهد إلينا فيهن عهداً تنتهي إليه : الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا - يعني بذلك بعض المسائل التي فيها شائبة الربا والشريعة

شاهدة بأن كل حرام فالوسيلة إليه مثله لأن ما أفضى إلى الحرام حرام كما أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وقد ثبت في الصحيحين عن النعمان ابن بشير قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتهيات فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه » وفي السنن عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » وفي الحديث الآخر « الاثم ما حاك في القلب وترددت فيه النفس وكرهت أن يطلع عليه الناس » وفي رواية « استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك » . وقال الثوري عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس قال : آخر ما نزل على رسول الله ﷺ آية الربا ، رواه البخاري عن قبيصة بن عقبة وقال أحمد عن يحيى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن عمر قال من آخر ما نزل آية الربا وأن رسول الله ﷺ قبض قبل أن يفسرها لنا فدعوا الربا والريبة وقال رواه ابن ماجه وابن مردويه من طريق هياج بن بسطام عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : « إني لعلي أنهماكم عن أشياء تصلح لكم وأمركم بأشياء لا تصلح لكم وإن من آخر القرآن نزولاً آية الربا وإنه قد مات رسول الله ﷺ ولم يبينه لنا فدعوا ما يريبكم إلى ما لا يريبكم » وقد قال ابن أبي عدي بالإسناد موقوفاً فذكره ، ورده الحاكم في مستدركه وقد قال ابن ماجه حدثنا عمرو بن علي الصيرفي حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن زيد عن إبراهيم عن مسروق عن عبدالله هو ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « والربا ثلاثة وسبعون باباً » ورواه الحاكم في مستدركه من حديث عمرو بن علي الفلاس بإسناد مثله وزاد « أيسرها أن ينكح الرجل أمه وإن أرى الربا عرض الرجل المسلم » وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وقال ابن ماجه حدثنا عبدالله بن

سعيد حدثنا عبدالله بن إدريس عن أبي معشر عن سعيد القبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الربا سبعون جزءاً أيسرها أن ينكح الرجل أمه » ، وقال الإمام أحمد : حدثنا هشيم عن عباد بن راشد عن سعيد ابن أبي خيرة حدثنا الحسن منذ نحو من أربعين أو خمسين سنة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يأتي على الناس زمان يأكلون فيه الربا » قال قيل له الناس كلهم ؟ قال (من لم يأكله منهم ناله من غباره) . وكذا رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من غير وجه عن سعيد بن أبي خيرة عن الحسن به ، ومن هذا القليل تحريم الوسائل المفضية إلى المحرمات الحديث الذي رواه الإمام أحمد حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن مسلم بن صبيح عن مسروق عن عائشة قالت : لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد فقرأهن فحرم التجارة في الخمر وقد أخرجه الجماعة سوى الترمذي من طرق عن الأعمش به وهكذا لفظ رواية البخاري عند تفسير هذه الآية فحرم التجارة وفي لفظ له عن عائشة قالت : لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا قرأها رسول الله ﷺ على الناس ثم حرم التجارة في الخمر قال بعض من تكلم على هذا الحديث من الأئمة : لما حرم الربا ووسائله حرم الخمر وما يفضي إليه من تجارة ونحو ذلك كما قال عليه السلام في الحديث المتفق عليه : « لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها . وأكلوا أثمانها » وقد تقدم في حديث علي وابن مسعود وغيرهما عند لعن المحلل في تفسير قوله « حتى تنكح زوجاً غيره » قوله ﷺ : « لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه » قالوا وما يشهد عليه ويكتب إلا إذا أظهر في صورة عقد شرعي ويكون داخله فاسداً بالاعتبار بمعناه لا بصورته لأن الأعمال بالنيات وفي الصحيح « أن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » وقد

صنف الإمام العلامة أبو العباس ابن تيمية كتاباً في إبطال التحليل تضمن النهي عن تعاطي الوسائل المفضية إلى كل باطل وقد كفى في ذلك وشفى فرحمه الله ورضى عنه .

﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ *
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ
لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾^(١) .

يخبر تعالى أنه يمحق الربا أي يذهبه إما بأن يذهب بالكلية من يد صاحبه أو يحرمه بركة ماله فلا ينتفع به بل يعذبه به في الدنيا ويعاقبه عليه يوم القيامة كما قال تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾^(٢) وقال تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمُهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ ﴾^(٣) وقال : ﴿ وَمَاءَ أَيْتَمٍ مِّن رَّبِّا لِّرَبِّوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُّوَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٤) الآية وقال ابن جرير : في قوله : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾^(٥) وهذا نظير الخبر الذي روي عن عبدالله بن مسعود أنه قال : الربا وإن كثر فإن عاقبته تصير إلى قل وهذا الحديث قد رواه الإمام أحمد في مسنده فقال : حدثنا حجاج حدثنا شريك عن الرُّكَيْنِ بن الربيع عن أبيه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « إن الربا وإن كثر فإن عاقبته تصير إلى قل » وقد رواه ابن ماجه عن العباس بن جعفر عن عمرو بن عون عن يحيى بن زائدة عن إسرائيل عن الرُّكَيْنِ بن الربيع بن عميلة الفزاري عن أبيه عن ابن مسعود عن

(١) سورة البقرة ، الآيتان ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٢) سورة المائدة ، آية ١٠٠ .

(٣) سورة الأنفال ، آية ٣٧ .

(٤) سورة الروم ، آية ٣٩ .

(٥) سورة البقرة ، آية ٢٧٦ .

النبي ﷺ أنه قال (ما أحد أكثر من الربا إلا كان عاقبة أمره إلى قل) وهذا من باب المعاملة بنقيض المقصود كما قال الإمام أحمد حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم حدثنا الهيثم بن نافع الظاهري حدثني أبو يحيى رجل من أهل مكة عن فروخ مولى عثمان أن عمر وهو يومئذ أمير المؤمنين خرج من المسجد فرأى طعاماً منشوراً فقال : ما هذا الطعام ؟ فقالوا : طعام جلب إلينا قال بارك الله فيه وفيمن جلبه قيل يا أمير المؤمنين إنه قد احتكر قال من احتكره ؟ قالوا فروخ مولى عثمان وفلان مولى عمر فأرسل إليهما فقال : ما حملكما على احتكار طعام المسلمين ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين نشترى بأموالنا ونبيع فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالإفلاس أو بجذام » فقال فروخ عند ذلك أعاهد الله وأعاهدك أن لا أعود في طعام أبداً وأما مولى عمر فقال إنما نشترى بأموالنا ونبيع قال أبو يحيى فقد رأيت مولى عمر مجذوماً ورواه ابن ماجه من حديث الهيثم بن رافع به ولفظه (من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالإفلاس والجذام) . وقوله : ﴿ وَيُرِي الصَّدَقَتِ ﴾ ^(١) قريء بضم الياء والتخفيف من ربا الشيء يربو وأرباه يريه أي كثره ونماه ينميه وقريء يري بالضم والتشديد من التربية قال البخاري حدثنا عبدالله بن كثير أخبرنا كثير سمع أبا النضر حدثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب فإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى يكون مثل الجبل » كذا رواه في كتاب الزكاة وقال في كتاب التوحيد وقال خالد بن مخلد بن سليمان بن بلال عن عبدالله بن دينار فذكر بإسناده نحوه وقد رواه مسلم في الزكاة عن أحمد بن عثمان بن حكيم عن خالد

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٦ .

ابن مخلد فذكره قال البخاري ورواه مسلم بن أبي مریم وزید بن أسلم وسهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قلت أما رواية مسلم بن أبي مریم فقد تفرد البخاري بذكرها وأما طريق زيد بن أسلم فرواها مسلم في صحيحه عن أبي الظاهر بن السرح عن أبي وهب عن هشام بن سعيد عن زيد بن أسلم به وأما حديث سهيل فرواه مسلم عن قتيبة عن يعقوب بن عبد الرحمن عن سهيل به والله أعلم .

قال البخاري وقال ورقاء عن ابن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وقد أسند هذا الحديث من هذا الوجه الحافظ أبو بكر البيهقي عن الحاكم وغيره عن الأصم عن العباس المروزي عن أبي الزناد هاشم ابن القاسم عن ورقاء وهو ابن عمر الشكري عن عبد الله بن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يصعد إلى الله إلا الطيب فإن الله يقبلها بيمينه فيربها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى يكون مثل أحد » وهكذا روى هذا الحديث مسلم والترمذي والنسائي جميعا عن قتيبة عن الليث بن سعد عن سعيد المقبري وأخرجه النسائي من رواية مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري ومن طريق يحيى القطان عن محمد بن عجلان ثلاثتهم عن سعيد ابن يسار أبي الحباب المدني عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فذكره وقد روي عن أبي هريرة من وجه آخر فقال ابن أبي حاتم حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي حدثنا وكيع عن عباد بن منصور حدثنا القاسم بن محمد قال سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « إن الله عز وجل يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه فيربها لأحدكم كما يربي أحدكم مهره أو فلوه حتى إن اللقمة لتصير مثل أحد » وتصديق ذلك في كتاب الله ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ﴾ وكذا رواه أحمد عن وكيع وهو في تفسيره وكيع ورواه الترمذي

عن أبي كريب عن وكيع به وقال حسن صحيح وكذا رواه الترمذي عن عباد ابن منصور به ورواه أحمد أيضاً عن خلف بن الوليد عن ابن المبارك عن عبد الواحد بن ضمرة وعباد بن منصور كلاهما عن أبي نضرة عن القاسم به وقد رواه ابن جرير عن محمد بن عبد الملك بن إسحاق عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن القاسم بن محمد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن العبد إذا تصدق من طيب يقبلها الله منه فيأخذها بيمينه ويربها كما يربي أحدكم مهره أو فصيله وإن الرجل ليتصدق باللقمة فتربو في يد الله أو قال في كف الله حتى تكون مثل أحد فتصدقوا » وهكذا رواه أحمد عن عبد الرزاق وهذا طريق غريب صحيح الإسناد ولكن لفظه عجيب والمحفوظ ما تقدم وروى عن عائشة أم المؤمنين فقال الإمام أحمد حدثنا عبد الصمد حدثنا حماد عن ثابت عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله ليربي لأحدكم التمرة واللقة كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله حتى يكون مثل أحد » تفرد به أحمد من هذا الوجه وقال البزار حدثنا يحيى بن المعلى بن منصور حدثنا إسماعيل حدثني أبي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ وعن الضحاك بن عثمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن الرجل ليتصدق بالصدقة من الكسب الطيب ولا يقبل الله ﷻ إلا الطيب فيتلقاها الرحمن بيده فيربها كما يربي أحدكم فلوه أو وصيفه » أو قال فصيله ثم قال لا نعلم أحداً رواه عن يحيى بن سعيد عن عمرة إلا أبا أويس .

وقوله : ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ ^(١) أي لا يحب كفور القلب أثيم القول والفعل ولا بد من مناسبة في ختم هذه الآية بهذه الصفة وهي أن المرابي لا يرضى بما قسم الله له من الحلال ولا يكتفي بما شرع له من الكسب المباح فهو يسعى في أكل أموال الناس بالباطل بأنواع المكاسب الخبيثة فهو

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٦ .

جحود لما عليه من النعمة ظلوم آثم يأكل أموال الناس بالباطل - ثم قال تعالى مادحاً للمؤمنين ببرهم المطيعين أمره المؤدين شكره المحسنين إلى خلقه في إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة مخبراً عما أعد لهم من الكرامة وأنهم يوم القيامة من التبعات آمنون فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ^(١).

﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ * وَإِن كَانَتْ ذُوْعُسْرَةً فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ ^(٢).

يقول تعالى آمراً عباده المؤمنين بتقواه ناهياً لهم عما يقرهم إلى سخطه ويبعدهم عن رضاه فقال: ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ أي خافوه وراقبوه فيما تفعلون ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ أي اتركوا مالكم على الناس من الزيادة على رؤوس الأموال بعد هذا الإنذار ﴿ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ أي بما شرع الله لكم من تحليل البيع وتحريم الربا وغير ذلك . وقد ذكر زيد ابن أسلم وابن جريج ومقاتل بن حيان والسدي أن هذا السياق نزل في بني عمرو بن عمير من ثقيف وبني المغيرة من بني مخزوم كان بينهم ربا في الجاهلية فلما جاء الإسلام ودخلوا فيه طلبت ثقيف أن تأخذه منهم فتشاوروا وقالت بنو المغيرة لا نؤدي الربا في الإسلام بكسب الإسلام فكتب في ذلك عتاب بن أسيد نائب مكة إلى رسول الله ﷺ فنزلت هذه

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٧ .

(٢) سورة البقرة ، الآيات ٢٧٨ - ٢٨١ .

الآية فكتب بها رسول الله ﷺ إليه ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ فقالوا نتوب إلى الله ونذر ما بقي من الربا فتركوه كلهم وهذا تهديد شديد ووعيد أكيد لمن استمر على تعاطي الربا بعد الإنذار قال ابن جريج قال ابن عباس فأذنوا بحرب أى استيقنوا بحرب من الله ورسوله وتقدم من رواية ربيعة بن كلثوم عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : يقال يوم القيامة لآكل الربا خذ سلاحك للحرب ثم قرأ : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ فمن كان مقيماً على الربا لا ينزع عنه كان حقاً على إمام المسلمين أن يستتيه فإن نزع وإلا ضرب عنقه ، وقال ابن أبي حاتم حدثنا علي عن الحسين حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الأعلى حدثنا هشام بن حسان عن الحسن وابن سيرين أنهما قالا : والله إن هؤلاء الصيارفة لأكلة الربا وإنهم قد أذنوا بحرب من الله ورسوله ولو كان على الناس إمام عادل لاستتابهم فإن تابوا وإلا وضع فيهم السلاح وقال قتادة أوعدهم الله بالقتل كما يسمعون وجعلهم بهرجائين ما أتوا فيها كم ومخالطة هذه البيوع من الربا فإن الله قد أوسع الحلال وأطابه فلا يلجئكم إلى معصيته فاقة . رواه ابن أبي حاتم ، وقال الربيع بن أنس : أوعدهم الله آكل الربا بالقتل رواه ابن جرير وقال السهيلي : ولهذا قالت عائشة لأُم محبة مولاة زيد بن أرقم في مسألة العينة أخبريه أن جهاده مع النبي ﷺ قد أبطل إلا أن يتوب فخصت الجهاد لأنه ضد قوله : ﴿فَإْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ قال وهذا المعنى ذكره كثير قال ولكن هذا إسناذه إلى عائشة ضعيف .

ثم قال تعالى : ﴿وَإِن تُبَتَّمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ﴾ أي بأخذ الزيادة ﴿وَلَا تَظْلَمُونَ﴾ أي بوضع رؤوس الأموال أيضاً بل لكم

ما بذلتم من غير زيادة عليه ولا نقص منه وقال ابن أبي حاتم حدثنا محمد بن الحسين بن أشكاب حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيان عن شبيب بن غرقدة البارقى عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أبيه قال : خطب رسول الله ﷺ في حجة الوداع فقال : « ألا إن كل ربا كان في الجاهلية موضوع عنكم كله لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » وأول ربا موضوع ربا العباس بن عبدالمطلب موضوع كله كذا وجده سليمان ابن الأحوص وقد قال ابن مردويه حدثنا الشافعي حدثنا معاذ بن المثني أخبرنا مسدد أخبرنا أبو الأحوص حدثنا شبيب بن غرقدة عن سليمان بن عمرو عن أبيه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إلا إن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع فلکم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » وكذا رواه من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي حمزة الرقاشي عن عمرو هو ابن خارجة فذكره .

وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُوْعُسْرَةٍ فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ يأمر تعالى بالصبر على المعسر الذي لا يجد وفاء فقال : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُوْعُسْرَةٍ فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ لا كما كان أهل الجاهلية يقول أحدهم لمدينه إذا حل عليه الدين إما أن تقضي وإما أن تربى . ثم يندب إلى الوضع عنه ويعد على ذلك الخير والثواب الجزيل فقال : ﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ أي وإن تركوا المال بالكلية وتضعوه عن المدين .

٢ - نصوص من أحاديث أحكام الربا مع شرحها

(أ) نصوص من صحيح البخاري مع شرحها لابن حجر رحمه الله :

باب بيع التمر بالتمر :

حدثنا أبو الوليد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن مالك بن أوس سمع عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « البر بالبر ربا إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء » .

قوله باب بيع التمر بالتمر أورد فيه حديث عمر مختصراً . وسيأتي الكلام عليه بعد .

باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام :

حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة . والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الزبيب بالكرم كيلاً) .

حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ نهى عن المزابنة . قال : والمزابنة أن يبيع التمر بكيل : إن زاد فلي وإن نقص فعلي) .

قال : وحدثني زيد بن ثابت : (أن النبي ﷺ رخص في العرايا بخرصها) . قوله : (باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزابنة من طريقين : وسيأتي الكلام عليه بعد خمسة أبواب . وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العرايا وسيأتي الكلام عليه بعد سبعة أبواب . وذكر في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكره للطعام ذكر . وكذلك ذكر فيه الزبيب بالزبيب والذي في الحديث الزبيب بالكرم . قال الإسماعيلي : لعله أخذ ذلك

من جهة المعنى قال : ولو ترجم للحديث ببيع التمر في رؤوس الشجر بمثله من جنسه يابساً لكان أولى انتهى . ولم يخل البخاري بذلك كما سيأتي بعد ستة أبواب : وأما هنا فكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام . وهو في رواية الليث عن نافع كما سيأتي إن شاء الله تعالى وروى مسلم من حديث معمر بن عبدالله مرفوعاً (الطعام بالطعام مثلاً بمثل) .

باب بيع الشعير بالشعير :

حدثنا عبدالله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس أخبره (أنه التمس صرفاً بمائة دينار ، فدعاني طلحة بن عبيدالله فتراوضنا ، حتى اضطرف مني ، فأخذ الذهب يقلبها في يده ثم قال : حتى يأتي خازني من الغابة ، وعمر يسمع ذلك . فقال : والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ، قال رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء) .

قوله : (باب بيع الشعير بالشعير) أي ما حكمه؟ قوله (أنه التمس صرفاً) بفتح الصاد المهملة أي من الدراهم بذهب كان معه ، وبين ذلك الليث في روايته عن ابن شهاب ولفظه : «عن مالك بن أوس بن الحدثان قال : أقبلت أقول من يضطرّف الدراهم؟» قوله (فتراوضنا) بضاد معجمة أي تجارينا الكلام في قدر العوض بالزيادة والنقص كأن كلاً منهما كان يروض صاحبه ويسهل خلفه . وقيل المراوضة هنا المواصفة بالسلعة . وهو أن يصف كل منهما سلعته لرفيقه قوله : (فأخذ الذهب يقلبها) أي الذهب . والذهب يذكر ويؤنث فيقال ذهب وذهبة . أو يحمل على أنه ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأنثه لذلك . وفي رواية الليث ، فقال طلحة إذا جاء خادمننا نعطيك ورقك ، ولم أقف على تسمية الخازن الذي أشار إليه

طلحة . قوله (من الغابة) بالغين المعجمة وبعد الألف موحدة يأتي شرح أمرها في أواخر الجهاد في قصة تركة الزبير بن العوام ، وكان طلحة كان له بها مال من نخل وغيره وأشار إلى ذلك ابن عبد البر . قوله (حتى تأخذ منه) أي عوض الذهب ، في رواية الليث ، والله لتعطينه ورقة أو لتردن إليه ذهبه فإن رسول الله ﷺ قال فذكره . قوله (الذهب بالورق ربا) قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك فيه وحمله عنه الحفاظ حتى رواه يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك ، وتابعه معمر والليث وغيرهما . وكذلك رواه الحفاظ عن ابن عيينة . وشذ أبو نعيم عنه فقال (الذهب بالذهب) وكذلك رواه ابن إسحاق عن الزهري ، ويجوز في قوله (الذهب بالورق) الرفع أي بيع الذهب بالورق فحذف المضاف للعلم به أو المعنى الذهب يباع بالذهب ، ويجوز النصب أي يبعوا الذهب ، والذهب يطلق على جميع أنواعه المضروبة وغيرها والورق الفضة وهو بفتح الواو وكسر الراء وبإسكانها على المشهور ويجوز فتحهما . وقيل بكسر الواو المضروبة وفتحها المال ، والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة . قوله (إلاهه وهاء) بالمد فيهما وفتح الهمزة . وقيل بالكسر . وقيل بالسكون . وحكي القصر بغير همز وخطأها الخطائي ، ورد عليه النووي وقال : هي صحيحة لكن قليلة والمعنى خذ وهات . وحكى (هاك) بزيادة كاف مكسورة ويقال (هاه بكسر الهمزة بمعنى هات وفتحها بمعنى خذ بغير تنوين ، وقال ابن الأثير هاه وهاه هو أن يقول كل واحد من البيعين هاه فيعطيه ما في يده كالحديث الآخر (إلا يبدأ بيد) يعني مقابضة في المجلس . وقيل معناه خذ وأعط . قال وغير الخطائي يميز فيها السكون على حذف العوض ويتنزل منزلة (ها) التي للتنبيه . وقال ابن مالك : ها اسم فعل بمعنى خذ . وإن رفعت بعد إلا فيجب تقدير قول قبله يكون به محكياً فكأنه قيل : ولا الذهب بالذهب إلا مقولاً عنده من

المتبايعين هاء وهاء . وقال الخليل : كلمة تستعمل عند المناولة . والمقصود من قوله (هاء وهاء) أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيتقايضان في المجلس قال ابن مالك : حقها أن لا تقع بعد إلا كما لا يقع بعدها خذ قال : فالتقدير لا تبيعوا الذهب بالورق إلا مقولاً بين المتعاقدين هاء وهاء . واستدل به على اشتراط التقايض في الصرف في المجلس وهو قول أبي حنيفة والشافعي . وعن مالك لا يجوز الصرف إلا عند الإيجاب بالكلام ولو انتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقايضهما . ومذهبه أنه لا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كانا في المجلس أو تفرقا . وحمل قول عمر (لا يفارقه) على الفور حتى لو أخر الصير في القبض حتى يقوم إلى قَعْرِ دكانه ثم يفتح صندوقه لما جاز . قوله (البر بالبر) بضم الموحدة ثم راء من أسماء الحنطة والشعير بفتح أوله معروف وحكي جواز كسره . واستدل به على أن البر والشعير صنفان وهو قول الجمهور . وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد . قال ابن عبد البر : في هذا الحديث أن الكبير يلي البيع والشراء لنفسه وإن كان له وكلاء وأعوان يكفونه . وفيه المماكسة في البيع والمراوضة وتقليب السلعة ، وفائدته الأمن من الغبن ، وأن من العلم ما يخفى على الرجل الكبير القدر حتى يذكره غيره . وأن الإمام إذا سمع أو رأى شيئاً لا يجوز ينهى عنه ويرشد إلى الحق . وأن من أفتى بحكم حسن أن يذكر دليله ، وأن يتفقد أحوال رعيته ويهتم بمصالحهم . وفيه اليمين لتأكيد الخير ، وفيه الحجة بخبر الواحد ، وأن الحجة على من خالف في حكم من الأحكام التي في كتاب الله أو حديث رسوله . وفيه أن النسئة لا تجوز في بيع الذهب بالورق ، وإذا لم يجز فيهما مع تفاضلهما بالنسئة فأحرى أن لا يجوز في الذهب بالذهب وهو جنس واحد ، وكذا الورق بالورق يعني إذا لم تكن رواية ابن إسحق ومن تابعه

محفظة فيؤخذ الحكم من دليل الخطاب ، وقد نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هذا الحكم ، أي التسوية في المنع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالورق فيستغنى حينئذ بذلك عن القياس .

باب بيع الذهب بالذهب :

حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا إسماعيل بن علية قال حدثني يحيى بن أبي إسحاق حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : قال أبو بكرة رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : « لا تباعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء والفضة بالفضة إلا سواء بسواء ويبعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم » .

قوله : (باب بيع الذهب بالذهب) تقدم حكمه في الباب الذي قبله وذكر المصنف فيه حديث أبي بكرة ثم أورده بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحاق ورجال الإسنادين بصريون كلهم . وأخذ حكم بيع الذهب بالورق من قوله . ويبعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم ، وفي الرواية الأخرى (وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا) الحديث وسيأتي الكلام عليه .

باب بيع الفضة بالفضة :

حدثنا عبيد الله بن سعد حدثنا عمي حدثنا ابن أخي الزهري عن عمه قال : حدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن أبا سعيد الخدري حدثه مثل ذلك حديثاً عن رسول الله ﷺ فلقية عبد الله بن عمر فقال : يا أبا سعيد : ما هذا الذي تحدث عن رسول الله ﷺ فقال أبو سعيد في الصرف سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الذهب بالذهب مثلاً بمثل والورق بالورق مثلاً بمثل » .

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تتبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تتبعوا منها غائباً بناجز) .

قوله (باب بيع الفضة بالفضة) تقدم حكمه أيضاً . قوله (حدثني عبيد الله بن سعد) زاد في رواية المستملي « وهو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف » وابن أخي الزهري هو محمد بن عبد الله ابن مسلم . قوله (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن أبا سعيد الخدري حدثه مثل ذلك حديثاً عن رسول الله ﷺ فلقبه عبد الله بن عمر فقال : يا أبا سعيد ما هذا الذي تحدث عن رسول الله ﷺ فقال أبو سعيد في الصرف سمعت رسول الله ﷺ يقول) فذكر الحديث . هكذا ساقه وفيه اختصار وتقديم وتأخير وقد أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن يعقوب بن إبراهيم شيخ شيخ البخاري فيه بلفظ أن أبا سعيد حدثه حديثاً مثل حديث عمر عن رسول الله ﷺ في الصرف . فقال أبو سعيد فذكره فظهر بهذه الرواية معنى قوله (مثل ذلك) أي مثل حديث عمر ، أي حديث عمر الماضي قريباً في قصة طلحة بن عبيد الله ، وتكلف الكرمانى هنا فقال : قوله (مثل ذلك) أي مثل حديث أبي بكر في وجوب المساواة ولو وقف على رواية الإسماعيلي لما عدل عنها . وقوله (فلقبه عبد الله) أي بعد أن كان سمع منهم الحديث فأراد أن يستثبته فيه ، وقد وقع لأبي سعيد مع ابن عمر في هذا الحديث قصة وهي هذه ووقعت له فيه مع ابن عباس قصة أخرى كما في الباب الذي بعده . فأما قصته مع ابن عمر فانفرد بها البخاري عن طريق سالم ، وأخرجها مسلم من طريق الليث عن نافع ولفظه « أن ابن عمر قال له رجل من بني ليث : إن أبا سعيد الخدري يأثر هذا عن رسول الله ﷺ قال

نافع : فذهب عبدالله وأنا معه والليث حتى دخل على أبي سعيد الخدري فقال : إن هذا أخبرني أنك تخبر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الورق بالورق إلا مثلاً بمثل الحديث فأشار أبو سعيد بأصبعيه إلى عينيه وأذنيه فقال (أبصرت عيني وسمعت أذني رسول الله ﷺ يقول لا تتبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل (الحديث) . ولمسلم من طريق أبي نضرة في هذه القصة لابن عمر مع أبي سعيد (أن ابن عمر نهى عن ذلك بعد أن كان أفتى به لما حدثه أبو سعيد بنهي النبي ﷺ) . وأما قصة أبي سعيد مع ابن عباس فسأذكرها في الباب الذي يليه . قوله في الرواية الأولى (الذهب بالذهب) يجوز في الذهب الرفع والنصب وقد تقدم توجيهه . ويدخل في الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش وجيد ورديء وصحيح ومكسر وحلى وتبر وخالص ومغشوش ، ونقل النووي تبعاً لغيره في ذلك الإجماع . قوله (مثل بمثل) كذا في رواية أبي ذر بالرفع ، ولغير أبي ذر ، مثلاً بمثل ، وهو مصدر في موضع الحال أي الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون . أو مصدر مؤكد أي يوزن وزناً بوزن ، وزاد مسلم في رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه (إلا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء) قوله (ولا تشفوا) بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أي تفضلوا ، وهو رباعي من أشف والشف بالكسر الزيادة ، وتطلق على النقص قوله (ولا تتبعوا منها غائباً بناجز) بنون وجيم وزاي مؤجلاً بحال ، أي والمراد بالغائب أعم من المؤجل كالغائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً والناجز الحاضر ، قال ابن بطال : فيه حجة للشافعي في قوله : من كان له على رجل دراهم ولآخر عليه دنائير لم يجز أن يقاص أحدهما الآخر بما له لأنه يدخل في معنى بيع الذهب بالورق ديناً . لأنه إذا لم يجز غائب بناجز فأحرى أن لا يجوز غائب بغائب ، وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن عن ابن عمر قال :

(كنت أبيع الإبل بالبقيع : أبيع بالدنانير وأخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير . فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : « لا بأس به إذا كان بسعر يومه ولم تفترقا وبينكما شيء فلا يدخل في بيع الذهب بالورق ديناً . لأن النهي بقبض الدراهم عن الدنانير لم يقصد إلى التأخير في الصرف قاله ابن بطال ، واستدل بقوله (مثلاً بمثل) على بطلان البيع بقاعدة مد عجوة وهو أن يبيع مد عجوة وديناراً بدينارين مثلاً ، وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في رد البيع في القلادة التي فيها خرز وذهب حتى تفصل أخرجه مسلم . وفي رواية أبي داود فقلت إنما أردت الحجارة ، فقال : لا حتى تميز بينهما .

باب بيع الدينار بالدينار نساء :

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الضحاك بن مخلد حدثنا ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أن أبا صالح الزيات أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول (الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم فقلت له : فإن ابن عباس لا يقوله . فقال أبو سعيد : سألته فقلت سمعته من النبي ﷺ أو وجدته في كتاب الله ؟ قال : كل ذلك لا أقول ، وأنتم أعلم برسول الله ﷺ مني ، ولكن أخبرني أسامة أن النبي ﷺ قال : « لا ربا إلا في النسيئة » .

قوله (باب بيع الدينار بالدينار نساء) بفتح النون المهملة والمد والتنوين منصوباً . أي مؤجلاً مؤخراً يقال أنساه نساء ونسيئة . قوله (الضحاك بن مخلد) هو أبو عاصم شيخ البخاري ، وقد حدث في مواضع عنه بواسطة كهذا الموضع . قوله (سمع أبا سعيد الخدري يقول : الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم) كذا وقع في هذه الطريق . وقد أخرجه مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار فزاد فيه (مثلاً بمثل) من زاد أو ازداد فقد أرى) قوله (أن ابن عباس لا يقوله) في رواية مسلم (يقول غير هذا) . قوله

(فقال أبو سعيد سألته) في رواية مسلم (لقد لقيت ابن عباس فقلت له) . قوله (فقال كل ذلك لا أقول) بنصب (كل) على أنه مفعول مقدم ، وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي اليمين (كل ذلك لم يكن) فالمنفي هو المجموع . وفي رواية مسلم (فقال لم أسمع من رسول الله ﷺ ولا وجدته في كتاب الله عز وجل) ولمسلم من طريق عطاء أن أبا سعيد لقي ابن عباس فذكر نحوه وفيه (فقال كل ذلك لا أقول) أما رسول الله ﷺ فأنتم أعلم به ، وأما كتاب الله فلا أعلمه) أي لا أعلم هذا الحكم فيه . وإنما قال لأبي سعيد أنتم أعلم برسول الله ﷺ مني لكون أبي سعيد وأنظاره كانوا أسن من وأكثر ملازمة لرسول الله ﷺ . وفي السياق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب والسنة . قوله (لاربا إلا في النسيئة) في رواية مسلم (الربا في النسيئة) وله من طريق عبيد الله بن أبي يزيد وعطاء جميعاً عن ابن عباس (إنما الربا في النسيئة) زاد في رواية عطاء (ألا إنما الربا) وزاد في رواية طاوس عن ابن عباس (لاربا فيما كان يدا بيد) وروى مسلم من طريق أبي نضرة قال (سألت ابن عباس عن الصرف فقال : أيداً بيد ، قلت نعم ، قال فلا بأس . فأخبرت أبا سعيد فقال : أو قال ذلك إنا سنكتب إليه فلا يفتيكموه) وله من وجه آخر عن أبي نضرة (سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً ، فإني لقاعد عند أبي سعيد فسألته عن الصرف فقال : ما زاد فهو ربا . فأنكرت ذلك لقولهما ، فذكر الحديث قال (فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه) والصرف بفتح المهملة . دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه . وله شرطان : منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجمع عليه ، ومن التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور . وخالف فيه ابن عمر ثم رجع ، وابن عباس واختلف في

رجوعه . وقد روى الحاكم من طريق حيان العدوى وهو بالمهملة والتحتانية (سألت أبا مجلز عن الصرف فقال : كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عيناً بعين يداً بيد . وكان يقول : إنما الربا في النسيئة ، فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه (التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يداً بيد مثلاً بمثل ، فمن زاد فهو ربا ، فقال ابن عباس : أستغفر الله وأتوب إليه ، فكان ينهى عنه أشد النهي) واتفق العلماء على صحة حديث أسامة . واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقليل : منسوخ ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيل المعنى في قوله (لا ربا) الربا الأغلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره . وإنما القصد نفى الأكمل لانفي الأصل ، وأيضاً فنفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم . فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالة المنطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله أعلم . وقال الطبري : معنى حديث أسامة لا ربا إلا في النسيئة (إذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يداً بيد رباً جمعاً بينه وبين حديث أبي سعيد .

(تنبيه) : وقع في نسخة الصغاني هنا (قال أبو عبد الله) يعني البخاري (سمعت سليمان بن حرب يقول : لا ربا إلا في النسيئة هذا عندنا في الذهب بالورق والحنطة بالشعير متفاضلاً ولا بأس به يداً بيد ولا خير فيه نسيئة) قلت : وهذا موافق . وفي قصة أبي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس أن العالم يناظر العالم ويوقفه على معنى قوله ويرده من الاختلاف إلى الاجتماع ويحتج عليه بالأدلة وفيه إقرار الصغير للكبير بفضل التقدم .

باب بيع الورق بالذهب نسيئة :

حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة قال أخبرني حبيب بن أبي ثابت قال سمعت أبا المنهال قال : سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهم عن الصرف ، فكل واحد منهما يقول : هذا خير مني ، فكلاهما يقول : (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق ديناً) .

قوله (باب بيع الورق بالذهب نسيئة) البيع كله إما بالنقد أو (بالعرض) حالا أو مؤجلاً ، فهي أربعة أقسام : فبيع النقد إما بمثله وهو المراطلة ، أو بنقد غيره وهو الصرف . وبيع العرض بنقد يسمى النقد ثمناً والعرض عوضاً ، وبيع العرض بالعرض يسمى مقايضة . والحلول في جميع ذلك جائز وأما التأجيل فإن كان النقد بالنقد مؤخراً فلا يجوز ، وإن كان العرض جاز ، وإن كان العرض مؤخراً فهو السلم ، وإن كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائز إلا في الحوالة عند من يقول أنها بيع ، والله أعلم . قوله (عن الصرف) أي بيع الدراهم بالذهب أو عكسه ، وسمي به لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل فيه . وقيل من الصريف وهو تصويتها في الميزان . وسيأتي في أوائل الهجرة من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال (باع شريك لي دراهم أي بذهب - في السوق نسيئة . فقلت : سبحان الله أيصلح هذا؟ فقال لقد بعته في السوق فما عابه علي أحد . فسألت البراء بن عازب فذكره . قوله (هذا خير مني) في رواية سفيان المذكورة « قال فالق زيد بن أرقم فأسأله فإنه كان أعظمنا تجارة ، فسألت » فذكره . وفي رواية الحميدي في مسنده من هذا الوجه عن سفيان « فقال صدق البراء » وقد تقدم في (باب التجارة في البر) من وجه آخر عن أبي المنهال بلفظ (إن كان يداً بيد فلا بأس . وإن كان نسيئاً فلا يصلح . وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التواضع ، وإنصاف بعضهم

بعضاً، ومعرفة أحدهم حق الآخر، واستظهار العالم في الفتيا بنظيره في العلم، وسيأتي بعد الكلام على هذا الحديث في الشركة إن شاء الله تعالى .

باب بيع الذهب بالورق يداً بيد :

حدثنا عمران بن ميسرة حدثنا عباد بن العوام أخبرنا يحيى بن أبي إسحاق حدثنا عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه قال : (نهى النبي ﷺ عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا والفضة بالذهب كيف شئنا) .

قوله (باب الذهب بالورق يداً بيد) ذكر فيه حديث أبي بكرة الماضي قبل بثلاثة أبواب وليس فيه التقييد بالحلول . وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه : فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أخرجه البخاري من طريقه وفيه (فسأله رجل فقال : يداً بيد .. فقال : هكذا سمعت ، وأخرجه مسلم عن طريق يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحاق فلم يسق لفظه فساقه أبو عوانه في مستخرجه فقال في آخره : (والفضة بالذهب كيف شئتم يداً بيد) ، واشترط القبض في الصرف متفق عليه ، وإنما وقع الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد واستدل به على بيع الربويات بعضها ببعض إذا كان يداً بيد . وأصرح منه حديث عبادة بن الصامت عند مسلم بلفظ : (فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم) .

نصوص أخرى منه مع الشرح المذكور :

حدثني عمرو بن زرارہ أخبرنا إسماعيل بن علية أخبرنا ابن أبي نجيح عن عبدالله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (قدم رسول الله ﷺ المدينة والناس يسلفون في التمر العام والعامين ، أو قال

عامين أو ثلاثة ، شك إسماعيل – فقال : من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم .

حدثنا محمد أخبرنا إسماعيل عن ابن أبي نجيح بهذا .. (في كيل معلوم ووزن معلوم) قوله : (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب السلم ، باب السلم في كيل معلوم) كذا في رواية المستملي والبسملة متقدمة عنده ومتوسطة في رواية الكشميهني بين كتاب وباب ، وحذف النسخة كتاب السلم وأثبت الباب وآخر البسملة عنه . والسلم بفتحيتين : السلف وزناً ومعنى ، وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز – وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس ، فالسلف أعم ، والسلم شريعاً : بيع موصوف في الذمة ، ومن قيده بلفظ السلم زاده في الحد ، ومن زاد فيه ببدل يعطى عاجلاً فيه نظر لأنه ليس داخلياً في حقيقته ، واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب ، واختلفوا في بعض شروطه . واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع ، وعلى تسليم رأس المال في المجلس . واختلفوا هل هو عقد غرر جوز للحاجة أم لا ؟ وقول المصنف (باب السلم في كيل معلوم) ، أي فيما يكال ، واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكايل . إلا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فإنه ينصرف إليه عند الإطلاق . ثم أورد حديث ابن عباس مرفوعاً « من أسلف في شيء » الحديث عن طريق ابن علية . وفي الباب الذي بعده من طريق ابن عيينة كلاهما عن ابن أبي نجيح . وذكره بعد من طرق أخرى عنه ، ومداره على عبدالله بن كثير وقد اختلف فيه فجزم القاسبي وعبد الغني والمزي بأنه المكي القاري المشهور . وجزم الكلاباذي وابن طاهر والديمياطي بأنه ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي . وكلاهما ثقة . والأول أرجح فإنه مقتضى صنيع المصنف في تاريخه .

وأبو المنهال شيخه هو عبدالرحمن بن مطعم الذي تقدمت روايته قريباً عن البراء وزيد بن أرقم . قوله : (عامين أو ثلاثة شك إسماعيل) يعني ابن علي ، ولم يشك سفيان فقال : (وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث ، وقوله عامين وقوله السنتين منصوب إما على نزع الخافض أو على المصدر ، قوله (من سلف في تمر) كذا لابن علي . بالتشديد . وفي رواية ابن عيينة (من أسلف في شيء) وهي أشمل وقوله (ووزن معلوم) الواو بمعنى أو (والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن . قوله (حدثنا محمد أخبرنا إسماعيل هو ابن علي ، واختلف في محمد فقال الجبائي لم أره منسوباً) وعندي أنه ابن سلام وبه جزم الكلاباذي ، زاد السفيانان (إلى أجل معلوم) وسيأتي البحث فيه في بابه .

باب السلم في وزن معلوم :

حدثنا صدقة أخبرنا ابن عيينة أخبرنا ابن أبي نجيح عن عبدالله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث ، فقال من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم) .

حدثنا علي حدثنا سفيان قال حدثني ابن أبي نجيح وقال (فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم) .

حدثنا قتيبة حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عند عبدالله بن كثير عن أبي المنهال قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول (قدم النبي ﷺ . وقال : في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم) .

حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن ابن أبي المجالد وحدثنا يحيى حدثنا وكيع عن شعبة عن محمد بن أبي المجالد حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة

قال أخبرني محمد أو عبدالله بن أبي الجبال قال (اختلف عبدالله بن شداد بن الهاد وأبو بردة في السلف فبعثوني إلى ابن أبي أوفى رضي الله عنه فسأله فقال : إنا كنا نسلف على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر في الخنطة والشعير والزبيب والتمر) وسألت ابن أبرى فقال مثل ذلك .

قوله (باب السلم في وزن معلوم) أي فيما يوزن . وكأنه يذهب إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه مكيلاً وبالعكس ، وهو أحد الوجهين والأصح عند الشافعية الجواز . وحمله إمام الحرمين على ما يعد الكيل في مثله ضابطاً . واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب مصر . بل مكاييل هذه البلاد في نفسها مختلفة فإذا أطلق صرف إلى الأغلب وأورد فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عباس الماضي في الباب قبله ذكره عن ثلاثة من مشايخه حدثوه به عن ابن عيينة . قال في الأولى (من أسلف في شيء ففي كيل معلوم) الحديث . وقال في الثانية (من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم) ولم يذكر الوزن وذكره في الثالثة . وصرح في الطريق الأولى بالإخبار بين ابن عيينة وابن أبي نجيح . وقوله (في شيء أخذ منه جواز السلم في الحيوان إلخاً) للعدد بالكيل والمخالف فيه الحنفية . وسيأتي القول بصحته عن الحسن بعد ثلاثة أبواب . ثانيهما حديث ابن أبي أوفى . قوله (عن ابن أبي الجبال) كذا أبهمه أبو الوليد عن شعبة وسماه غيره عنه محمد بن أبي الجبال ، ومنهم من أورده على الشك محمداً وعبدالله ، وذكر البخاري الروايات الثلاث ، وأورده النسائي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن عبدالله ، وقال مرة (محمد) وقد أخرجه البخاري في الباب الذي يليه من رواية عبد الواحد ابن زياد وجماعة عن أبي إسحاق الشيباني فقال (عن محمد بن أبي الجبال) ولم يشك في اسمه ، وكذلك ذكره البخاري في تاريخه في المحمدين ، وجزم

أبو داود بأن اسمه عبدالله وكذا قال ابن حبان ووصفه بأنه كان صهر مجاهد وبأنه كوفي ثقة وكان مولى عبدالله بن أبي أوفى ووثقه أيضاً يحيى بن معين وغيره ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، قوله (اختلف عبدالله بن شداد) أي ابن الهاد الليثي ، وهو من صغار الصحابة (وأبو بردة) أي ابن أبي موسى الأشعري . قوله (في السلف) أي هل يجوز السلم إلى من ليس عنده المسلم فيه في تلك الحالة أم لا؟ وقد ترجم له كذلك في الباب الذي يليه . قوله (وسألت ابن أزي) هو عبدالرحمن الخزامي أحد صغار الصحابة . ولأبيه أزي صحبة على الراجح . وهو بالموحدة والزاي وزن أعلى ، ووجه إيراد هذا الحديث في باب السلم في وزن معلوم الإشارة إلى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلفظ (ففسلفهم في الحنطة والشعير والزيت ، لأن الزيت من جنس مايوزن ، قال ابن بطلال أجمعوا على أنه إن كان في السلم مايكال أو يوزن فلا بد فيه من ذكر الكيل المعلوم والوزن المعلوم فإن كان فيما لا يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم . قلت : أو ذرع معلوم والعدد والذرع ملحق بالكيل والوزن للجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار ، ويجري في الذرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لأجل اختلافه في الأماكن . وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره وكأنه لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعملون به وإنما تعرض لذكر ما كانوا يهملونه .

باب السلم إلى من ليس عنده أصل :

حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبدالواحد حدثنا الشيباني ، حدثنا محمد بن أبي المجالد قال (بعثني عبدالله بن شداد وأبو بردة إلى عبدالله بن أبي

أوفى رضي الله عنهما فقالا : سله هل كان أصحاب النبي ﷺ في عهد النبي ﷺ يسلفون في الخنطة قال عبدالله : كنا نسلف نبيط أهل الشام في الخنطة والشعير والزبيب في كيل معلوم إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك . ثم بعثاني إلى عبدالرحمن بن أبزى فسألته فقال : كان أصحاب النبي ﷺ يسلفون على عهد النبي ﷺ ولم نسألهم ألهم حرث أم لا) .

حدثنا إسحاق حدثنا خالد بن عبدالله عن الشيباني عن محمد بن أبي مجالد بهذا وقال (فنسلفهم في الخنطة والشعير) . وقال عبدالله بن الوليد عن سفيان حدثنا الشيباني وقال (والزيت) حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن الشيباني وقال (في الخنطة والشعير والزبيب) .

حدثنا آدم حدثنا شعبة أخبرنا عمرو قال سمعت أبا البختري الطائي قال (سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه وحتى يوزن . فقال رجل : وأي شيء يوزن ؟ قال رجل إلى جانبه : حتى يحرز وقال معاذ : حدثنا شعبة عن عمرو قال أبو البختري سمعت ابن عباس رضي الله عنهما (نهى النبي ﷺ) مثله .

قوله (باب السلم إلى من ليس عنده أصل) أي مما أسلم فيه ، وقيل المراد بالأصل أصل الشيء الذي يسلم فيه ، فأصل الحب مثلاً الزرع وأصل الثمر مثلاً الشجر . والغرض من الترجمة أن ذلك لا يشترط . وأورد المصنف حديث ابن أبي أوفى من طريق الشيباني فأورده أولاً من طريق عبدالواحد وهو ابن زياد عنه فذكر الخنطة والشعير والزيت . ومن طريق خالد عن الشيباني ولم يذكر الزيت ومن طريق جرير عن الشيباني فقال الزبيب بدل الزيت ومن طريق سفيان عن الشيباني فقال - وذكره بعد ثلاثة

أبواب من وجه آخر عن سفيان - كذلك . قوله (نبيط أهل الشام) في رواية سفيان (أنباط من أنباط الشام) وهم قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم ينزلون البطائح بين العراقيين ، والذين اختلطوا بالروم ينزلون في بوادي الشام ويقال لهم النبط بفتححتين والنبيط بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية ، والأنباط قيل سموا بذلك لمعرفةهم بإنباط الماء أي استخراجهم لكثرة معالجتهم الفلاحة . قوله (قلت إلى من كان أصله عنده) أي المسلم فيه ، وسيأتي من طريق سفيان بلفظ (قلت أكان لهم زرع أو لم يكن لهم) قوله (ما كنا نسألهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النبي ﷺ على ذلك . قوله (وقال عبدالله بن الوليد) وهو العدني . وسفيان هو الثوري . وطريقه موصولة في (جامع سفيان) من طريق علي ابن الحسن الهلالي عن عبدالله بن الوليد المذكور .

واستدل بهذا الحديث على صحة المسلم إذا لم يذكر مكان القبض ، وهو قول أحمد وإسحاق وأبي ثور وبه قال مالك وزاد : ويقبضه في مكان السلم ، فإن اختلفا فالقول قول البائع . وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي : لا يجوز السلم فيما له حمل ومؤنة إلا أن يشترط في تسليمه مكاناً معلوماً . واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجوداً في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور . ولا يضر انقطاعه قبل المحل وبعده عندهم . وقال أبو حنيفة : لا يصح فيما ينقطع قبله ولو أسلم فيما يعم فانقطع في محله لم يفسخ البيع عند الجمهور . وفي وجه الشافعية يفسخ واستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث ، وهو قول مالك إن كان بغير شرط وقال الشافعي

والكوفيون : يفسد بالافتراق قبل القبض لأنه يصير من باب بيع الدين بالدين . وفي حديث ابن أبي أوفى جواز مبايعة أهل الذمة والسلم إليهم . ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة والاحتجاج بتقرير النبي ﷺ وأن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلا برأسه لا يضره مخالفة أصل آخر . ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي يليه وزعم ابن بطل أنه غلط من الناسخ وأنه لا مدخل له في هذا الباب إذ لا ذكر للسلم فيه . وغفل عما وقع في السياق من قول الراوي إنه سأل ابن عباس عن السلم في النخل ، وأجاب ابن المنير أن الحكم مأخوذ بطريق المفهوم وذلك أن ابن عباس لما سئل عن السلم مع من له نخل في ذلك النخل رأى أن ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو الصلاح فإذا كان السلم في النخل المعين لا يجوز تعين جوازه في غير المعين للأمن فيه من غائلة الاعتماد على ذلك النخل بعينه لئلا يدخل في باب بيع الثمار قبل بدو الصلاح ويحتمل أن يريد بالسلم معناه اللغوي أي السلف لما كانت الثمرة قبل بدو صلاحها فكأنها موصوفة في الذمة . قوله (أخبرنا عمرو) في رواية مسلم (عمرو بن مرة) وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طرق عن شعبة . قوله (فقال رجل ما يوزن) لم أقف على اسمه ، وزعم الكرماني أنه أبو البختري نفسه لقوله في بعض طرقه (فقال له الرجل ، بالتعريف . قوله (فقال له رجل إلى جانبه) لم أقف على اسمه ، وقوله (حتى يحرز) بتقديم الراء على الزاي أي يحفظ ويصان . وفي رواية الكشميهني بتقديم الزاي على الراء أي يوزن أو يخرص ، وفائدة ذلك معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف فيه المالك ، وصوب عياض الأول ولكن الثاني أليق بذكر الوزن . ورأيت في رواية النسفي (حتى يحرز) براءين الأولى ثقيلة ولكنه رواه بالشك . قوله (وقال معاذ حدثنا شعبة) وصله الإسماعيلي عن يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به .

باب السلم في النخل :

حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عمرو عن أبي البختري قال (سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى عن بيع النخل حتى يصلح ، وعن بيع الورق نساء بناجز وسألت ابن عباس عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه أو يأكل منه حتى يوزن) .

حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عمرو عن أبي البختري (سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع الثمر حتى يصلح ونهى عن الورق بالذهب نساء بناجز . وسألت ابن عباس فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل أو يؤكل وحتى يوزن . قلت : وما يوزن ؟ قال رجل عنده : حتى يحزر) .

قوله (باب السلم في النخل) أي في ثمر النخل . قوله (فقال) أي ابن عمر (نهى عن بيع النخل حتى يصلح) أي نهى عن بيع ثمر النخل . واتفقت الروايات في هذا الموضع على أنه نهى على البناء للمجهول واختلفت في الرواية الثانية وهي رواية غندر : فعند أبي ذر وأبي الوقت فقال : نهى عمر عن بيع الثمر الحديث وفي رواية غيرهما (نهى النبي ﷺ) واقتصر مسلم على حديث ابن عباس . قوله (وعن بيع الورق) أي بالذهب كما في الرواية الثانية . قوله (نساء) بفتح النون والمهمله والمد أي تأخيراً . تقول نساء الدين أي أخرته نساء أي تأخيراً وسيأتي البحث في اشتراط الأجل في السلم في الباب الذي يليه . وحديث ابن عمر إن صح فمحمول على السلم الحال عند من يقول به أو ما قرب أجله . واستدل به على جواز السلم في النخل المعين من البستان المعين لكن بعد بدو صلاحه وهو قول المالكية . وقد

روى أبو داود وابن ماجه من طريق النجراني عن ابن عمر قال (لا يسلم في نخل قبل أن يطلع ، فإن رجلاً أسلم في حديقة نخل قبل أن تطلع فلم تطلع ذلك العام شيئاً ، فقال المشتري هو لي حتى تطلع ، وقال البائع إنما بعثتك هذه السنة . فاختصما إلى رسول الله ﷺ . فقال : أردد عليه ما أخذت منه ولا تسلموا في نخل حتى يبدو صلاحه) وهذا الحديث فيه ضعف ، ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين لأنه غرر ، وقد حمل الأكثر الحديث المذكور على السلم الحال ، وقد روى ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبدالله بن سلام في قصة إسلام زيد ابن سحنة بفتح السين المهملة وسكون العين المهملة بعدها نون أنه قال لرسول الله ﷺ هل لك أن تبيعني تمرّاً معلوماً إلى أجل معلوم من حائط بني فلان . قال : لا أبيعك من حائط مسمى بل أبيعك أوسقاً مسماة إلى أجل مسمى .

باب الكفيل في السلم :

حدثني محمد بن سلام حدثنا يعلى حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت (اشترى رسول الله ﷺ طعاماً من يهودي بنسيئة ورهنه درعاً له من حديد) .

باب الرهن في السلم :

حدثني محمد بن محبوب حدثنا عبدالواحد حدثنا الأعمش قال (تذاكرنا عند إبراهيم الرهن في السلف فقال (حدثني الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل معلوم ، وارتهن منه درعاً من حديد) .

قوله (باب الكفيل في السلم) أورد فيه حديث عائشة اشترى النبي ﷺ طعاماً من يهودي نسيئة ورهنه درعاً من حديد ثم ترجم له باب الرهن

في السلم وهو ظاهر فيه وأما الكفيل فقال الإسماعيلي : ليس في هذا الحديث ما ترجم به ولعله أراد إلحاق الكفيل بالرهن لأنه حق ثبت الرهن به فيجوز أخذ الكفيل فيه . قلت : هذا الاستنباط بعينه سبق إليه إبراهيم النخعي راوي الحديث . وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة فسيأتي في الرهن (عن مسدد عن عبدالواحد عن الأعمش قال : تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والكفيل في السلف ، فذكر إبراهيم هذا الحديث) فوضح أنه هو المستنبط لذلك . وأن البخاري أشار بالترجمة إلى ماورد في بعض طرق الحديث على عادته وفي الحديث الرد على من قال أن الرهن في السلم لا يجوز . وقد أخرج الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعمش أن رجلاً قال لإبراهيم النخعي أن سعيد بن جبير يقول : إن الرهن في السلم هو الربا المضمون ، فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرهن إن شاء الله تعالى . قال الموفق : رويت كراهة ذلك عن ابن عمر والحسن والأوزاعي وإحدى الروائين عن أحمد ورخص فيه الباقر والحجة فيه قوله تعالى : ﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُمُوهُ ﴾ ^(١) إلى أن قال : ﴿ فَرَهَنٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ ^(١) واللفظ عام فيدخل السلم في عمومه لأنه أحد نوعي البيع واستدل أحمد بما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد (من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره) وجه الدلالة منه أنه لا يأمن هلاك الرهن في يده بعدوان فيصير مستوفياً لحقه من غير المسلم فيه وروى الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه (من أسلف في شيء فلا يشترط على صاحبه غير قضائه وإسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط ينافي مقتضى العقد . والله أعلم .

باب السلم إلى أجل معلوم :

وبه قال ابن عباس وأبو سعيد والحسن والأسود .

(١) سورة البقرة ، من الآية ٢٨٣ .

قال ابن عمر : لا بأس في الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد صلاحه .

حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنتين والثلاث فقال : أسلفوا في الثمار في كيل معلوم إلى أجل معلوم) . وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي نجيح وقال (في كيل معلوم ووزن معلوم) .

حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن سليمان الشيباني عن محمد بن أي مجالد قال (أرسلني أبو بردة وعبد الله بن شداد إلى عبدالرحمن بن أبزى وعبد الله بن أبي أوفى فسألتهما عن السلف فقالا : كنا نصيب المغنم مع رسول الله ﷺ . فكان يأتينا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم في الخنطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى . قال قلت : أكان لهم زرع ، أو لم يكن لهم زرع ؟ قالوا : ما كنا نسألهم من ذلك) .

قوله (باب السلم إلى أجل معلوم) يشير إلى الرد على من أجاز السلم الحال وهو قول الشافعية ، وذهب الأكثر إلى المنع وحمل من أجاز الأمر في قوله (إلى أجل معلوم) على العلم بالأجل فقط ، فالتقدير عندهم من أسلم إلى أجل فليسلم إلى أجل معلوم لا مجهول . وأما السلم لا إلى أجل فجوازه بطريق الأولى لأنه إذا جاز مع الأجل وفيه الغرر فمع الحال أولى لكونه أبعد عن الغرر . وتعقب بالكتابة ، وأجيب بالفرق : لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالباً قوله (وبه قال ابن عباس) أي باختصاص السلم بالأجل ، وقوله (وأبو سعيد) هو الخدري ، والحسن (أي البصري) والأسود (أي ابن يزيد النخعي) فأما قول ابن عباس فوصله الشافعي من طريق ابن حسان الأعرج عن ابن عباس قال أشهد أن السلف المضمون إلى

أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾^(١) وأخرجه الحاكم من هذا الوجه وصححه . وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس ، قال لا يسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد واضرب أجلا . ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس بلفظ آخر سيأتي . وأما قول أبي سعيد فوصله عبد الرزاق من طريق نبيح بنون وموحدة ومهملة مصغر وهو العنزي بفتح المهملة والنون ثم الزاي الكوفي عن أبي سعيد الخدري قال : (السلم بما يقوم به السعر ربا ولكن أسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم) . وأما قول الحسن فوصله سعيد ابن منصور من طريق يونس بن عبيد عنه (أنه كان لا يرى بأساً بالسلف في الحيوان إذا كان شيئاً معلوماً إلى أجل معلوم . وأما قول الأسود فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن أبي إسحاق عنه قال : (سألته عن السلم في الطعام فقال : لا بأس به . كيل معلوم إلى أجل معلوم) . ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس قال : (إذا سميت في السلم قفيزاً وأجلا فلا بأس) وعن شريك عن أبي إسحاق عن الأسود مثله . واستدل بقول ابن عباس الماضي (لا تسلف إلى العطاء) لاشتراط تعيين وقت الأجل بشيء لا يختلف . فإن زمن الحصاد يختلف ولو بيوم وكذلك خروج العطاء ومثله قدوم الحاج . وأجاز ذلك مالك ووافقه أبو ثور . واختار ابن خزيمة من الشافعية تأقيته إلى الميسرة واحتج بحديث عائشة أن النبي ﷺ بعث إلى يهودي ابعث لي ثوبين إلى الميسرة وأخرجه النسائي . وطعن ابن المنذر في صحته بما وهم فيه . والحق أنه لا دلالة فيه على المطلوب لأنه ليس في الحديث إلا مجرد الاستدعاء فلا يمتنع أنه إذا وقع العقد قيد بشروطه ولذلك لم يصف الثوبين . قوله (وقال ابن عمر : لا بأس في

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٢ .

الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد
 صلاحه) وصله مالك في (الموطأ) عن نافع عنه قال: (لا بأس أن يسلف
 الرجل في الطعام الموصوف) فذكر مثله وزاد (أو ثمة لم يبد صلاحها)
 وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع نحوه . وقد مضى
 حديث ابن عمر في ذلك مرفوعاً في الباب الذي قبله ثم أورد المصنف
 حديث ابن عباس المذكور في أول أبواب السلم . قوله (وقال عبدالله بن
 الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي نجيح) هو موصول في (جامع سفيان)
 من طريق عبدالله بن الوليد المذكور وهو العدني عنه، وأراد المصنف بهذا
 التعليق بيان التحديث لأن الذي قبله مذكور بالعنعنة . ثم أورد حديث ابن
 أبي أوفى وابن أبزى وقد تقدم الكلام عليه مستوفى عن قريب .

باب السلم إلى أن تنتج الناقة :

حدثني موسى بن إسماعيل أخبرنا جويريه عن نافع عن عبدالله رضي الله
 عنه قال: (كانوا يتبايعون الجزور إلى جبل الحبله فهى النبي ﷺ عنه)
 فسره نافع: إلى أن تنتج الناقة ما في بطنها .

قوله (باب السلم إلى أن تنتج الناقة) أورد فيه حديث ابن عمر في النهي
 عن بيع جبل الحبله وقد تقدمت مباحثه في كتاب البيوع . ويؤخذ منه ترك
 جواز السلم إلى أجل غير معلوم ولو أسند إلى شيء يعرف بالعادة . خلافاً
 لمالك ورواية عن أحمد . (خاتمة) اشتمل كتاب السلم على أحد وثلاثين
 حديثاً . المعلق منها أربعة والبقية موصولة ، الخالص منها خمسة أحاديث
 والبقية مكررة ، وافقه مسلم على تخريج حديثي ابن عباس خاصة . وفيه من
 الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار .

(ب) أحاديث من منتقى الأخبار لأبي البركات ابن تيمية معها
شرحها من نيل الأوطار للشوكاني :

عن ابن مسعود أن النبي ﷺ لعن آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكتبه
رواه الخمسة وصححه الترمذي غير أن لفظ النسائي (آكل الربا ومؤكله
وشاهديه وكتبه إذا علموا ذلك ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم
القيامة) .

(وعن عبدالله بن حنظلة غسيل الملائكة قال : قال رسول الله ﷺ
درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية ، رواه
أحمد) .

حديث ابن مسعود أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصححاه وأخرجه
مسلم من حديث جابر بلفظ : (أن رسول الله ﷺ لعن آكل الربا ومؤكله
وشاهديه هم سواء) وفي الباب عن علي عليه السلام عند النسائي ، وعن أبي
جحيفة تقدم في أول البيع . وحديث عبدالله بن حنظلة وأخرجه أيضاً
الطبراني في الأوسط والكبير قال في مجمع الزوائد : ورجال أحمد رجال
الصحيح . ويشهد له حديث البراء عند ابن جرير بلفظ (الربا إثنان وستون
باباً أدناها مثل إتيان الرجل أمه) وحديث أبي هريرة عند البيهقي بلفظ (الربا
سبعون باباً أدناها الذي يقع على أمه) وأخرج ابن جرير عنه نحوه وكذلك
أخرج عنه نحوه ابن أبي الدنيا . وحديث عبدالله بن مسعود عند الحاكم
وصححه بلفظ (الربا ثلاثة وسبعون باباً أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه ،
وأن أرى الربا عرض الرجل المسلم) (قوله : آكل الربا) بمد الهمزة ،
ومؤكله بسكون الهمزة بعد الميم ويجوز إبدالها واواً : أي ولعن مطعمه غيره
وسمى آخذ المال آكلًا ودافعه مؤكلًا ؛ لأن المقصود منه الأكل وهو أعظم

منافعه وسببه إتلاف أكثر الأشياء . (قوله : وشاهديه) رواية أبي داود بالإفراد والبيهقي (وشاهديه أو شاهده) (قوله : وكاتبه) فيه دليل على تحريم كتابة الربا إذا علم ذلك وكذلك الشاهد لا يحرم عليه الشهادة إلا مع العلم ، فأما من كتب أو شهد غير عالم فلا يدخل في الوعيد . ومن جملة ما يدل على تحريم كتابة الربا وشهادته وتحليل الشهادة ، والكتابة في غيره قوله تعالى : ﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا بَيَّعْتُمْ ﴾^(٢) فأمر بالكتابة والإشهاد فيما أحله وفهم منه تحريمهما فيما حرمه (قوله : أشد من ست وثلاثين .. الخ) يدل على أن معصية الربا من أشد المعاصي ؛ لأن المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية الفظاعة والشناعة بمقدار العدد المذكور بل أشد منها ، لا شك أنها قد تجاوزت الحد في القبح . وأقبح منها استطالة الرجل في عرض أخيه المسلم . ولهذا جعلها الشارع أرى الربا . وبعد الرجل يتكلم بالكلمة التي لا يجدها لذة ولا تزيد في ماله ولا جأه فيكون إثمه عند الله أشد من إثم من زنى ستاً وثلاثين زنية . هذا مالا يصنعه بنفسه عاقل نسأل الله تعالى السلامة آمين آمين .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٨٢ .

بحث في الادخار «القسم الثاني»

إعداد اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

باب ما يجري فيه الربا:

عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تُشِفُوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تُشِفُوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منهما غائباً بناجز» متفق عليه . وفي لفظ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء» رواه أحمد والبخاري. وفي لفظ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا الورق بالورق، إلا وزناً بوزن، مثلاً بمثل، سواء بسواء» رواه أحمد ومسلم .

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «الذهب بالذهب، وزناً بوزن، مثلاً بمثل، والفضة بالفضة، وزناً بوزن، مثلاً بمثل» رواه أحمد ومسلم والنسائي .

وعن أبي هريرة أيضاً عن النبي ﷺ قال: «التمر بالتمر، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى إلا ما اختلفت ألوانه» رواه مسلم .

وعن فضالة بن عبيد عن النبي ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن» رواه مسلم والنسائي وأبو داود .

(قوله: «الذهب بالذهب») يدخل في الذهب جميع أنواعه من مشروب، ومنقوش، وجيد، ورديء، وصحيح، ومكسر، وحلي، وتبر

وخالص، ومغشوش. وقد نقل النووي وغيره الإجماع على ذلك .

قوله: «إلا مثلاً بمثل» هو مصدر في موضع الحال: أي الذهب يباع بالذهب، موزوناً بموزون، أو مصدر مؤكد أي: يوزن وزناً بوزن . وقد جمع بين المثل والوزن في رواية مسلم المذكورة . **قوله: «ولا تشفوا»** بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء رباعي من أشف، والشف بالكسر: الزيادة، ويطلق على النقص، والمراد هنا لا تفضلوا. **قوله: «بناجز»** بالنون والجيم والزاي؛ أي لا تبيعوا مؤجلاً بحال. ويحتمل أن يراد بالغائب أعم من المؤجل، كالغائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً، والناجز: الحاضر . **قوله: «والفضة بالفضة»** يدخل في ذلك جميع أنواع الفضة، كما سلف في الذهب . **قوله: «والبر بالبر»** بضم الباء وهو الحنطة والشعير بفتح أوله، ويجوز الكسر وهو معروف. وفيه رد على من قال: (إن الحنطة والشعير صنف واحد) وهو مالك والليث والأوزاعي، وتمسكوا بقوله ﷺ: «**الطعام بالطعام**» كما سيأتي، ويأتي الكلام على ذلك . **قوله: «فمن زاد..»** إلخ، فيه التصريح بتحريم ربا الفضل، وهو مذهب الجمهور للأحاديث الكثيرة المذكورة في الباب وغيرها، فإنها قاضية بتحريم بيع هذه الأجناس بعضها ببعض متفاضلاً . وروي عن ابن عمر أنه يجوز ربا الفضل، ثم رجع عن ذلك، وكذلك روي عن ابن عباس. واختلف في رجوعه، فروى الحاكم أنه رجع عن ذلك لما ذكر له أبو سعيد حديثه الذي في الباب، واستغفر الله، وكان ينهى عنه أشد النهي. وروي مثل قولهما عن أسامة بن زيد، وابن الزبير، وزيد بن أرقم، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير. واستدلوا على جواز ربا الفضل بحديث أسامة عند الشيخين، وغيرهما، بلفظ: «**إنما الربا في النسيئة**» زاد مسلم في رواية عن ابن عباس: «**لا ربا فيما كان يداً بيد**»، وأخرج

الشيخان والنسائي عن أبي المنهال قال: سألت زيد بن أرقم، والبراء بن عازب عن الصرف فقالا: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق ديناً). وأخرج مسلم عن أبي نضرة قال: (سألت ابن عباس عن الصرف فقال: إلا يدا بيد، قلت: نعم، قال: فلا بأس، فأخبرت أباسعيد، فقال: أوقال ذلك؟ إنا سنكتب إليه فلا يفتيكموه). وله من وجه آخر عن أبي نضرة: (سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً، وإني لقاعد عند أبي سعيد، فسألته عن الصرف فقال: مازاد فهو ربا، فأنكرت ذلك لقولهما، فذكر الحديث، قال: فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه فكرهه). قال في الفتح: (واتفق العلماء على صحة حديث أسامة، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد. فقل: إن حديث أسامة منسوخ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال. وقيل: المعنى في قوله (لا ربا) الربا الأغلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد، كما تقول العرب: (لا عالم في البلد إلا زيد)، مع أن فيها علماء غيره، وإنما القصد نفي الأكمل لا نفي الأصل. وأيضاً نفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد؛ لأن دلالة بالمنطوق، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر). اهـ. ويمكن الجمع أيضاً بأن يقال: مفهوم حديث أسامة عام؛ لأنه يدل على نفي ربا الفضل عن كل شيء سواء كان من الأجناس المذكورة في أحاديث الباب أم لا، فهو أعم منها مطلقاً، فيخصص هذا المفهوم بمنطوقها. وأما ما أخرجه مسلم عن ابن عباس: (أنه لا ربا فيما كان يداً بيد) كما تقدم، فليس ذلك مروياً عن رسول الله ﷺ حتى تكون دلالة على نفي ربا الفضل منطوقه، ولو كان مرفوعاً لما رجع ابن عباس واستغفر لما حدثه

أبو سعيد بذلك كما تقدم. وقد روى الحازمي رجوع ابن عباس واستغفاره عند أن سمع عمر بن الخطاب وابنه عبدالله يحدثان عن رسول الله ﷺ بما يدل على تحريم ربا الفضل، وقال: (حفظتما من رسول الله ﷺ ما لم أحفظ). وروى عنه الحازمي أيضاً أنه قال: (كان ذلك برأيي، وهذا أبو سعيد الخدري يحدثني عن رسول الله ﷺ فتركت رأيي إلى حديث رسول الله ﷺ). وعلى تسليم أن ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع، فهو عام مخصص بأحاديث الباب؛ لأنها أخص منه مطلقاً. وأيضاً الأحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما، قال الترمذي بعد أن ذكر حديث أبي سعيد: (وفي الباب عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وأبي هريرة، وهشام بن عامر، والبراء، وزيد بن أرقم، وفضالة بن عبيد، وأبي بكرة، وابن عمر، وأبي الدرداء، وبلال). اهـ. وقد ذكر المصنف بعض ذلك في كتابه هذا، وخرج الحافظ في التلخيص بعضها، فلو فرض معارضة حديث أسامة لها من جميع الوجوه، وعدم إمكان الجمع أو الترجيح بما سلف لكان الثابت عن الجماعة أرجح من الثابت عن الواحد. قوله: «ولا الورق بالورق» بفتح الواو وكسر الراء، وبإسكانها على المشهور، ويجوز فتحهما، كذا في الفتح وهو: الفضة، وقيل: بكسر الواو المضروبة وفتحها: المال. والمراد هنا: جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة. قوله: «إلا وزناً بوزن، مثلاً بمثل، سواءً بسواء» الجمع بين هذه الألفاظ لقصد التأكيد أو للمبالغة. قوله: «إلا ما اختلفت ألوانه» المراد: أنهما اختلفا في اللون اختلافاً يصير به كل واحد منهما جنساً غير جنس مقابله، فمعناه معنى ما سيأتي من قوله ﷺ: «إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم» وسنذكر - إن شاء الله - ما يستفاد منه.

عن أبي بكرة قال: (نهى النبي ﷺ عن الفضة بالفضة، والذهب

بالذهب، إلا سواء بسواء، وأمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا، ونشترى الذهب بالفضة كيف شئنا) أخرجاه. وفيه دليل على جواز الذهب بالفضة مجازفة .

وعن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء» متفق عليه .

وعن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» رواه أحمد ومسلم، والنسائي وابن ماجه وأبي داود نحوه . وفي آخره: «وأمرنا أن نبيع البر بالشعير، والشعير بالبر يداً بيد كيف شئنا» وهو صريح في كون البر والشعير جنسين .

وعن معمر بن عبدالله قال: كنت أسمع النبي ﷺ يقول: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل» وكان طعامنا يومئذ الشعير. رواه أحمد ومسلم .
وعن الحسن بن عبادة، وأنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «ما وزن مثلاً بمثل إذا كان نوعاً واحداً، وما كيل فمثلاً ذلك، فإذا اختلف النوعان فلا بأس به» رواه الدار قطني .

حديث أنس وعبادة أشار إليه في التلخيص، ولم يتكلم عليه. وفي إسناده الربيع بن صبيح، وثقه أبو زرعة وغيره، وضعفه جماعة . وقد أخرج هذا الحديث البزار أيضاً، ويشهد لصحته حديث عبادة المذكور أولاً وغيره من الأحاديث . قوله: «كيف شئنا» هذا الإطلاق مقيد بما في حديث عبادة من قوله: «إذا كان يداً بيد» فلا بد في بيع بعض الربويات من التقابض ولا سيما في الصرف: وهو بيع الدراهم بالذهب وعكسه فإنه متفق على اشتراطه. وظاهر هذا الإطلاق والتفويض إلى المشيئة أنه يجوز بيع

الذهب بالفضة والعكس ، وذلك سائر الأجناس الربوية إذا بيع بعضها ببعض من غير تقييد بصفة من الصفات غير صفة القبض ، ويدخل في ذلك بيع الجزاف وغيره . قوله: «إلا هاء وهاء» بالمد فيهما وفتح الهمزة، وقيل: بالكسر، وقيل: بالسكون، وحكي القصر بغير همز وخطأها الخطابي، ورد عليه النووي وقال: (هي صحيحة لكن قليلة). والمعنى: خذ وهات . وحكي بزيادة كاف مكسورة ويقال: هاء، بكسر الهمزة بمعنى: هات . وبفتحها بمعنى: خذ. وقال ابن الأثير: «هاء وهاء»: (هو أن يقول كل واحد من البيعين: هاء، فيعطيه ما في يده) . وقيل معناهما: خذ وأعط . قال: وغير الخطابي يميز فيه السكون، وقال ابن مالك: (هاء: اسم فعل بمعنى خذ). وقال الخليل: (هاء كلمة تستعمل عند المناولة، والمقصود من قوله: «هاء وهاء» أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه: هاء، فيتقابضان في المجلس). قال: (فالتقدير: لا تبيعوا الذهب بالورق إلا مقولاً بين المتعاقدين هاء وهاء . قوله: «فإذا اختلفت هذه الأصناف .. إلخ» ظاهر هذا أنه لا يجوز بيع جنس ربوي بجنس آخر إلا مع القبض، ولا يجوز مؤجلاً ولو اختلفا في الجنس والتقدير، كالحنطة والشعير بالذهب والفضة، وقيل: يجوز مع الاختلاف المذكور، وإنما يشترط التقابض في الشئين المختلفين جنساً المتفقين تقديراً، كالفضة بالذهب، والبر بالشعير، إذ لا يعقل التفاضل والاستواء إلا فيما كان كذلك . ويجاب بأن مثل هذا لا يصلح لتخصيص النصوص وتقييدها، وكون التفاضل والاستواء لا يعقل في المختلفين جنساً وتقديراً ممنوع، والسند أن التفاضل معقول لو كان الطعام يوزن أو النقود تكال ولو في بعض الأزمان والبلدان، ثم إنه قد يبلغ ثمن الطعام إلى مقدار من الدراهم كثير عند شدة الغلاء، بحيث يعقل أن يقال: الطعام أكثر من الدراهم وما المانع من ذلك؟. وأما الاستدلال على جواز ذلك بحديث عائشة عند البخاري ومسلم وغيرهما قالت:

(اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً بنسيئة وأعطاه درعاً له رهناً) . فلا يخفى أن غاية ما فيه أن يكون مخصصاً للنص المذكور لصورة الرهن، فيجوز في هذه الصورة لا في غيرها؛ لعدم صحة إلحاق مالا عوض فيه عن الثمن بما فيه عوض عنه وهو الرهن، نعم إن صح الإجماع الذي حكاه المغربي في شرح بلوغ المرام فإنه قال: (وأجمع العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلاً أو مؤجلاً، كبيع الذهب بالحنطة، وبيع الفضة بالشعير، وغيره من المكيل) اهـ .

كان ذلك هو الدليل على أجاز عند من كان يرى حجية الإجماع . وأما إذا كان الربوي يشارك مقابله في العلة، فإن كان بيع الذهب بالفضة، أو العكس، فقد تقدم أنه يشترط التقابض إجماعاً، وإن كان في غير ذلك من الأجناس، كبيع البر بالشعير، أو بالتمر، أو العكس، فظاهر الحديث عدم الجواز، وإليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة وأصحابه، وابن علية: (لا يشترط والحديث يرد عليه). وقد تمسك مالك بقوله: «إلا يداً بيد» وبقوله «الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء» على أنه يشترط القبض في الصرف عند الإيجاب بالكلام، ولا يجوز التراخي ولو كانا في المجلس . وقال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور: (أن المعتبر التقابض في المجلس وإن تراخى عن الإيجاب)، والظاهر الأول، لكنه أخرج عبدالرزاق وأحمد وابن ماجه، عن ابن عمر أنه سأل النبي ﷺ فقال: «اشتر الذهب بالفضة فإذا أخذت واحداً منهما فلا تفارق صاحبك وبينكما لبس» فيمكن أن يقال: إن هذه الرواية تدل على اعتبار المجلس. قوله: «أن يبيع البر بالشعير...» إلخ. فيه - كما قال المصنف - تصريح بأن البر والشعير جنسان وهو مذهب الجمهور. وحكي عن مالك والليث والأوزاعي، كما تقدم أنها جنس واحد، وبه قال معظم علماء المدينة وهو محكي عن عمر وسعد وغيرهما من السلف، وتمسكوا بقوله ﷺ: «الطعام بالطعام» كما

في حديث معمر بن عبد الله المذكور. ويحجب عنه بما في آخر الحديث من قوله: (وكان طعامنا يومئذ الشعير) فإنه في حكم التقييد لهذا المطلق، وأيضاً التصريح بجواز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً كما في حديث عبادة، وكذلك عطف أحدهما على الآخر كما في غيره من أحاديث الباب مما لا يبقى معه ارتياب في أنهما جنسان .

واعلم أنه قد اختلف هل يلحق بهذه الأجناس المذكورة في الأحاديث غيرها، فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والنساء مع الاتفاق في الجنس، وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة؛ فقالت الظاهرية: (أنه لا يلحق بها غيرها في ذلك) . وذهب من عداهم من العلماء إلى أنه يلحق بها ما يشاركها في العلة ثم اختلفوا في العلة ماهي؟ فقال الشافعي: (هي الاتفاق في الجنس والطعم فيما عدا النقيدين، وأما هما فلا يلحق بهما غيرهما من الموزونات) . واستدل على اعتبار الطعم بقوله ﷺ: «**الطعام بالطعام**». وقال مالك في النقيدين كقول الشافعي، وفي غيرهما العلة: الجنس والتقدير والافتيات . وقال ربيعة: (بل اتفاق الجنس ووجوب الزكاة). وقالت العترة جميعاً: (بل العلة في جميعها اتفاق الجنس والتقدير بالكيل والوزن)، واستدلوا على ذلك بذكره ﷺ للكيل والوزن في أحاديث الباب . ويدل على ذلك أيضاً حديث أنس المذكور فإنه حكم فيه على كل موزون مع اتحاد نوعه، وعلى كل مكيل كذلك بأنه مثل. بمثل، فأشعر بأن الاتفاق في أحدهما مع اتحاد النوع موجب لتحريم التفاضل بعموم النص لا بالقياس، وبه يرد على الظاهرية؛ لأنهم إنما منعوا من الإلحاق لنفيهم للقياس . ومما يؤيد ذلك ما سيأتي في حديث أبي سعيد، وأبي هريرة أن النبي ﷺ قال في الميزان مثل ما قال في المكيل على ما سيبينه المصنف - إن شاء الله تعالى - وإلى مثل ما ذهب إليه العترة ذهب أبو حنيفة وأصحابه، كما حكى ذلك عنه المهدي في البحر،

وحكي عنه أنه يقول: (العلة في الذهب الوزن، وفي الأربعة الباقية كونها مطعومة موزونة أو مكيلة) .

والحاصل أنه قد وقع الاتفاق بين من عدا الظاهرية بأن جزء العلة الاتفاق في الجنس. واختلفوا في تعيين الجزء الآخر على تلك الأقوال، ولم يعتبر أحد منهم العدد جزءاً من العلة مع اعتبار الشارع له كما في رواية من حديث أبي سعيد: «ولا درهمين بدرهم». وفي حديث عثمان عند مسلم: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين» .

وعن أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خير فجاءهم بتمر جَنَب، فقال: «أكل تمر خير هكذا؟» قال: إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال: «لاتفعل بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جَنَباً» وقال في الميزان مثل ذلك، رواه البخاري. الحديث أخرجه أيضاً مسلم. قوله: «رجلاً» صرح أبو عوانة والدارقطني أن اسمه سواد بن غَزِيَّة بمعجمة فزاي فياء مشددة كعطية. قوله: «جَنَب» بفتح الجيم وكسر النون وسكون التحتية وآخره موحدة . اختلف في تفسيره؛ ف قيل: هو الطيب، وقيل الصلب، وقيل ما أخرج منه حشفه ورديته، وقيل مالا يختلط بغيره . وقال في القاموس: (إن الجَنَب تمر جيد). قوله: «بع الجمع» بفتح الجيم وسكون الميم . قال في الفتح: (هو التمر المختلط بغيره). وقال في القاموس: (هو الدقل أو صنف من التمر). والحديث يدل على أنه لا يجوز بيع رديء الجنس بجيده متفاضلاً، وهذا أمر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه . وأما سكوت الرواة عن فسخ المذكور فلا يدل على عدم الوقوع؛ إما ذهولاً وإما اكتفاء بأن ذلك معلوم . وقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبي ﷺ قال: «هذا هو الربا» فردّه، كما نبه على ذلك في الفتح . وقد استدل أيضاً بهذا الحديث على جواز بيع العينة؛ لأن النبي ﷺ أمره أن يشتري بثمرن الجمع

جَنِيْبًا. ويمكن أن يكون بائع الجَنِيْب منه هو الذي اشترى منه الجمع، فيكون قد عادت إليه الدراهم التي هي عين ماله؛ لأن النبي ﷺ لم يأمره بأن يشتري الجَنِيْب من غير من باع منه الجمع، وترك الاستفصال ينزل منزلة العموم. قال في الفتح: (وتعقب بأنه مطلق والمطلق لا يشمل، فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به في غيرها فلا يصح الاستدلال به على جواز الشراء ممن باع منه تلك السلعة بعينها). انتهى. وسيأتي الكلام على بيع العينة. قوله: «وقال في الميزان مثل ذلك» أي مثل ما قال في المكيل من أنه لا يجوز بيع بعض الجنس منه ببعضه متفاضلاً، وإن اختلفا في الجودة والرداءة، بل يباع رديئه بالدراهم ثم يشتري بهذا الجيد، والمراد بالميزان هنا: الموزون، وقال المصنف رحمه الله: (وهو حجة في جريان الربا في الموزونات كلها؛ لأن قوله: «في الميزان» أي في الموزون، وإلا فنفس الميزان ليست من أموال الربا). انتهى.

باب في أن الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل:

عن جابر قال: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلها بالكيل المسمى من التمر) رواه مسلم والنسائي، وهو يدل بمفهومه على أنه لو باعها بجنس غير التمر لجاز.

قوله: «الصبرة» قال في القاموس: (والصبرة بالضم: ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن) انتهى. قوله: «لا يعلم كيلها» صفة كاشفة للصبرة؛ لأنه لا يقال لها صبرة إلا إذا كانت مجهولة الكيل. والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز أن يباع جنس بجنسه وأحدهما مجهول المقدار؛ لأن العلم بالتساوي مع الاتفاق في الجنس شرط لا يجوز البيع بدونه، ولا شك أن الجهل بكلا البدلين أو بأحدهما فقط مظنة للزيادة والنقصان، وما كان مظنة للحرام وجب تجنبه، وتجنب هذه المظنة إنما يكون بكيل المكيل، ووزن الموزون من كل واحد من البدلين.

باب من باع ذهباً وغيره بذهب:

عن فضالة بن عبيد قال: اشترت قلادة يوم خيبر باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز، ففصلتها فوجدت فيها أكثر من إثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «لأبيع حتى يُفصل» رواه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه، وفي لفظ: أن النبي ﷺ أتى بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير أو سبعة دنانير فقال النبي ﷺ: «لا حتى تُميز بينه وبينه» فقال: إنما أردت الحجارة فقال النبي ﷺ: «لا حتى تميز بينهما» قال: فرده حتى ميز بينهما، رواه أبو داود.

الحديث قال في التلخيص: له عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جداً في بعضها: (قلادة فيها خرز وذهب) وفي بعضها (ذهب وجوهر) وفي بعضها: (خرز وذهب) وفي بعضها (خرز معلقة بذهب) وفي بعضها (باثني عشر ديناراً) وفي بعضها: (بتسعة دنانير) وفي أخرى (بسبعة دنانير) وأجاب البيهقي عن هذا الاختلاف بأنها كانت بيوعاً شهدها فضالة. قال الحافظ: (والجواب المسدد عندي أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفاً، بل المقصود من الاستدلال محفوظ لا اختلاف فيه، وهو النهي عن بيع ما لم يفصل. وأما جنسها وقدر ثمنها فلا يتعلق به في هذه الحال ما يوجب الحكم بالاضطراب، وحينئذ ينبغي الترجيح بين روايتها، وإن كان الجميع ثقات فيحكم بصحة رواية أحفظهم وأضبطهم فيكون رواية الباقيين بالنسبة إليه شاذة). انتهى. وبعض هذه الروايات التي ذكرها الطبراني في صحيح مسلم، وسنن أبي داود. قوله: (ففصلتها) بتشديد الصاد، الحديث استدل به على أنه لا يجوز بيع الذهب مع غيره بذهب حتى يُفصل من ذلك الغير، ويميز عنه ليعرف مقدار الذهب المتصل بغيره. ومثله الفضة مع غيرها بفضة، وكذلك سائر الأجناس الربوية لاتحادها في العلة وهي تحريم بيع الجنس بجنسه متفاضلاً. ومما يرشد إلى استواء الأجناس الربوية في هذا ما

تقدم من النهي عن بيع الصبرة من التمر بالكيل المسمى من التمر. وكذلك نهيه عن بيع التمر بالرطب خرساً لعدم التمكن من معرفة التساوي على التحقيق، وكذلك في مثل مسألة القلادة يتعذر الوقوف على التساوي من دون فصل، ولا يكفي مجرد الفصل، بل لابد من معرفة مقدار المفصول والمقابل له من جنسه، وإلى العمل بظاهر الحديث ذهب عمر بن الخطاب وجماعة من السلف والشافعي، وأحمد، وإسحق، ومحمد بن الحكم المالكي. وقالت الحنفية، والثوري، والحسن بن صالح، والعزّة: (إنه يجوز إذا كان الذهب المنفرد أكثر من الذي في القلادة ونحوها لا مثله ولا دونه). وقال مالك: (يجوز إذا كان الذهب تابعاً لغيره بأن يكون الثلث فمادون). وقال حماد بن أبي سليمان: (إنه يجوز بيع الذهب مع غيره بالذهب مطلقاً، سواء كان المنفصل مثل المتصل أو أقل أو أكثر) واعتذرت الحنفية، ومن قال بقولهم عن الحديث بأن الذهب كان أكثر من المنفصل واستدلوا بقوله: (ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً)، والثلث إما سبعة أو تسعة، وأكثر ما روي أنه اثنا عشر. وأجيب عن ذلك بما تقدم عن البيهقي من أن القصة التي شهدها فضالة كانت متعددة فلا يصح التمسك بما وقع في بعضها وإهدار البعض الآخر. وأجيب أيضاً بأن العلة هي عدم الفصل وظاهر ذلك عدم الفرق بين المساوي والأقل والأكثر والغنيمة وغيرها. وبهذا يجاب عن الخطابي حيث قال: (إن سبب النهي كون تلك القلادة كانت من الغنائم مخافة أن يقع المسلمون في بيعها). وقد أجاب الطحاوي عن الحديث بأنه مضطرب. قال السبكي: (وليس ذلك باضطراب قادح، ولا ترد الأحاديث الصحيحة بمثل ذلك). انتهى. وقد عرفت مما تقدم أنه لا اضطراب في محل الحجة، والاضطراب في غيره لا يقدح فيه. وبهذا يجاب أيضاً على ما قاله مالك. وأما ما ذهب إليه حماد بن أبي سليمان فمردود بالحديث على جميع التقادير. ولعله يعتذر عنه بمثل ما قال الخطابي أو لم

يبلغه . قوله: «حتى تميز» بضم تاء المخاطب في أوله وتشديد الياء المكسورة بعد الميم . قوله: «إنما أردت الحجارة» يعني الخرز الذي في القلادة ولم أرد الذهب .

باب مرّة الكيل والوزن :

وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة» رواه أبو داود والنسائي .

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري، وأخرجه أيضاً البزار، وصححه ابن حبان، والدارقطني، وفي رواية عن ابن عباس مكان ابن عمر . قوله: «المكيال مكيال أهل المدينة» إلخ، فيه دليل على أنه يرجع عند الاختلاف في الكيل إلى مكيال المدينة، وعند الاختلاف في الوزن إلى ميزان مكة. أما مقدار ميزان مكة، فقال ابن حزم: (بحث غاية البحث عن كل من وثقت بتمييزه فوجدت كلا يقول: إن دينار الذهب بمكة وزنه اثنتان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة بالحب من الشعير، والدرهم سبعة أعشار المثقال، فوزن الدرهم سبع وخمسون حبة وستة أعشار حبة وعشر حبة، فالرطل مائة وثمانية وعشرون درهماً بالدرهم المذكور. وأما مكيال المدينة فقد قدمنا تحقيقه في الفطرة، ووقع في رواية لأبي داود، من طريق الوليد بن مسلم، عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي قال: (وزن المدينة، ومكيال مكة)، والرواية المذكورة في الباب من طريق سفيان الثوري عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر وهي أصح. وأما الرواية التي ذكرها أبو داود عن ابن عباس، فرواها أيضاً الدارقطني، من طريق أبي أحمد الزبير عن سفيان عن طاوس عن ابن عباس، ورواه من طريق أبي نعيم عن الثوري عن حنظلة عن سالم بدل طاوس عن ابن عباس، قال الدارقطني: (أخطأ أبو أحمد فيه).

ومن أحاديثه أيضاً مع شرحها من نيل الأوطار:

عن ابن عباس قال: (قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال: «من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم») رواه الجماعة، وهو حجة في السلم في منقطع الجنس حالة العقد .

قوله: (كتاب السلم) هو بفتح السين المهملة واللام، كالسلف وزناً ومعنى، وحُكي في الفتح عن الماوردي أن السلف: لغة أهل العراق والسلم: لغة أهل الحجاز، وقيل السلف: تقديم رأس المال، والسلم: تسليمه في المجلس، فالسلف أعم، قال في الفتح: (والسلم شرعاً: بيع موصوف في الذمة وزيد في الحد ببدل يعطى عاجلاً)، وفيه نظر؛ لأنه ليس داخلاً في حقيقته، قال: (واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حُكي عن ابن المسيب . واختلفوا في بعض شروطه، واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس . واختلفوا هل هو عقد غرر جَوِّزٌ للحاجة أم لا؟) اهـ . قوله: (يسلفون) بضم أوله. قوله: (السنة والسنتين) في رواية البخاري: عامين أو ثلاثة، والسنة بالنصب على الظرفية أو على المصدر، وكذلك لفظ سنتين وعامين . قوله: «في كيل معلوم» احتراز بالكيل عن السلم في الأعيان وبقوله: (معلوم) عن الجهول من المكيل والموزون . وقد كانوا في المدينة حين قدم النبي ﷺ يسلمون في ثمار نخيل بأعيانها، فنهاهم عن ذلك لما فيه من الغرر، إذ قد تصاب تلك النخيل بعاة فلا تثمر شيئاً . قال الحافظ: (واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكايل إلا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فإنه ينصرف إليه عند الإطلاق). قوله: «إلى أجل معلوم» فيه دليل على اعتبار الأجل في السلم، وإليه ذهب الجمهور . وقالوا: (لا يجوز السلم حالاً). وقالت الشافعية: (يجوز)، قالوا: (لأنه إذا

جاز مؤجلاً مع الغرر فجوازه حالاً أولى، وليس ذكر الأجل في الحديث؛ لأجل الاشتراط، بل معناه إن كان لأجل فليكن معلوماً. وتعقب بالكتاب فإن التأجيل شرط فيها. وأجيب بالفرق؛ لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالباً. واستدل الجمهور على اعتبار التأجيل بما أخرجه الشافعي، والحاكم وصححه، عن ابن عباس أنه قال: (أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه)، ثم قرأ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾^(١) ويحاج بأن هذا يدل على جواز السلم إلى أجل، ولا يدل على أنه لا يجوز إلا مؤجلاً. وبما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه قال: (لا تسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد واضرب أجلاً) ويحاج بأن هذا ليس بحجة؛ لأنه موقوف عليه. وكذلك يحاج عن قول أبي سعيد الذي علقه البخاري، ووصله عبدالرزاق بلفظ: (السلم بما يقوم به السعر ربا، ولكن السلف في كيل معلوم إلى أجل) وقد اختلف الجمهور في مقدار الأجل. فقال أبو حنيفة: (لا فرق بين الأجل القريب والبعيد). وقال أصحاب مالك: (لا بد من أجل تتغير فيه الأسواق) وأقله عندهم ثلاثة أيام، وكذا عند الهادوية، وعند ابن القاسم خمسة عشر يوماً، وأجاز مالك السلم إلى العطاء والحصاد، ومقدم الحاج، ووافقه أبو ثور، واختار ابن خزيمة تأقيته إلى الميسرة. واحتج بحديث عائشة أن النبي ﷺ بعث إلى يهودي: «ابعث إليّ ثوبين إلى الميسرة». وأخرجه النسائي، وطعن ابن المنذر في صحته، وليس في ذلك دليل على المطلوب؛ لأن التنصيص على نوع من أنواع الأجل لا ينفي غيره، وقال المنصور بالله: (أقله أربعون يوماً). وقال الناصر: (أقله ساعة). والحق ما ذهبت إليه الشافعية من عدم اعتبار الأجل؛ لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التعبد بحكم بدون دليل، وأما ما يقال من أنه يلزم

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٨٢.

مع عدم الأجل أن يكون بيعاً للمعدوم، ولم يرخص فيه إلا في السلم، ولا فارق بينه وبين البيع إلا الأجل؛ فيجاب عنه بأن الصيغة فارقة وذلك كاف.

واعلم أن للمسلم شروطاً غير ما اشتمل عليه الحديث، مبسطة في كتب الفقه، ولا حاجة لنا في التعرض لما لا دليل عليه، إلا أنه وقع الإجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء المسلم فيه، على وجه يتميز بتلك المعرفة عن غيره.

وعن عبدالرحمن بن أبزى وعبدالله بن أبي أوفى قالا: (كنا نصيب المغانم مع رسول الله ﷺ، وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم في الحنطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى، قيل: أكان لهم زرع أو لم يكن؟ قالا: ما كنا نسألهم عن ذلك) رواه أحمد والبخاري. وفي رواية: (كنا نسلف على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزيت والتمر وما نراه عندهم) رواه الخمسة إلا الترمذي.

وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره» رواه أبو داود وابن ماجه.

وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من أسلف شيئاً فلا يشترط على صاحبه غير قضاؤه»، وفي لفظ: «من أسلف في شيء فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه أو رأس ماله» رواهما الدارقطني. واللفظ الأول دليل امتناع الرهن والضمين فيه، والثاني يمنع الإقالة في البعض.

حديث أبي سعيد في إسناده عطية بن سعد العوفي، قال المنذري: لا يحتج بحديثه. قوله: (ابن أبزى) بالموحدة والزاي على وزن أعلى، وهو الخزاعي أحد صغار الصحابة، ولأبيه أبزى صحبة. قوله: (أنباط) جمع نبط: وهم قوم معروفون كانوا ينزلون بالبطائح من العراقيين، قاله الجوهري، وأصلهم قوم من العرب دخلوا في العجم واختلطت أنسابهم وفسدت

ألسنتهم، ويقال لهم النبط بفتحيتين، والنبيط بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية، وإنما سموا بذلك؛ لمعرفتهم بأنباط الماء: أي استخراجهم؛ لكثرة معالجتهم الفلاحة. وقيل: هم نصارى الشام، وهم عرب دخلوا في الروم ونزلوا بوادي الشام. ويدل على هذا قوله: (من أنباط الشام) وقيل: هم طائفتان: طائفة اختلطت بالعجم ونزلوا البطائح، وطائفة اختلطت بالروم ونزلوا الشام. قوله: (ففسلفهم) بضم النون وإسكان السين المهملة وتخفيف اللام من الأسلاف، وقد تشدد اللام مع فتح السين من التسليف. قوله: (ما كنا نسألهم عن ذلك) فيه دليل على أنه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم إليه، وذلك مستفاد من تقريره ﷺ مع ترك الاستفصال. قال ابن رسلان: (وأما المعلوم عند المسلم إليه وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جوازه). قوله: (وما نراه عندهم) لفظ أبي داود (إلى قوم ما هو عندهم) أي: ليس عندهم أصل من أصول الخنطة والشعير والتمر والزبيب. وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول الأجل، فذهب إلى جوازه الجمهور قالوا: (ولا يضر انقطاعه قبل الحل). وقال أبو حنيفة: (لا يصح فيما ينقطع قبله، بل لا بد أن يكون موجوداً من العقد إلى المحل). ووافقه الثوري والأوزاعي، فلو أسلم في شيء فانقطع في محله لم يفسخ عند الجمهور. وفي وجه للشافعية يفسخ. واستدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر أن رجلاً أسلف رجلاً في نخل، فلم يخرج تلك السنة شيئاً، فاختصما إلى النبي ﷺ فقال: «م تستحل ماله، اردد عليه ماله» ثم قال: «لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه»، وهذا نص في التمر، وغيره قياس عليه. ولو صح هذا الحديث لكان المصير إليه أولى؛ لأنه صريح في الدلالة على المطلوب، بخلاف حديث عبدالرحمن بن أبزى، وعبدالله بن أبي أوفى، فليس فيه إلا مظنة التقرير منه ﷺ، مع ملاحظة

تنزيل ترك الاستفصال منزلة العموم، ولكن حديث ابن عمر هذا في إسناده رجل مجهول، فإن أبا داود رواه عن محمد بن سفيان عن كثير عن أبي إسحاق عن رجل نجراني عن ابن عمر، ومثل هذا لا تقوم به حجة. قال القائلون بالجواز: (ولو صح هذا الحديث لحمل على بيع الأعيان أو على السلم الحال عند من يقول به، أو على ما قرب أجله). قالوا: (ومما يدل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يسلفون في الثمار السنتين والثلاث، ومن المعلوم أن الثمار لا تبقى هذه المدة، ولو اشترط الوجود لم يصح السلم في الرطب إلى هذه المدة وهذا أولى ما يتمسك به في الجواز). **قوله:** «فلا يصرفه إلى غيره» الظاهر أن الضمير راجع إلى المسلم فيه لا إلى ثمنه الذي هو رأس المال. والمعنى: أنه لا يحل جعل المسلم فيه ثمناً لشيء قبل قبضه، ولا يجوز بيعه قبل القبض، أي: لا يصرفه إلى شيء غير عقد السلم. وقيل: الضمير راجع إلى رأس مال السلم. وعلى ذلك حمّله ابن رسلان في شرح السنن وغيره، أي: ليس له صرف رأس المال في عوض آخر كأن يجعله ثمناً لشيء آخر، فلا يجوز له ذلك حتى يقبضه، وإلى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة والهادي والمؤيد بالله، وقال الشافعي وزفر: (يجوز ذلك؛ لأنه عوض عن مستقر في الذمة فجاز كما لو كان قرضاً، ولأنه مال عاد إليه بفسخ العقد على فرض تعذر المسلم فيه فجاز أخذ العوض عنه كالثمن في المبيع إذا فسخ العقد). **قوله:** «فلا يشرط على صاحبه غير قضائه» فيه دليل على أنه لا يجوز شيء من الشروط في عقد السلم غير القضاء. واستدل به المصنف على امتناع الرهن، وقد روي عن سعيد بن جبير أن الرهن في السلم هو الربا المضمون. وقد روي نحو ذلك عن ابن عمر والأوزاعي والحسن، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، ورخص فيه الباكون، واستدلوا بما في الصحيح من حديث عائشة (أن النبي ﷺ اشترى طعاماً من يهودي نسيئة ورهنه درعاً من حديد). وقد ترجم عليه

البخاري: باب الرهن في السلم، وترجم عليه أيضاً في كتاب السلم: باب الكفيل في السلم. واعترض عليه الإسماعيلي بأنه ليس في هذا الحديث ما ترجم به، ولعله أراد إلحاق الكفيل بالرهن؛ لأنه حق ثبت الرهن به فجاز أخذ الكفيل به، والخلاف في الكفيل كالخلاف في الرهن. قوله: «فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه...» إلخ. فيه دليل لمن قال: (إنه لا يجوز صرف رأس المال إلى شيء آخر)، وقد تقدم الخلاف في ذلك.

ومن أحاديث المنتقى مع شرحها من نيل الأوطار

باب النهي عن بيع ما لا يملكه ليمضي فيشتريه ويسلمه

(عن حكيم بن حزام قال: قلت: يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيع منه، ثم أبتاعه من السوق، فقال: «لا تبع ما ليس عندك» رواه الخمسة .

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن حكيم)، انتهى. وفي بعض طرقه عبدالله بن عصمة، زعم عبدالحق أنه ضعيف جداً ولم يتعقبه ابن القطان، بل نقل عن ابن حزم أنه مجهول. قال الحافظ: (وهو جرح مردود، فقد روى عنه ذلك ثلاثة كما في التلخيص). وقد احتج به النسائي، وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود والترمذي وصححه، والنسائي وابن ماجه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك». قوله: «ما ليس عندك» أي ماليس في ملكك وقدرتك، والظاهر أنه يصدق على العبد المغصوب الذي لا يقدر على انتزاعه ممن هو في يده، وعلى الأبق الذي لا يعرف مكانه، والطير المنفلت الذي لا يعتاد رجوعه، ويدل على ذلك معنى (عند) لغة. قال الرضي: (إنها تستعمل في الحاضر القريب وما هو في حوزتك وإن كان بعيداً). انتهى. فيخرج عن هذا ما كان

غالباً خارجاً عن الملك أو داخلاً فيه خارجاً عن الحوزة، وظاهره أنه يقال لما كان حاضراً وإن كان خارجاً عن الملك. فمعنى قوله ﷺ: «لا تبع ما ليس عندك» أي: ما ليس حاضراً عندك، ولا غائباً في ملكك وتحت حوزتك. قال البغوي: (النهي في هذا الحديث عن بيع الأعيان التي لا يملكها. أما بيع شيء موصوف في ذمته فيجوز فيه السلم بشروطه، فلو باع شيئاً موصوفاً في ذمته عام الوجود عند المحل المشروط في البيع جاز، وإن لم يكن المبيع موجوداً في ملكه حالة العقد كالسلم)، قال: (وفي معنى بيع ما ليس عنده في الفساد بيع الطير المنفلت الذي لا يعتاد رجوعه إلى محله، فإن اعتاد الطائر أن يعود ليلاً لم يصح عند الأكثر إلا النحل فإن الأصح فيه الصحة، كما قاله النووي في زيادات الروضة، وظاهر النهي تحريم ما لم يكن في ملك الإنسان ولا داخلاً تحت مقدرته. وقد استثنى من ذلك السلم فتكون أدلة جوازه مخصصة لهذا العموم، وكذلك إذا كان البيع في ذمة المشتري إذ هو كالحاضر المقبوض).

ثم قال: باب النهي عن بيع الدين بالدين وجوازه بالعين ممن هو عليه.

عن ابن عمر أن النبي ﷺ (نهى عن بيع الكالئ بالكالئ) رواه الدارقطني .

وعن ابن عمر قال: (أتيت النبي ﷺ فقلت: إني أبيع الإبل بالبيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير. فقال: «لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء»» رواه الخمسة، وفي لفظ بعضهم: (أبيع بالدنانير وأخذ مكانها الورق وأبيع بالورق وأخذ مكانها الدنانير) وفيه دليل على جواز التصرف في الثمن قبل قبضه وإن كان في مدة الخيار، وعلى أن خيار الشرط لا يدخله الصرف.

الحديث الأول صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقب بأنه تفرد

به موسى بن عبيدة الربذي، كما قال الدارقطني وابن عدي، وقد قال فيه أحمد: (لا تحل الرواية عنه عندي، ولا أعرف هذا الحديث عن غيره). وقال: (ليس في هذا أيضاً حديث يصح، ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين) وقال الشافعي: (أهل الحديث يوهنون هذا الحديث) اهـ . ويؤيد ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج أن النبي ﷺ (نهى عن بيع كالي بكالي دين بدين)، ولكن في إسناده موسى المذكور فلا يصلح شاهداً . والحديث الثاني صححه الحاكم وأخرجه ابن حبان والبيهقي، وقال الترمذي: (لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك بن حرب وذكر أنه روي عن ابن عمر موقوفاً)، وأخرجه النسائي موقوفاً عليه أيضاً . قال البيهقي: (والحديث تفرد برفعه سماك بن حرب) . وقال شعبة: (رفعه لنا سماك وأنا أفرقه) . قوله: (الكالي بالكالي) هو مهموز. قال الحاكم عن أبي الوليد حسان: (هو بيع النسيئة بالنسيئة) كذا نقله أبو عبيد في الغريب. وكذا نقله الدارقطني عن أهل اللغة. وروى البيهقي عن نافع قال: (هو بيع الدين بالدين). وفيه دليل على عدم جواز بيع الدين بالدين. وهو إجماع كما حكاه أحمد في كلامه السابق، وكذا لا يجوز بيع كل معدوم بمعدوم. قوله: (بالبقيع) قال الحافظ: (بالباء الموحدة. كما وقع عند البيهقي في بقيع الغرقد)، قال النووي: (ولم يكن إذ ذاك قد كثرت فيه القبور)، وقال ابن باطيش: (لم أر من ضبطه والظاهر أنه بالنون)، حكى ذلك عنه في التلخيص وابن رسلان في شرح السنن . قوله: «لا بأس...» إلخ. فيه دليل على جواز الاستبدال عن الثمن الذي في الذمة بغيره، وظاهره أنهما غير حاضرين جميعاً، بل الحاضر أحدهما وهو غير اللازم، فيدل على أن ما في الذمة كالحاضر . قوله: «مالم تفترقا وبينكما شيء» فيه دليل على أن جواز الاستبدال مقيد بالتقابض في المجلس؛ لأن الذهب والفضة مالان ربويان، فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر إلا بشرط وقوع

التقايض في المجلس، وهو محكي عن عمر وابنه عبدالله رضي الله عنهما والحسن والحكم وطاوس والزهري ومالك والشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد وغيرهم، وروي عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب، وهو أحد قولي الشافعي أنه مكروه أي: الاستبدال المذكور، والحديث يرد عليهم، واختلف الأولون فمنهم من قال: (يشترط أن يكون بسعر يومها كما وقع في الحديث وهو مذهب أحمد)، وقال أبو حنيفة والشافعي: (أنه يجوز بسعر يومها وأعلى أو أرخص)، وهو خلاف ما في الحديث من قوله: «بسعر يومها» وهو أخص من حديث: «إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» فيبنى العام على الخاص.

باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه:

عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه» رواه أحمد ومسلم.

وعن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفى، رواه أحمد ومسلم، ولمسلم أن النبي ﷺ قال: «من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله».

وعن حكيم بن حزام قال: (قلت يا رسول الله إني اشتري بيوعاً فما يحل لي منها وما يحرم علي؟ قال: «إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه») رواه أحمد.

وعن زيد بن ثابت: (أن النبي ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم) رواه أبو داود والدارقطني.

وعن ابن عمر قال: (كانوا يتاعون الطعام جُزافاً بأعلى السوق فنهاهم رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى ينقلوه) رواه الجماعة إلا الترمذي وابن ماجه، وفي لفظ في الصحيحين (حتى يُحولوه)، وللجماعة إلا

الترمذي: «من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه»، ولأحمد: «من اشترى طعاماً بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه»، ولأبي داود والنسائي (نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه).

وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه». قال ابن عباس: ولا أحسب كل شيء إلا مثله) رواه الجماعة إلا الترمذي وفي لفظ في الصحيحين: «من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله».

حديث حكيم بن حزام أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير، وفي إسناده العلاء بن خالد الواسطي، وثقه ابن حبان وضعفه موسى بن إسماعيل. وقد أخرج النسائي بعضه وهو طرف من حديثه المتقدم في باب النهي عن بيع مالا يملكه، وحديث زيد بن ثابت أخرجه أيضاً الحاكم وصححه، وابن حبان وصححه أيضاً. قوله: «إذا ابتعت طعاماً» وكذا قوله في الحديث الثاني: (نهى رسول الله ﷺ...) إلخ. وكذا قوله: «من اشترى طعاماً» وكذلك بقية ما فيه التصريح بمطلق الطعام في حديث الباب، في جميعها دليل على أنه لا يجوز لمن اشترى طعاماً أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره، وإلى هذا ذهب الجمهور. وروي عن عثمان البتي أنه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه، والأحاديث ترد عليه، فإن النهي يقتضي التحريم بحقيقته، ويدل على الفساد المرادف للبطلان كما تقرر في الأصول، وحكي في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره، فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه، وبه قال الأوزاعي وإسحاق، واحتجوا بأن الجزاف يرى فيكفي فيه التخلية، والاستبقاء إنما يكون في مكيل أو موزون. وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعاً: «من اشترى طعاماً بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه» رواه أبو داود والنسائي بلفظ: (نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه) كما

ذكره المصنف، وللدارقطني من حديث جابر: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان: صاع البائع، وصاع المشتري). ونحوه للبزار من حديث أبي هريرة، قال في الفتح: (بإسناد حسن)، قالوا: وفي ذلك دليل على أن القبض إنما يكون شرطاً في المكيل والموزون دون الجزاف. واستدل الجمهور بإطلاق أحاديث الباب، وبنص حديث ابن عمر، فإنه صرح فيه بأنهم كانوا يتعاونون جزافاً.. الحديث. ويدل لما قالوا حديث حكيم بن حزام المذكور؛ لأنه يعم كل مبيع. ويجاب عن حديث ابن عمر وجابر اللذين احتج بهما مالك ومن معه بأن التنصيص على كون الطعام المنهي عن بيعه مكيلاً أو موزوناً لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره. نعم لو لم يوجد في الباب إلا الأحاديث التي فيها إطلاق لفظ الطعام لأمكن أن يقال: إنه يحمل المطلق على المقيد بالكيل والوزن. وأما بعد التصريح بالنهي عن بيع الجزاف قبل قبضه كما في حديث ابن عمر فيحتمل المصير إلى أن حكم الطعام متحد من غير فرق بين الجزاف وغيره. ورجح صاحب ضوء النهار أن هذا الحكم أعني: تحريم بيع الشيء قبل قبضه مختص بالجزاف دون المكيل والموزون وسائر المبيعات من غير الطعام، وحكي هذا عن مالك. ويجاب عنه بما تقدم من إطلاق الطعام، والتصريح بما هو أعم منه، كما في حديث حكيم، والتنصيص على تحريم بيع المكيل من الطعام والموزون كما في حديث ابن عمر وجابر، وما حكاه عن مالك خلاف ما حكاه عنه غيره، فإن صاحب الفتح حكى عنه ما تقدم، وهو مقابل لما حكاه عنه، وكذلك روى عن مالك ما يخالف ذلك ابن دقيق العيد وابن القيم وابن رشد في بداية المجتهد وغيرهم. وقد سبق صاحب ضوء النهار إلى هذا المذهب ابن المنذر، ولكنه لم يخصص بعض الطعام دون بعض، بل سوى بين الجزاف وغيره، ونفى اعتبار القبض عن غير الطعام، وقد حكى ابن القيم في بدائع الفوائد عن أصحاب مالك

كقول ابن المنذر، ويكفي في رد هذا المذهب حديث حكيم فإنه يشمل بعمومه غير الطعام، وحديث زيد بن ثابت فإنه مصرّح بالنهي في السلع. وقد استدل من خصص هذا الحكم بالطعام بما في البخاري من حديث ابن عمر (أن النبي ﷺ اشترى من عمر بكراً كان ابنه راكباً عليه، ثم وهبه لابنه قبل قبضه) ويحاج عن هذا: بأنه خارج عن محل النزاع؛ لأن البيع معاوضة بعوض، وكذلك الهبة إذا كانت بعوض وهذه الهبة الواقعة من النبي ﷺ ليست على عوض. وغاية ما في الحديث جواز التصرف في المبيع قبل قبضه بالهبة بغير عوض، ولا يصح إلحاق المبيع وسائر التصرفات بذلك؛ لأنه مع كونه فاسد الاعتبار قياس مع الفارق، وأيضاً قد تقرر في الأصول أن النبي ﷺ إذا أمر الأمة أو نهاها أمراً أو نهياً خاصاً بها ثم فعل ما يخالف ذلك ولم يقم دليل يدل على التأسّي في ذلك الفعل بخصوصه كان مختصاً به؛ لأن هذا الأمر أو النهي الخاصين بالأمة في مسألة مخصوصة هما أخص من أدلة التأسّي العامة مطلقاً، فينبى العام على الخاص، وذهب بعض المتأخرين إلى تخصيص التصرف الذي نهى عنه قبل القبض بالبيع دون غيره، قال: (فلا يحل البيع ويحل غيره من التصرفات)، وأراد بذلك الجمع بين أحاديث الباب وحديث شرائه ﷺ للبكر، ولكنه يعكّر عليه أن ذلك يستلزم إلحاق جميع التصرفات التي بعوض وبغير عوض كالهبة بغير عوض، وهو إلحاق مع الفارق، وأيضاً إلحاقها بالهبة المذكورة دون البيع الذي وردت بمنعه الأحاديث تحكم، والأولى الجمع بإلحاق التصرفات بعوض بالبيع، فيكون فعلها قبل القبض غير جائز، وإلحاق التصرفات التي لا عوض فيها بالهبة المذكورة وهذا هو الراجح. ولا يشكل عليه ما قدمنا من أن ذلك الفعل مختص بالنبي ﷺ؛ لأن ذلك إنما هو على طريق التنزل مع ذلك القائل بعد فرض أن فعله ﷺ يخالف ما دلت عليه أحاديث الباب، وقد عرفت أنه لا مخالفة فلا اختصاص. ويشهد لما ذهبنا إليه إجماعهم على

صحة الوقف والعق قبل القبض. ويشهد له أيضاً ما علل به النهي فإنه أخرج البخاري عن طاوس قال: (قلت لابن عباس: كيف ذاك؟ قال: دراهم بدراهم، والطعام مرجأ)، استفهمه عن سبب النهي، فأجابه بأنه إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكأنه باع دراهم بدراهم، ويبين ذلك ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه قال لما سأله طاوس: (ألا تراهم يتساعون بالذهب والطعام مرجأ؟)؛ وذلك لأنه إذا اشترى طعاماً بمائة دينار ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام، ثم باع الطعام إلى آخر بمائة وعشرين مثلاً، فكأنه اشترى بذهبه ذهباً أكثر منه، ولا يخفى أن مثل هذه العلة لا ينطبق على ما كان من التصرفات بغير عوض، وهذا التعليل أجود ما علل به النهي؛ لأن الصحابة أعرف بمقاصد الرسول ﷺ، ولا شك أن المنع من كل تصرف قبل القبض من غير فرق بين ما كان بعوض وما لا عوض فيه لا دليل عليه إلا الإلحاق لسائر التصرفات بالبيع، وقد عرفت بطلان إلحاق ما لا عوض فيه بما فيه عوض، وبمجرد صدق اسم التصرف على الجميع لا يجعله مسوغاً للقياس عارف بعلم الأصول. قوله: «حتى يجوزها التجار إلى رحالهم» فيه دليل على أنه لا يكفي مجرد القبض، بل لابد من تحويله إلى المنزل الذي يسكن فيه المشتري أو يضع فيه بضاعته، وكذلك يدل على هذا قوله في الرواية الأخرى: (حتى يحولوه) وكذلك ما وقع في بعض طرق مسلم عن ابن عمر بلفظ: (كنا نبتاع الطعام، فبعث علينا رسول الله ﷺ من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه) وقد قال صاحب الفتح: (إنه لا يعتبر الإيواء إلى الرحال؛ لأن الأمر به خرج مخرج الغالب)، ولا يخفى أن هذه دعوى تحتاج إلى برهان؛ لأنه مخالفة لما هو الظاهر، ولا عذر لمن قال: إنه يحمل المطلق على المقيد من المصير إلى مادلت عليه هذه الروايات. قوله: (جزافاً) بتثليث الجيم والكسر أفصح من غيره: وهو ما لم

يعلم قدره على التفصيل. قال ابن قدامة: (يجوز بيع الصبرة جزافاً لانعلم فيه خلافاً إذا جهل البائع والمشتري قدرها). قوله: (ولا أحسب كل شيء إلا مثله) استعمل ابن عباس القياس، ولعله لم يبلغه النص المقتضي لكون سائر الأشياء كالطعام كما سلف. قوله: «حتى يكتاله» قيل المراد بالاكتيال: القبض والاستيفاء كما في سائر الروايات، ولكنه لما كان الأغلب في الطعام ذلك صرح بلفظ الكيل وهو خلاف الظاهر كما عرفت، والظاهر أن من اشترى شيئاً مكايلاً أو موازنة فلا يكون قبضه إلا بالكيل أو الوزن، فإن قبضه جزافاً كان فاسداً، وبهذا قال الجمهور كما حكاها الحافظ عنه في الفتح، ويدل عليه حديث اختلاف الصاعين.

باب النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان:

عن جابر قال: (نهى النبي ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري)، رواه ابن ماجه والدارقطني . وعن عثمان قال: (كنت ابتاع التمر من بطن من اليهود يقال لهم بنو قينقاع وأبيعه بربح فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «يا عثمان إذا ابتعت فاكتل، وإذا بعت فكيل») رواه أحمد، وللبخاري منه بغير إسناد كلام النبي ﷺ.

حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي، وفي إسناده ابن أبي ليلي، قال البيهقي: وقد (رُوي من وجه آخر)، وفي الباب عن أبي هريرة عند البزار بإسناد حسن. وعن أنس وابن عباس عند ابن عدي بإسنادين ضعيفين جداً كما قال الحافظ. وحديث عثمان أخرجه عبد الرزاق ورواه الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن الحسن عن النبي ﷺ رسلاً. قال البيهقي: (روي موصولاً من أوجه إذا ضم بعضها إلى بعض قوي). وقال في مجمع الزوائد: (إسناده حسن). واستدل بهذه الأحاديث على أن من اشترى شيئاً مكايلاً وقبضه ثم باعه إلى غيره لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى

يكيه على من اشتراه ثانياً، وإليه ذهب الجمهور كما حكا في الفتح عنهم. قال: (وقال عطاء: يجوز بيعه بالكيل الأول مطلقاً). وقيل: إن باعه بنقد جاز بالكيل الأول، وإن باعه بنسيئة لم يجز بالأول. والظاهر ما ذهب إليه الجمهور من غير فرق بين بيع وبيع للأحاديث المذكورة في الباب التي تفيد مجموعها ثبوت الحجة، وهذا إنما هو إذا كان الشراء مكايلة، وأما إذا كان جزافاً فلا يعتبر الكيل المذكور عند أن يبيعه المشتري.

ثالثاً: نقول عن بعض كتب الفقهاء يستنار بها في التطبيق وفهم الحكم في المسائل الجزئية:

أ - قال ابن رشد في بداية المجتهد:

الفصل الأول

في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها

النساء وتبين علة ذلك

فنقول: أجمع العلماء على أن التفاضل والنساء مما لا يجوز واحد منهما في الصنف الواحد من الأصناف التي نص عليها في حديث عبادة بن الصامت، إلا ما حكي عن ابن عباس، وحديث عبادة قال: (سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، إلا سواء بسواء، عيناً بعين، فمن زاد أو ازداد فقد أربى). فهذا الحديث نص في منع التفاضل في الصنف الواحد من هذه الأعيان. وأما منع النسيئة فيها فثبت من غير ما حديث، أشهرها حديث عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب رباً إلا هاء وهاء، والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر رباً إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير رباً إلا هاء وهاء». فتضمن حديث عبادة منع التفاضل في الصنف الواحد، وتضمن أيضاً حديث عبادة منع النساء في الصنفين من هذه، وإباحة التفاضل، وذلك في بعض

الروايات الصحيحة، وذلك أن فيها بعد ذكره منع التفاضل في تلك الستة (وبيعوا الذهب بالورق كيف شئتم يداً بيد والبر بالشعير كيف شئتم يداً بيد) وهذا كل متفق عليه بين الفقهاء إلا البر بالشعير، واختلفوا فيما سوى هذه الستة المنصوص عليها، فقال قوم منهم أهل الظاهر: (إنما يمتنع التفاضل في صنف صنف من هذه الأصناف الستة فقط، وأن ماعداه لا يمتنع في الصنف الواحد منها التفاضل)، وقال هؤلاء أيضاً: (إن النساء ممتنع في هذه الستة فقط اتفقت الأصناف أو اختلفت). وهذا أمر متفق عليه أعني امتناع النساء فيها مع اختلاف الأصناف إلا ما حكى عن ابن علية أنه قال: (إذا اختلف الصنفان جاز التفاضل والنسيئة ماعدا الذهب والفضة). فهؤلاء جعلوا النهي المتعلق بأعيان هذه الستة من باب الخاص أريد به الخاص. وأما الجمهور من فقهاء الأمصار، فإنهم اتفقوا على أنه من باب الخاص أريد به العام. واختلفوا في المعنى العام الذي وقع التنبيه عليه بهذه الأصناف، أعني: مفهوم علة التفاضل ومنع النساء فيها. فالذي استقر عليه حذاق المالكية أن سبب منع التفاضل أما في الأربعة، فالصنف الواحد من المدخر المقتات، وقد قيل الصنف الواحد المدخر وإن لم يكن مقتاتاً، ومن شرط الادخار عندهم أن يكون في الأكثر، وقال بعض أصحابه: (الربا في الصنف المدخر وإن كان نادر الادخار)، وأما العلة عندهم في منع التفاضل في الذهب والفضة، فهو الصنف الواحد أيضاً، مع كونهما رؤوساً للأثمان، وقيماً للمتلفات، وهذه العلة هي التي تعرف عندهم بالقاصرة؛ لأنها ليست موجودة عندهم في غير الذهب والفضة، وأما علة منع النساء عند المالكية في الأربعة المنصوص عليها فهو الطعم والادخار دون اتفاق الصنف، ولذلك إذا اختلفت أصنافها جاز عندهم التفاضل دون النسيئة، ولذلك يجوز التفاضل عندهم في المطعومات التي ليست مدخرة أعني في الصنف الواحد منها، ولا يجوز النساء. أما جواز التفاضل؛ فلكونها

ليست مدخرة، وقد قيل إن الادخار شرط في تحريم التفاضل في الصنف الواحد. وأما منع النساء فيها؛ فلكونها مطعومة مدخرة، وقد قلنا: إن الطعم بإطلاق علة منع النساء في المطعومات. وأما الشافعية فعلة منع التفاضل عندهم في هذه الأربعة هو الطعم فقط مع اتفاق الصنف الواحد. وأما علة النساء فالطعم دون اعتبار الصنف، مثل قول مالك. وأما الحنفية فعلة منع التفاضل عندهم في الستة واحدة وهو الكيل أو الوزن مع اتفاق الصنف، وعلة النساء فيها اختلاف الصنف ماعدا النحاس والذهب، فإن الإجماع انعقد على أنه يجوز فيها النساء، ووافق الشافعي مالكا في علة منع التفاضل، والنساء في الذهب والفضة، أعني: أن كونهما رؤوساً للأثمان، وقيماً للمتلفات هو عندهم علة منع النسبة إذا اختلف الصنف، فإذا اتفقا منع التفاضل، والحنفية تعتبر في المكيل قدراً يتأتى فيه الكيل، وسيأتي أحكام الدنانير والدرهم بما يخصها في كتاب الصرف. وأما ههنا فالمقصود هو تبين مذاهب الفقهاء في علل الربا المطلق في هذه الأشياء، وذكر عمدة دليل كل فريق منهم. فنقول: إن الذين قصرُوا صنف الربا على هذه الأصناف الستة فهم أحد صنفين: إما قوم نفوا القياس في الشرع، أعني: استنباط العلل من الألفاظ، وهم الظاهرية. وإما قوم نفوا قياس الشبه، وذلك أن جميع من ألحق المسكوت ههنا بالمنطوق به فإنما ألحقه بقياس الشبه لا بقياس العلة إلا ما حكى عن ابن الماجشون أنه اعتبر في ذلك المالية، وقال: (علة منع الربا إنما هي حياطة الأموال)، يريد منع العين. وأما القاضي أبو بكر الباقلاني فلما كان قياس الشبه عنده ضعيفاً، وكان قياس المعنى عنده أقوى منه اعتبر في هذا الموضع قياس المعنى، إذ لم يتأت له قياس علة، فألحق الزبيب فقط بهذه الأصناف الأربعة؛ لأنه زعم أنه في معنى التمر، ولكل واحد من هؤلاء- أعني: من القائسين- دليل في استنباط الشبه الذي اعتبره في إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به من هذه

الأربعة. أما الشافعية فإنهم قالوا في تثبيت علتهم الشبهية: إن الحكم إذا علق باسم مشتق دل على أن ذلك المعنى الذي اشتق منه الاسم هو علة الحكم مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١). فلما علق الحكم بالاسم المشتق - وهو السارق - علم أن الحكم متعلق بنفس السرقة. قالوا: وإذا كان هذا هكذا، وكان قد جاء في حديث سعيد بن عبد الله أنه قال: كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل». فمن البين أن الطعم هو الذي علق به الحكم. وأما المالكية فإنها زادت على الطعم: إما صفة واحدة وهو الادخار على مافي الموطأ، وإما صفتين وهو الادخار والاقتيات على ما اختاره البغداديون، وتمسكت في استنباط هذه العلة بأنه لو كان المقصود الطعم وحده لاكتفى بالتنبيه على ذلك بالنص على واحد من تلك الأربعة الأصناف المذكورة، فلما ذكر منها عدداً علم أنه قصد بكل واحد منها التنبيه على مافي معناه، وهي كلها يجمعها الاقتيات والادخار. أما البر والشعير فنبه بهما على أصناف الحبوب المدخرة، ونبه بالتمر على جميع أنواع الحلوات المدخرة؛ كالسكر والعسل والزبيب، ونبه بالملح على جميع التوابل المدخرة لإصلاح الطعام، وأيضاً فإنهم قالوا: لما كان معقول المعنى في الربا إنما هو أن لا يغبن بعض الناس بعضاً وأن تحفظ أموالهم، فواجب أن يكون ذلك في أصول المعاش وهي الأقوات. وأما الحنفية فعمدتهم في اعتبار الكيل والموزون أنه ﷺ لما علق التحليل باتفاق الصنف واتفاق القدر، وعلق التحريم باتفاق الصنف واختلاف القدر في قوله ﷺ لعامله بخير من حديث أبي سعيد وغيره: «إلا كيلاً بكيل، يداً بيد» رأوا أن التقدير - أعني: الكيل أو الوزن - هو المؤثر في الحكم كتأثير الصنف، وربما احتجوا بأحاديث ليست مشهورة فيها تنبيه قوي على اعتبار الكيل أو الوزن. منها أنهم رَوَوْا في بعض

(١) سورة المائدة، من الآية ٣٨.

الأحاديث المتضمنة المسميات المنصوص عليها في حديث عبادة زيادة، وهي كذلك مايكال ويوزن، وفي بعضها: وكذلك المكيال والميزان، هذا نص لو صحت الأحاديث، ولكن إذا تؤمل الأمر من طريق المعنى ظهر - والله أعلم - أن علتهم أولى العلل، وذلك أنه يظهر من الشرع أن المقصود بتحريم الربا إنما هو لمكان الغبن الكثير الذي فيه، وأن العدل في المعاملات إنما هو مقاربة التساوي، ولذلك لما عسر إدراك التساوي في الأشياء المختلفة الذوات جعل الدينار والدرهم لتقويمهما، أعني: تقديرها، ولما كانت الأشياء المختلفة الذوات - أعني: غير الموزونة والمكيلة - العدل فيها إنما هو في وجود النسبة، أعني: أن تكون نسبة قيمة أحد الشيئين إلى جنسه نسبة قيمة الشيء الآخر إلى جنسه، مثال ذلك: أن العدل إذا باع إنسان فرساً بثياب هو أن تكون نسبة قيمة ذلك الفرس إلى الأفراس هي نسبة قيمة ذلك الثوب إلى الثياب، فإن كان ذلك الفرس قيمته خمسون فيجب أن تكون تلك الثياب قيمتها خمسون، فليكن مثلاً الذي يساوي هذا القدر عددها هو عشرة أثواب، فإذا اختلفت هذه المبيعات بعضها ببعض في العدد واجبة في المعاملة العدالة، أعني: أن يكون عدل فرس عشرة أثواب في المثل. وأما الأشياء المكيلة والموزونة، فلما كانت ليست تختلف كل الاختلاف وكانت منافعها متقاربة ولم تكن حاجة ضرورية لمن كان عنده منها صنف أن يستبدله بذلك الصنف بعينه إلا على جهة السرف كان العدل في هذا إنما هو بوجود التساوي في الكيل أو الوزن إذ كانت لا تتفاوت في المنافع، وأيضاً فإن منع التفاضل في هذه الأشياء يوجب أن لا يقع فيها تعامل؛ لكون منافعها غير مختلفة، والتعامل إنما يضطر إليه في المنافع المختلفة، فإذا منع التفاضل في هذه الأشياء - أعني: المكيلة والموزونة - علتان: إحداهما: وجود العدل فيها. والثاني: منع المعاملة إذا كانت المعاملة بها من باب السرف، وأما الدينار والدرهم فعلة المنع فيها

أظهر إذ كانت هذه ليس المقصود منها الربح وإنما المقصود بها تقدير الأشياء التي لها منافع ضرورية. وروى مالك عن سعيد ابن المسيب أنه كان يعتبر في علة الربا في هذه الأصناف الكيل والطعم، وهو معنى جيد؛ لكون الطعم ضرورياً في أقوات الناس، فإنه يشبه أن يكون حفظ العين وحفظ السرف فيما هو قوت أهم منه فيما ليس هو قوتاً. وقد روي عن بعض التابعين أنه اعتبر في الربا الأجناس التي تجب فيها الزكاة، وعن بعضهم الانتفاع مطلقاً - أعني: المالية - وهو مذهب ابن الماجشون .

الفصل الثاني

في معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء

فيجب من هذا أن تكون علة امتناع النسئة في الربويات هي الطعم عند مالك والشافعي. وأما في غير الربويات مما ليس بمطعوم، فإن علة منع النسئة فيه عند مالك هو الصنف الواحد المتفق المنافع مع التفاضل، وليس عند الشافعي نسئة في غير الربويات. وأما أبو حنيفة فعلة منع النساء عنده هو الكيل في الربويات وفي غير الربويات الصنف الواحد متفاضلاً كان أو غير متفاضل، وقد يظهر من ابن القاسم عن مالك أنه يمنع النسئة في هذه؛ لأنه عنده من باب السلف الذي يجر منفعة.

الفصل الثالث

في معرفة ما يجوز فيه الأمران جميعاً

وأما ما يجوز فيه الأمران جميعاً - أعني: التفاضل والنساء - فمالم يكن ربوياً عند الشافعي. وأما عند مالك فمالم يكن ربوياً ولا كان صنفاً واحداً متماثلاً أو صنفاً واحداً بإطلاق على مذهب أبي حنيفة، ومالك يعتبر في الصنف المؤثر في التفاضل في الربويات، وفي النساء في غير الربويات اتفاق المنافع واختلافها، فإذا اختلفت جعلها صنفين، وإن كان الاسم واحداً،

وأبو حنيفة يعتبر الاسم وكذلك الشافعي، وإن كان الشافعي ليس الصنف عنده مؤثراً إلا في الربويات فقط - أعني: أنه يمنع التفاضل فيه - وليس هو عنده علة للنساء أصلاً، فهذا هو تحصيل مذاهب هؤلاء الفقهاء الثلاثة في هذه الفصول الثلاث. فأما الأشياء التي لا تجوز فيها النسيئة فإنها قسمان: منها ما لا يجوز فيها التفاضل وقد تقدم ذكرها، ومنها ما يجوز فيها التفاضل. فأما الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل فعلة امتناع النسيئة فيها هو الطعم عند مالك، وعند الشافعي الطعم فقط، وعند أبي حنيفة مطعومات الكيل والوزن، فإذا اقترن بالطعم اتفاق الصنف حرم التفاضل عند الشافعي، وإذا اقترن وصف ثالث وهو الادخار حرم التفاضل عند مالك، وإذا اختلف الصنف جاز التفاضل وحرمت النسيئة. وأما الأشياء التي ليس يحرم التفاضل فيها عند مالك فإنها صنفان: إما مطعومة، وإما غير مطعومة، فأما المطعومة فالنساء عنده لا يجوز فيها، وعلة المنع الطعم، وأما غير المطعومة فإنه لا يجوز فيها النساء عنده فيما اتفقت منفعه مع التفاضل، فلا يجوز عنده شاة واحدة بشاتين إلى أجل إلا أن تكون إحداهما حلوبة والأخرى أكولة، هذا هو المشهور عنه، وقد قيل: إنه يعتبر اتفاق المنافع دون التفاضل. فعلى هذا لا يجوز عنده شاة حلوبة بشاة حلوبة إلى أجل. فأما إذا اختلفت المنافع فالتفاضل والنسيئة عنده جائزان وإن كان الصنف واحد، وقيل يعتبر اتفاق الأسماء مع اتفاق المنافع، والأشهر أن لا يعتبر، وقد قيل يعتبر. وأما أبو حنيفة فالمعتبر عنده في منع النساء ما عدا التي لا يجوز عنده فيها التفاضل هو اتفاق الصنف، اتفقت المنافع أو اختلفت، فلا يجوز عنده شاة بشاة ولا بشاتين نسيئة وإن اختلفت منافعها. وأما الشافعي فكل ما لا يجوز التفاضل عنده في الصنف الواحد يجوز فيه النساء فيجوز شاة بشاتين نسيئة ونقداً، وكذلك شاة بشاة، ودليل الشافعي حديث عمرو ابن العاص: (أن رسول الله ﷺ أمره أن يأخذ في قلائص

الصدقة البعير بالبعيرين إلى الصدقة)، قالوا فهذا التفاضل في الجنس الواحد مع النساء وأما الحنفية فاحتجت بحديث الحسن عن سمرة أن رسول الله ﷺ: (نهى عن بيع الحيوان بالحيوان)، قالوا: وهذا يدل على تأثير الجنس على الانفراد في النسيئة، وأما مالك فعمدته في مراعاة منع النساء عند اتفاق الأغراض سد الذريعة، وذلك أنه لا فائدة في ذلك إلا أن يكون من باب سلف يجر نفعاً وهو يحرم، وقد قيل عنه إنه أصل بنفسه، وقد قيل عن الكوفيين إنه لا يجوز بيع الحيوان بالحيوان نسيئة اختلف الجنس أو اتفق على ظاهر حديث سمرة، فكأن الشافعي ذهب مذهب الترجيح لحديث عمرو ابن العاص، والحنفية لحديث سمرة مع التأويل له؛ لأن ظاهره يقتضي أن لا يجوز الحيوان بالحيوان نسيئة اتفق الجنس أو اختلف، وكأن مالكا ذهب مذهب الجمع، فحمل حديث سمرة على اتفاق الأغراض، وحديث عمرو ابن العاص على اختلافها، وسماع الحسن من سمرة مختلف فيه، ولكن صححه الترمذي ويشهد لمالك ما رواه الترمذي عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «الحيوان اثنان بواحد، لا يصلح النساء ولا بأس به يداً بيد» وقال ابن المنذر: (ثبت أن رسول الله ﷺ اشترى عبداً بعبدين أسودين، واشترى جارية بسبعة رؤس)، وعلى هذا الحديث يكون بيع الحيوان بالحيوان يشبه أن يكون أصلاً بنفسه لا من قبل سدّ ذريعة. واختلفوا فيما لا يجوز بيعه نساء هل من شرطه التقابض في المجلس قبل الافتراق في سائر الرويات بعد اتفاقهم في اشتراط ذلك في المصارفة، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تبيعوا منها غائباً بناجز» فمن شرط فيها التقابض في المجلس شبهها بالصرف، ومن لم يشترط ذلك قال: إن القبض قبل التفرق ليس شرطاً في البيوع إلا ما قام الدليل عليه، ولما قام الدليل على الصرف فقط بقيت سائر الرويات على الأصل .

وقال أيضاً في البداية:

كتاب السلم

وفي هذا الكتاب ثلاثة أبواب:

الباب الأول: في محله وشروطه .

الباب الثاني: فيما يجوز أن يقتضي من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه السلم، وما يعرض في ذلك من الإقالة والتعجيل والتأخير .

الباب الثالث: في اختلافهم في السلم .

الباب الأول : في محله وشروطه .

أما محله: فإنهم أجمعوا على جوازه في كل ما يكال أو يوزن، لما ثبت من حديث ابن عباس المشهور قال: قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلمون في التمر الستين والثلاث فقال رسول الله ﷺ: «**من أسلف فليُسلف في ثمن معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم**»، واتفقوا على امتناعه فيما لا يثبت في الذمة، وهي الدور والعقار .

وأما سائر ذلك من العروض والحيوان فاختلَفوا فيها، فمنع ذلك داود وطائفة من أهل الظاهر مشيراً إلى ظاهر هذا الحديث، والجمهور على أنه جائز في العروض التي تنضبط بالصفة والعدد. واخلَفوا من ذلك فيما ينضبط مما لا ينضبط بالصفة، فمن ذلك الحيوان والرقيق، فذهب مالك والشافعي والأوزاعي والليث إلى أن السلم فيهما جائز، وهو قول ابن عمر من الصحابة. وقال أبو حنيفة والثوري وأهل العراق: (لا يجوز السلم في الحيوان)، وهو قول ابن مسعود، وعن عمر في ذلك قولان. وعمدة أهل العراق في ذلك ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ (نهى عن السلف في الحيوان) وهذا الحديث ضعيف عند الفريق الأول. وربما احتجوا أيضاً بنهيهِ عليه الصلاة والسلام عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. وعمدة من أجاز السلم في الحيوان ما روي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز

جيشاً فنفتد الإبل، فأمره أن يأخذ على قلاص الصدقة، فأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة، وحديث أبي رافع أيضاً أن النبي ﷺ (استسلف بكرة) قالوا: وهذا كله يدل على ثبوته في الذمة .

فسبب اختلافهم شيان: أحدهما: تعارض الآثار في هذا المعنى، والثاني: تردد الحيوان بين أن يُضبط بالصفة أو لا يضبط، فمن نظر إلى تباين الحيوان في الخلق والصفات وبخاصة صفات النفس، قال: لا تنضبط، ومن نظر إلى تشابهها قال: تنضبط، ومنها اختلافهم في البيض والدر وغير ذلك. فلم يحز أبو حنيفة السلم في البيض، وأجازة مالك بالعدد وكذلك في اللحم أجازة مالك والشافعي، ومنعه أبو حنيفة، وكذلك السلم في الرؤوس والأكارع أجازة مالك، ومنعه أبو حنيفة، واختلف في ذلك قول أبي حنيفة والشافعي، وكذلك السلم في الدر والفصوص، أجازة مالك، ومنعه الشافعي، وقصدنا من هذه المسائل إنما هو الأصول الضابطة للشريعة لا إحصاء الفروع؛ لأن ذلك غير منحصر .

وأما شروطه: فمنها مجمع عليها ومنها مختلف فيها . فأما المجمع عليها فهي ستة: منها أن يكون الثمن والمثمن مما يجوز فيه النساء وامتناعه فيما لا يجوز فيه النساء، وذلك إما اتفاق المنافع على ما يراه مالك رحمه الله، وإما اتفاق الجنس على ما يراه أبو حنيفة، وإما اعتبار الطعم مع الجنس على ما يراه الشافعي في علة النساء . ومنها أن يكون مقدراً: إما بالكيل أو بالوزن أو بالعدد إن كان مما شأنه أن يلحقه التقدير، أو منضبطاً بالصفة إن كان المقصود منه الصفة، ومنها أن يكون موجوداً عند حلول الأجل. ومنها أن يكون الثمن غير مؤجل أجلاً بعيداً؛ لئلا يكون من باب الكالئ بالكالئ، هذا في الجملة .

واختلفوا في اشتراط اليومين والثلاثة في تأخير نقد الثمن بعد اتفاقهم على أنه لا يجوز في المدة الكثيرة ولا مطلقاً، فأجاز مالك اشتراط تأخير

اليومين والثلاثة، وكذلك أجاز تأخيرها بلا شرط. وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أن من شرطه التقابض في المجلس كالصرف، فهذه ستة متفق عليها.

واختلفوا في أربعة: أحدها: الأجل هل هو شرط فيه أم لا؟ والثاني: هل من شرطه أن يكون جنس المسلم فيه موجوداً في حال عقد السلم أم لا؟ والثالث: اشتراط مكان دفع المسلم فيه والرابع أن يكون الثمن مقدراً: إما مكيالاً، وإما موزوناً، وإما معدوداً، وأن لا يكون جزافاً. فأما الأجل: فإن أبا حنيفة هو عنده شرط صحة بلا خلاف عنه في ذلك.

وأما مالك فالظاهر من مذهبه، والمشهور عنه أنه من شرط السلم، وقد قيل: إنه يتخرج من بعض الروايات عنه جواز السلم الحال. وأما اللخمي فإنه فصل الأمر في ذلك فقال: (إن السلم في المذهب يكون على ضربين: سلم حال، وهو الذي يكون ممن شأنه بيع تلك السلعة، وسلم مؤجل، وهو الذي يكون من ليس ممن شأنه بيع تلك السلعة). وعمدة من اشترط الأجل شيئان: ظاهر حديث ابن عباس، والثاني: أنه إذا لم يشترط فيه الأجل كان من باب بيع ما ليس عند البائع المنهي عنه.

وعمدة الشافعي أنه إذا جاز مع الأجل فهو حالاً أحوز؛ لأنه أقل غرراً، وربما استدلت الشافعية بما روي: (أن النبي ﷺ اشترى جملًا من أعرابي بوسق تمر فلما دخل البيت لم يجد التمر فاستقرض النبي ﷺ تمرًا وأعطاه إياه) قالوا: فهذا هو شراء حال بتمر في الذمة.

وللمالكية من طريق المعنى أن السلم إنما يحوز لموضع الارتفاق، ولأن المسلف يرغب في تقديم الثمن لاسترخاض المسلم فيه، والمسلم إليه يرغب فيه لموضع النسيئة. وإذا لم يشترط الأجل زال هذا المعنى.

واختلفوا في الأجل في موضعين: أحدهما: هل يقدر بغير الأيام والشهور مثل الجذاذ والقطاف والحصاد والموسم؟ والثاني: في مقداره من الأيام. وتحصيل مذهب مالك في مقداره من الأيام، المسلم فيه على ضربين: ضرب يقتضى بالبلد المسلم فيه، وضرب يقتضى بغير البلد الذي وقع فيه السلم، فإن اقتضاه في البلد المسلم فيه، فقال ابن القاسم: (إن المعتبر في ذلك أجل تختلف فيه الأسواق، وذلك خمسة عشر يوماً أو نحوها). وروى ابن وهب عن مالك أنه يجوز اليومين والثلاثة، وقال ابن عبد الحكم: (لا بأس به إلى اليوم الواحد) وأما ما يقتضى ببلد آخر، فإن الأجل عندهم: هو قطع المسافة التي بين البلدين قلت أو كثرت، وقال أبو حنيفة: (لا يكون أقل من ثلاثة أيام) فمن جعل الأجل شرطاً غير معلل اشترط منه أقل ما ينطلق عليه الاسم، ومن جعله شرطاً معللاً باختلاف الأسواق اشترط من الأيام ما تختلف فيه الأسواق غالباً. وأما الأجل إلى الجذاذ والحصاد وما أشبه ذلك، فأجازه مالك ومنعه أبو حنيفة والشافعي، فمن رأى أن الاختلاف الذي يكون في أمثال هذه الآجال يسيراً أجاز ذلك، إذ الغرر اليسير معفو عنه في الشرع، وشبهه بالاختلاف الذي يكون في الشهور من قبل الزيادة والنقصان. ومن رأى أنه كثير، وأنه أكثر من الاختلاف الذي يكون من قبل نقصان الشهور وكما لها لم يجزه.

أما اختلافهم في: هل من شرط السلم أن يكون جنس المسلم فيه موجوداً في حين عقد السلم؟ فإن مالكا والشافعي وإسحاق وأبا ثور لم يشترطوا ذلك وقالوا: (يجوز السلم في غير وقت إيبانه). وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي: (لا يجوز السلم إلا في إبان الشيء المسلم فيه) فحجة من لم يشترط الإبان ما ورد في حديث ابن عباس: أن الناس كانوا يسلمون في التمر السنتين والثلاث فأقروا على ذلك ولم ينهوا عنه.

وعمدة الحنفية ماروي من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا

تسلموا في النخل حتى يبدو صلاحها»، وكأنهم رأوا أن الغرر يكون فيه أكثر إذا لم يكن موجوداً في حال العقد، وكأنه يشبه بيع ما لم يخلق أكثر، وإن كان ذلك معيناً وهذا في الذمة، وبهذا فارق السلم بيع ما لم يخلق.

وأما الشرط الثالث: وهو مكان القبض فإن أبا حنيفة اشترطه تشبيهاً بالزمان، ولم يشترطه غيره وهم الأكثر. وقال القاضي أبو محمد: (الأفضل اشتراطه). وقال ابن المواز: (ليس يحتاج إلى ذلك).

وأما الشرط الرابع: وهو أن يكون الثمن مقدراً: مكيلاً، أو موزوناً، أو معدوداً، أو مذكوراً لا جزافاً، فاشترط ذلك أبو حنيفة، ولم يشترطه الشافعي ولا صاحباً أبي حنيفة: أبو يوسف ومحمد، قالوا: وليس يحفظ عن مالك في ذلك نص، إلا أنه يجوز عنده بيع الجزاف، إلا فيما يعظم الغرر فيه على ما تقدم من مذهبه، وينبغي أن تعلم أن التقدير في السلم يكون بالوزن فيما يمكن فيه الوزن، وبالكيل فيما يمكن فيه الكيل، وبالذرع فيما يمكن فيه الذرع، وبالعدد فيما يمكن فيه العدد. وإن لم يكن فيه أحد هذه التقديرات انضبط بالصفات المقصودة من الجنس مع ذكر الجنس إن كان أنواعاً مختلفة، أو مع تركه إن كان نوعاً واحداً، ولم يختلفوا أن السلم لا يكون إلا في الذمة وأنه لا يكون في معين، وأجاز مالك السلم في قرية معينة إذا كانت مأمونة، وكأنه رآها مثل الذمة.

الباب الثاني

فيما يجوز أن يقتضي من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه السلم، وما يعرض في ذلك من الإقالة والتعجيل والتأخير وفي هذا الباب فروع كثيرة لكن نذكر منها المشهور:

مسألة: اختلف العلماء فيمن أسلم في شيء من التمر، فلما حل الأجل تعذر تسليمه حتى عدم ذلك المسلم فيه وخرج زمانه، فقال الجمهور: (إذا وقع ذلك كان المسلم بالخيار بين أن يأخذ الثمن أو يصير

إلى العام القابل) وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وابن القاسم، وحجتهم أن العقد وقع على موصوف في بالذمة فهو باق على أصله، وليس من شرط جوازه أن يكون من ثمار هذه السنة، وإنما هو شيء شرطه المسلم فهو في ذلك بالخيار. وقال أشهب من أصحاب مالك: (ينفسخ السلم ضرورة ولا يجوز التأخير)، وكأنه رآه من باب الكالئ بالكالئ. وقال سحنون: (ليس له أخذ الثمن وإنما له أن يصبر إلى القابل). واضطرب قول مالك في هذا، والمعتمد عليه في هذه المسألة ما رآه أبو حنيفة والشافعي وابن القاسم، وهو الذي اختاره أبو بكر الطرطوشي، والكالئ بالكالئ المنهي عنه إنما هو المقصود، لا الذي يدخل اضطراباً.

مسألة: اختلف العلماء في بيع المسلم فيه إذا حان الأجل من المسلم إليه قبل قبضه، فمن العلماء من لم يجز ذلك أصلاً، وهم القائلون: بأن كل شيء لا يجوز بيعه قبل قبضه، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق. وتمسك أحمد وإسحاق في منع هذا بحديث عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «من أسلم في شيء فليصرفه في غيره».

وأما مالك فإنه منع شراء المسلم فيه قبل قبضه في موضعين: أحدهما: إذا كان المسلم فيه طعاماً، وذلك بناء على مذهبه في أن الذي يشترط في بيعه القبض هو الطعام على ما جاء عليه النص في الحديث. والثاني: إذا لم يكن المسلم فيه طعاماً فأخذ عوضه المسلم مالا يجوز أن يسلم فيه رأس ماله مثل أن يكون المسلم فيه عرضاً، والثمن عرضاً مخالفاً له، فيأخذ المسلم من المسلم إليه إذا حان الأجل شيئاً من جنس ذلك العرض الذي هو الثمن، وذلك أن هذا يدخله؛ إما سلف وزيادة إن كان العرض المأخوذ أكثر من رأس مال المسلم، وإما ضمان وسلف إن كان

مثله أو أقل. وكذلك إن كان رأس مال السلم طعاماً لم يجز أن يأخذ فيه طعاماً آخر أكثر، لا من جنسه، ولا من غير جنسه، فإن كان مثل طعامه في الجنس والكيل والصفة فيما حكاه عبد الوهاب جاز؛ لأنه يحمله على العروض، وكذلك يجوز عنده أن يأخذ من الطعام المسلم فيه طعاماً من صفته، وإن كان أقل جودة؛ لأنه عنده من باب البذل في الدنانير والإحسان: مثل أن يكون له عليه قمح فيأخذ بمكيلته شعيراً، وهذا كله من شرطه عند مالك أن لا يتأخر القبض؛ لأنه يدخله الدين بالدين. وإن كان رأس مال السلم عيناً وأخذ المسلم فيه عيناً من جنسه جاز ما لم يكن أكثر منه، ولم يتهمه على بيع العين بالعين نسيئة إذا كان مثله أو أقل، وإن أخذ دراهم في دنانير لم يتهمه على الصرف المتأخر، وكذلك إن أخذ فيه دنانير من غير صنف الدنانير التي هي رأس مال السلم. وأما بيع السلم من غير المسلم إليه، فيجوز بكل شيء يجوز التبايع به ما لم يكن طعاماً؛ لأنه لا يدخله بيع الطعام قبل قبضه.

وأما الإقالة فمن شرطها عند مالك أن لا يدخلها زيادة ولا نقصان، فإن دخلها زيادة أو نقصان كان بيعاً من البيوع ودخلها ما يدخل البيوع، أعني أنها تفسد عنده بما يفسد بيوع الآجال مثل أن يتذرع إلى بيع وسلف، أو إلى: ضع وتعجل، أو إلى بيع السلم بما لا يجوز بيعه، مثال ذلك في دخول بيع وسلف به إذا حل الأجل، فأقاله على أن أخذ البعض وأقال من البعض فإنه لا يجوز عنده فإنه يدخله التذرع إلى بيع وسلف، وذلك

جائز عند الشافعي وأبي حنيفة؛ لأنهما لا يقولان بتحريم بيع الذرائع .
مسألة: اختلف العلماء في الشراء برأس مال السلم من المسلم إليه شيئاً بعد الإقالة بما لا يجوز قبل الإقالة ، فمن العلماء من لم يجزه أصلاً ، ورأى أن الإقالة ذريعة إلى أن يجوز من ذلك ما لا يجوز ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ، ومالك وأصحابه ، إلا أن عند أبي حنيفة لا يجوز على الإطلاق ، إذ كان لا يجوز عنده بيع المسلم فيه قبل القبض على الإطلاق ، ومالك يمنع ذلك في المواضع التي يمنع بيع المسلم فيه قبل القبض على ما فصلناه قبل هذا من مذهبه ، ومن العلماء من أجازه ، وبه قال الشافعي والثوري . وحجتهم أن بالإقالة قد ملك رأس ماله ، فإذا ملكه جاز له أن يشتري به ما أحب ، والظن الرديء بالمسلمين غير جائز . قال : (وأما حديث أبي سعيد فإنه إنما وقع النهي فيه قبل الإقالة) .

مسألة: اختلفوا إذا ندم المتاع في السلم فقال للبائع: أقلني وأنظرك بالثمن الذي دفعت إليك . فقال مالك وطائفة: ذلك لا يجوز ، وقال قوم: يجوز ، واعتل مالك في ذلك مخافة أن يكون المشتري لما حل له الطعام على البائع أخره عنه على أن يقيه ، فكان ذلك من باب بيع الطعام إلى أجل قبل أن يستوفي ، وقوم اعتلوا لمنع ذلك بأنه من باب فسخ الدين بالدين ، والذين رأوه جائزاً رأوا أنه من باب المعروف والإحسان الذي أمر الله تعالى به ، قال رسول الله ﷺ: «من أقال مسلماً صفقته أقال الله عثرته يوم القيامة ، ومن أنظر معسراً أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله» .

ب - وقال ابن قدامة في المغني رحمه الله:

باب الربا والصرف

الربا في اللغة: هو الزيادة . قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَاهَا عَلَيْهَا
الْمَاءَ أَهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ﴾^(١) وقال: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾^(٢)
أي أكثر عدداً، يقال: أربى فلان على فلان، إذا زاد عليه .
وهو في الشرع: الزيادة في أشياء مخصوصة. وهو محرم بالكتاب،
والسنة، والإجماع .
أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣) وما بعدها من
الآيات .

وأما السنة: فروي عن النبي ﷺ أنه قال: «اجتنبوا السبع
الموبقات» ، قيل: يارسول الله ماهي؟ قال: «الشرك بالله، والسحر،
وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم،
والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات» ، وروي عن
النبي ﷺ (أنه لعن أكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه) متفق عليهما
في أخبار سوى هذين كثيره، وأجمعت الأمة على أن الربا محرم .
(فصل) والربا على ضربين: ربا الفضل، وربا النسيئة . وأجمع أهل العلم
على تحريمهما . وقد كان في ربا الفضل اختلاف بين الصحابة؛ فحكى عن
ابن عباس وأسماء بن زيد وزيد بن أرقم، وابن الزبير، أنهم قالوا: (إنما

(١) سورة الحج، من الآية ٥ .

(٢) سورة النحل، من الآية ٩٢ .

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٧٥ .

الربا في النسيئة)، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «لا ربا إلا في النسيئة». رواه البخاري. والمشهور من ذلك قول ابن عباس، ثم إنه رجع إلى قول الجماعة، روى ذلك الأثرم بإسناده، وقاله الترمذي، وابن المنذر، وغيرهم. وقال سعيد بإسناده، عن أبي صالح قال: (صحت ابن عباس حتى مات، فوالله ما رجع عن الصرف). وعن سعيد بن جبير، قال: (سألت ابن عباس قبل موته بعشرين ليلة عن الصرف؟ فلم ير به بأساً، وكان يأمر به). والصحيح قول الجمهور؛ لحديث أبي سعيد الخدري : أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا غائباً بناجز». وروى أبو سعيد أيضاً، قال: جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني، فقال له النبي ﷺ: «من أين هذا يا بلال؟». قال: كان عندنا تمر رديء فبعت صاعين بصاع ليطعم النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «أوّه! عين الربا، عين الربا، لا تفعل، ولكن إن أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر، ثم اشتر به». متفق عليهما، قال الترمذي على حديث أبي سعيد: (العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وقول النبي ﷺ: «لا ربا إلا في النسيئة»، محمول على الجنسين).

مسألة: قال أبو القاسم رحمه الله: (وكل ما كيل أو وزن من سائر الأشياء، فلا يجوز التفاضل فيه إذا كان جنساً واحداً).

قوله: (من سائر الأشياء). يعني من جميعها. وُضِعَ سائر موضع جميع تجوزاً، وموضوعها الأصلي لباقي الشيء، وقد رُوي عن النبي ﷺ في الربا أحاديث كثيرة، ومن أتمها ما روى عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ أنه قال: «الذهب بالذهب مثلاً بمثل، والفضة بالفضة مثلاً بمثل، والتمر بالتمر مثلاً بمثل، والبر بالبر مثلاً بمثل، والملح بالملح مثلاً بمثل، والشعير

بالشعير مثلاً بمثل، فمن زاد أو ازداد فقد أربى، يبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يداً بيد، وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم يداً بيد، وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يداً بيد» رواه مسلم. فهذه الأعيان المنصوص عليها يثبت الربا فيها بالنص والإجماع .

واختلف أهل العلم فيما سواها، فحُكي عن طاوس وقتادة: أنهما قصرا الربا عليها، وقالوا: (لا يجري في غيرها)، وبه قال داود ونفياً القياس، وقالوا: (ماعداهما على أصل الإباحة)؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(١) واتفق القائلون بالقياس على أن ثبوت الربا فيها بعلّة، وأنه يثبت في كل ما وجدت فيه علتها؛ لأن القياس دليل شرعي . فيجب استخراج علة هذا الحكم، وإثباته في كل موضع وجدت علتته فيه. وقول الله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٢) يقتضي تحريم كل زيادة، إذ الربا في اللغة: الزيادة، إلا ما أجمعنا على تخصيصه. وهذا يعارض ما ذكره .

ثم اتفق أهل العلم على أن ربا الفضل لا يجري إلا في الجنس الواحد، إلا سعيد بن جبير، فإنه قال: (كل شيئين يتقارب الانتفاع بهما لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً، كالحنطة بالشعير، والتمر بالزبيب، والذرة بالدخن؛ لأنهما يتقارب نفعهما، فجريا مجرى نوعي جنس واحد. وهذا يخالف قول النبي ﷺ: «بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يداً بيد، وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم»، فلا يعول عليه . ثم يبطل بالذهب بالفضة، فإنه يجوز التفاضل فيهما مع تقاربهما .

واتفق المعللون على أن علة الذهب والفضة واحدة، وعلة الأعيان الأربعة واحدة، ثم اختلفوا في علة كل واحد منهما؛ فروي عن أحمد في ذلك ثلاث روايات، أشهرهن أن علة الربا في الذهب والفضة كونه موزون جنس، وعلة الأعيان الأربعة مكيل جنس. نقلها عن أحمد

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٧٥ .

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٧٥ .

الجماعة، وذكرها الخرقى، وابن أبي موسى، وأكثر الأصحاب، وهو قول النخعي، والزهرى، والثوري، وإسحاق، وأصحاب الرأي. فعلى هذه الرواية يجري الربا في كل مكيل، أو موزون بجنسه، مطعوماً كان أو غير مطعوم، كالحبوب، والأشنان، والنورة، والقطن، والصوف، والكتان، والورس، والحناء، والعصفر، والحديد، والنحاس، ونحو ذلك. ولا يجري في مطعوم لا يكال ولا يوزن؛ لما روى ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين، فإني أخاف عليكم الرماء». وهو الربا، فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله، أرأيت الرجل يبيع الفرس بالأفراس، والنخية بالإبل؟ فقال: «لا بأس إذا كان يداً بيد» رواه الإمام أحمد في المسند، عن ابن حبان عن أبيه، عن ابن عمر. وعن أنس أن النبي ﷺ قال: «ما وزن مثلاً بمثل إذا كان نوعاً واحداً، وما كيل مثلاً بمثل إذا كان نوعاً واحداً» رواه الدارقطني، ورواه عن ابن صاعد، عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أحمد بن محمد بن أيوب، عن أبي بكر بن عياش، عن الربيع، عن صبيح، عن الحسن، عن عبادة، وأنس، عن النبي ﷺ، وقال: (لم يروه عن أبي بكر هكذا غير محمد بن أحمد بن أيوب، وخالفه غيره فرواه بلفظ آخر). وعن عمار أنه قال: (العبد خير من العبدین، والثوب خير من الثوبین، فما كان يداً بيد فلا بأس به، إنما الربا في النساء إلا ما كيل أو وزن). ولأن قضية البيع المساواة، والمؤثر في تحقيقها الكيل والوزن والجنس، فإن الوزن أو الكيل يُسَوَّى بينهما صورةً، والجنس يُسَوَّى بينهما معنى، فكانا علة، ووجدنا الزيادة في الكيل محرمة دون الزيادة في الطعم؛ بدليل بيع الثقيلة بالخفيفة، فإنه جائز إذا تساوى في الكيل.

والرواية الثانية: أن العلة في الأثمان الثمينة، وفيما عداها كونه مطعوماً جنس، فيختص بالمطعومات، ويخرج منه ما عداها، قال أبو بكر:

(روى ذلك عن أحمد جماعة)، ونحو هذا قال الشافعي، فإنه قال: (العلة الطعم، والجنس شرط). والعلة في الذهب والفضة جوهريّة الثمنية غالباً، فيختص بالذهب والفضة؛ لما روى معمر بن عبد الله، أن النبي ﷺ (نهى عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل) رواه مسلم. ولأن الطعم وصف شرف إذ به قوام الأبدان، والثمنية وصف شرف، إذ بها قوام الأموال، فيقتضي التعليل بهما، ولأنه لو كانت العلة في الأثمان الوزن لم يجز إسلامهما في الموزونات؛ لأن أحد وصفي علة ربا الفضل يكفي في تحريم النساء.

والرواية الثالثة: العلة فيما عدا الذهب والفضة كونه مطعوم جنس مكياً أو موزوناً، فلا يجري الربا في مطعوم لا يكال ولا يوزن، كالتفاح، والرمان، والخوخ، والبطيخ، والكمثرى، والأترج، والسفرجل، والأجاص، والخيار، والجوز، والبيض، ولا فيما ليس بمطعوم، كالزعفران، والأشنان، والحديد، والرصاص، ونحوه. ويروى ذلك عن سعيد بن المسيّب، وهو قديم قولي الشافعي؛ لما روي عن سعيد ابن المسيّب، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا ربا إلا فيما كيل أو وزن، مما يؤكل أو يشرب» أخرجه الدار قطني، وقال: (الصحيح أنه من قول سعيد، ومن رفعه فقد وهم). ولأن لكل واحد من هذه الأوصاف أثراً، والحكم مقرون بجميعها في المنصوص عليه، فلا يجوز حذفه. ولأن الكيل والوزن والجنس لا يقتضي وجوب الماثلة، وإنما أثره في تحقيقها في العلة ما يقتضي ثبوت الحكم لا ما تحقق شرطه، والطعم بمجرده لا تتحقق الماثلة به؛ لعدم المعيار الشرعي فيه، وإنما تجب الماثلة في المعيار الشرعي وهو الكيل والوزن، ولهذا وجبت المساواة في المكيل كيلاً، وفي الموزون وزناً، فوجب أن يكون الطعم معتبراً في المكيل والموزون، دون غيرهما. والأحاديث الواردة في هذا الباب يجب الجمع بينها، وتقييد كل واحد منها

بالآخر. فنهى النبي ﷺ عن بيع الطعام إلا مثلاً بمثل، يتقيد بما فيه معيار شرعي وهو الكيل والوزن، ونهيه عن بيع الصاع بالصاعين يتقيد بالمطعوم المنهي عن التفاضل فيه. وقال مالك: (علة القوت، أو ما يصلح به القوت من جنس واحد من المدخرات). وقال ربيعة: (يجري الربا فيما تحب فيه الزكاة دون غيره). وقال ابن سيرين: (الجنس الواحد علة)، وهذا القول لا يصح؛ لقول النبي ﷺ في بيع الفرس بالأفراس والنجبية بالإبل: «لا بأس به إذا كان يداً بيد». وروي أن النبي ﷺ (ابتاع عبداً بعبدين) رواه أبو داود، والترمذي، وقال: (هو حديث حسن صحيح). وقول مالك ينتقض بالخطب والإدام يُستصلح به القوت ولا ربا فيه عنده، وتعليل ربيعة ينعكس بالملح، والعكس لازم عند اتحاد العلة.

والحاصل: أن ما اجتمع فيه الكيل، والوزن، والطعم، من جنس واحد، ففيه الربا رواية واحدة، كالأرز، والدخن، والذرة، والقطنيات، والدهن، والخل، واللبن، واللحم، ونحوه. وهذا قول أكثر أهل العلم. قال ابن المنذر: (هذا قول علماء الأمصار في القديم والحديث، سوى قتادة؛ فإنه بلغني أنه شذ عن جماعة الناس، فقصر تحريم التفاضل على الستة الأشياء). وما انعدم فيه الكيل، والوزن، والطعم، واختلف جنسه، فلا ربا فيه، رواية واحدة. وهو قول أكثر أهل العلم، كالتين، والنوى، والقت، والماء والطين الأرمي، فإنه يؤكل دواء، فيكون موزوناً مأكولاً، فهو إذاً من القسم الأول، وما عداه إنما يؤكل سفهاً، فجرى مجرى الرمل والحصى. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لعائشة: «لا تأكلي الطين، فإنه يُصَفِّرُ اللون». وما وجد فيه الطعم وحده، أو الكيل، أو الوزن، من جنس واحد، ففيه روايتان، واختلف أهل العلم فيه، والأولى إن شاء الله تعالى حله؛ إذ ليس في تحريمه دليل موثوق به، ولا معنى يقوي التمسك به، وهي مع ضعفها يعارض بعضها بعضاً، فوجب اطراحها، أو الجمع

بينها، والرجوع إلى أصل الحل الذي يقتضيه الكتاب، والسنة، والاعتبار .
ولا فرق في المطعومات بين ما يؤكل قوتاً، كالأرز، والذرة، والدخن، أو
إدماً كالقطنيات، واللبن، واللحم، أو تفكهاً كالثمار، أو تداوياً
كالأهلilig، والسقمونيا؛ فإن الكل في باب الربا واحد .

(فصل) وقوله: (ما كيل أو وزن) أي ما كان جنسه مكيلاً، أو
موزوناً، وإن لم يتأت فيه كيلٌ ولا وزن؛ إما لقلته كالحبة والحبتين،
والحفنة والحفتين، وما دون الأرزة من الذهب والفضة، أو لكثرتة كالزبرة
العظيمة، فإنه لا يجوز بيع بعضه ببعض، إلا مثلاً بمثل، ويحرم التفاضل فيه .
وبهذا قال الثوري، والشافعي، وإسحاق، وابن المنذر. ورخص أبو حنيفة
في بيع الحفنة بالحفتين، والحبة بالحبتين، وسائر المكيل الذي لا يتأتى كيله،
ووافق في الموزون، واحتج بأن العلة الكيل، ولم يوجد في اليسير .

ولنا قول النبي ﷺ: «التمر بالتمر مثلاً بمثل، والبر بالبر مثلاً
بمثل، من زاد أو ازداد فقد أربى»، ولأن ما جرى الربا في كثيره جرى
في قليله، كالموزون .

(فصل) ولا يجوز بيع ثمرة بثمرة، ولا حفنة بحفنة، وهذا قول
الثوري، ولا أعلمه منصوصاً عليه، ولكنه قياس قولهم؛ لأن ما أصله الكيل
لا تجري المماثلة في غيره .

(فصل) فأما ما لا وزن للصناعة فيه، كمعمول الحديد، والرصاص،
والنحاس، والقطن، والكتان، والصوف، والإبريسم، فالمنصوص عن أحمد
في الثياب والأكسية أنه لا يجري فيها الربا، فإنه قال: (لا بأس بالثوب
بالثوبين، والكساء بالكسائين)، وهذا قول أهل العلم، وقال: (لا يباع
الفلس بالفلسين، ولا السكين بالسكينين، ولا إبرة بإبرتين، أصله الوزن) .
ونقل القاضي حكم إحدى المسألتين إلى الأخرى، فجعل فيهما جميعاً
روايتين:

إحدهما: لا يجري في الجميع . وهو قول الثوري وأبي حنيفة ، وأكثر أهل العلم ؛ لأنه ليس بموزون ولا مكيل ، وهذا هو الصحيح ، إذ لا معنى لثبوت الحكم مع انتفاء العلة ، وعدم النص والإجماع فيه .

الثانية: يجري الربا في الجميع . اختارها ابن عقيل ؛ لأن أصله الوزن ، فلا يخرج بالصناعة عنه كالحبز ، وذكر أن اختيار القاضي : أن ما كان يقصد وزنه يعد عمله كالأسطال ففيه الربا ، وما لا فلا .

(فصل) ويجري الربا في لحم الطير ، وعن أبي يوسف : (لا يجري فيه ؛ لأنه يباع بغير وزن) .

ولنا : أنه لحم فجرى فيه الربا ، كسائر اللحمان . وقوله : (لا يوزن) ، قلنا : هو من جنس ما يوزن ، ويُقصد ثقله ، وتختلف قيمته بثقله وخفته ، فأشبهه ما يباع من الحبز بالعدد .

(فصل) والجيد والرديء ، والتبر والمضروب ، والصحيح والمكسور ، سواء في جواز البيع مع التماثل ، وتحريمه مع التفاضل . وهذا قول أكثر أهل العلم ، منهم : أبو حنيفة ، والشافعي . وحكي عن مالك جواز بيع المضروب بقيمته من جنسه ، وأنكر أصحابه ذلك ، ونفوه عنه . وحكى بعض أصحابنا عن أحمد رواية : لا يجوز بيع الصحاح بالمكسرة . ولأن للصناعة قيمة ؛ بدليل حالة الإتلاف ، فيصير كأنه ضَمَّ قيمة الصناعة إلى الذهب .

ولنا : قول النبي ﷺ : «الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة مثلاً بمثل» ، وعن عبادة ، عن النبي ﷺ قال : «الذهب بالذهب تبرها وعينها ، والفضة بالفضة تبرها وعينها» رواه أبو داود . وروى مسلم عن أبي الأشعث ، أن معاوية أمر ببيع آنية من فضة في أعطيات الناس ، فبلغ عبادة فقال : (إني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والملح بالملح إلا سواء بسواء ،

عيناً بعين، فمن زاد أو ازداد فقد أربى). وروى الأثرم عن عطاء ابن يسار، أن معاوية باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها، فقال أبو الدرداء: (سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بمثل) ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، فذكر له ذلك، فكتب عمر إلى معاوية: (لا تبع ذلك إلا مثلاً بمثل، وزناً بوزن). ولأنهما تساويا في الوزن، فلا يؤثر اختلافهما في القيمة، كالجيد والرديء، فأما إن قال لصائغ: صنع لي خاتماً وزنه درهم، وأعطيك مثل وزنه، وأجرتك درهما. فليس ذلك ببيع درهم بدرهمين. وقال أصحابنا: للصائغ أخذ الدرهمين؛ أحدهما: في مقابلة الخاتم، والثاني: أجرة له.

(فصل) وكل ما حرم فيه التفاضل حرم فيه النساء، بغير خلاف نعلمه. ويحرم التفرق قبل القبض؛ لقول النبي ﷺ: «عيناً بعين». وقوله: «يداً بيد». ولأن تحريم النساء أكد، ولذلك جرى في الجنسين المختلفين فإذا حرم التفاضل فالنساء أولى بالتحريم.

(مسألة) قال (وما كان من جنسين فحائز التفاضل فيه يداً بيد، ولا يجوز نسيئة).

لا خلاف في جواز التفاضل في الجنسين نعلمه، إلا عن سعيد بن جبير أنه قال: (ما يتقارب الانتفاع بهما لا يجوز التفاضل فيهما. وهذا يرده قول النبي ﷺ: «بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يداً بيد، وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم يداً بيد، وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يداً بيد» وفي لفظ: «إذا اختلفت هذه الأشياء فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»، رواه مسلم، وأبو داود. ولأنهما جنسان فجاز التفاضل فيهما، كما لو تباعدت منافعهما. ولا خلاف في إباحة التفاضل في الذهب بالفضة، مع تقارب منافعهما.

فأما النساء: فكل جنسين يجري فيهما الربا بعلّة واحدة، كالملك

بالمكيل، والموزون بالموزون، والمطعوم بالمطعوم، عند من يُعَلَّلُ به، فإنه يحرم بيع أحدهما بالآخر نساء، بغير خلاف نعلمه؛ وذلك لقوله ﷺ: «فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم يداً بيد». وفي لفظ: «لا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة أكثرهما يداً بيد وأما نسيئة فلا، ولا بأس ببيع البر بالشعير، والشعير أكثرهما يداً بيد، وأما النسيئة فلا». رواه أبو داود. إلا أن يكون أحد العوضين ثمنًا، والآخر مثنًا، فإنه يجوز النساء بينهما بغير خلاف؛ لأن الشرع أرخص في السلم، والأصل في رأس المال الدراهم والدنانير، فلو حرم النساء ههنا لانسد باب السلم في الموزونات في الغالب.

فأما إن اختلفت علتها كالمكيل بالموزون، مثل بيع اللحم بالبر، ففيهما روايتان:

إحدهما: يحرم النساء فيهما، وهو الذي ذكره الخراقي ههنا؛ لأنهما مالان من أموال الربا فحرم النساء فيهما، كالمكيل بالمكيل.

والثانية: يجوز النساء فيهما، وهو قول النخعي؛ لأنهما لم يجتمعا في أحد وصفي علة ربا الفضل، فجاز النساء فيهما، كالثياب بالحيوان.

(فصل) وإذا باع شيئاً من مال الربا بغير جنسه، وعلة ربا الفضل فيهما واحدة، لم يجوز التفرق قبل القبض، فإن فعلاً بطل العقد، وبهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: (لا يشترط التقابض فيهما كغير أموال الربا، وكبيع ذلك بأحد النقيدين).

ولنا: قول النبي ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد» رواه مسلم، وقال ﷺ: «فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم يداً بيد». وروى مالك بن أوس بن الحدثان، أنه التمس صرفاً بمائة دينار. قال: فدعاني طلحة بن عبيد الله

فتراضنا حتى اضطرف مني، فأخذ الذهب يقلبها في يديه، ثم قال: حتى يأتي خازني من الغابة، وعمر يسمع ذلك، فقال: لا والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالورق رباً إلا هاء وهاء، والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر رباً إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير رباً إلا هاء وهاء» متفق عليه، والمراد به القبض، بدليل أن المراد به ذلك في الذهب والفضة؛ ولهذا فسر عمر به، ولأنهما مالان من أموال الربا علتها واحدة، فحرم التفرق فيهما قبل القبض كالذهب بالفضة.

فأما إن اختلفت علتها، كالمكيل بالموزون عند من يعمل بهما، فقال أبو الخطاب: (يجوز التفرق فيهما قبل القبض رواية واحدة؛ لأن علتها مختلفة فجاز التفرق قبل القبض كالثمن بالثمن). وبهذا قال الشافعي، إلا أنه لا يتصور عنده ذلك إلا في بيع الأثمان بغيرها، ويحتمل كلام الخرقى وجوب التقابض على كل حال؛ لقوله: «يداً بيد».

(مسألة) قال: (وما كان مما لا يكال ولا يوزن، فجائز التفاضل فيه يداً بيد، ولا يجوز نسيئة).

اختلفت الرواية في تحريم النساء في غير المكيل والموزون على أربع روايات:

إحداهن: لا يحرم النساء في شيء من ذلك، سواء بيع بجنسه أو بغيره، متساوياً أو متفاضلاً، إلا على قولنا: (إن العلة الطعم) فيحرم النساء في المطعوم، ولا يحرم في غيره. وهذا مذهب الشافعي. واختار القاضي هذه الرواية؛ لما روى أبو داود عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً، فنفتت الإبل، فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة. رواه أبو داود. وروى سعيد في سننه، عن أبي معشر عن صالح بن كيسان، عن الحسن ابن محمد: أن علياً باع بعيراً له يقال له: عصيفير، بأربعة أبعرة إلى أجل. ولأنهما مالان

لا يجري فيهما ربا الفضل ، فجاز النساء فيهما كالعرض بالدينار . ولأن النساء أحد نوعي الربا ، فلم يجز في الأموال كلها كالنوع الآخر .

والرواية الثانية: يحرم النساء في كل مال بيع بجنسه ، كالحيوان بالحيوان ، والثياب بالثياب ، ولا يحرم في غير ذلك . وهذا مذهب أبي حنيفة . ومن كره بيع الحيوان بالحيوان نساء ابن الحنفية ، وعبدالله بن عمير ، وعطاء ، وعكرمة بن خالد ، وابن سيرين ، والثوري . ورؤي ذلك عن عمار ، وابن عمر ؛ لما روى سمرة أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، قال الترمذي : (هذا حديث حسن صحيح) ، ولأن الجنس أحد وصفي علة ربا الفضل ، فحرم النساء كالكيل والوزن .

والثالثة: لا يحرم النساء إلا فيما بيع بجنسه متفاضلاً ، فأما مع التماثل فلا ؛ لما روى جابر أن النبي ﷺ قال : «الحيوان اثنين بواحد لا يصلح نساء ، ولا بأس به يداً بيد» قال الترمذي : (هذا حديث حسن) . وروى ابن عمر : أن رجلاً قال : يا رسول الله ، أرأيت الرجل يبيع الفرس بالأفراس والنجبية بالإبل ؟ فقال : «لا بأس إذا كان يداً بيد» . من المسند . وهذا يدل على إباحة النساء مع التماثل بمفهومه .

والرابعة: يحرم النساء في كل مال بيع بمال آخر ، سواء كان من جنسه أو من غير جنسه . وهذا ظاهر كلام الخرقي ، ويحتمل أنه أراد الرواية الثالثة ؛ لأنه بيع عرض بعرض ، فحرم النساء بينهما كالجنسين من أموال الربا . قال القاضي : (فعلى هذا لو باع عرضاً بعرض ، ومع أحدهما دراهم ، العروض نقداً والدراهم نسيئة جاز ، وإن كانت الدراهم نقداً والعروض نسيئة لم يجز ؛ لأنه يفضي إلى النسيئة في العروض) . وهذه الرواية ضعيفة جداً ؛ لأنه إثبات حكم يخالف الأصل ، بغير نص ولا إجماع ولا قياس صحيح ، فإن في المحل الجمع عليه أو المنصوص عليه أو صافاً لها أثر في تحريم الفضل ، فلا يجوز حذفها عن درجة الاعتبار ، وما هذا سبيله ، لا يجوز

إثبات الحكم فيه، وإن لم يخالف أصلاً، فكيف ثبت مع مخالفة الأصل في حل البيع!

وأصح الروايات هي: الأولى؛ لموافقتها الأصل. والأحاديث المخالفة لها، قال أبو عبدالله: (ليس فيها حديث يعتمد عليه، ويعجبني أن يتوقاه). وذكر له حديث ابن عباس وابن عمر في هذا، فقال: (هما مرسلان)، وحديث سمرة، يرويه الحسن عن سمرة، قال الأثرم: (قال أبو عبدالله: لا يصح سماع الحسن من سمرة). وحديث جابر، قال أبو عبدالله: (هذا حجاج زاد فيه: «نساء»)، وليث بن سعد سمعه من أبي الزبير، ولا يذكر فيه: «نساء»، وحجاج هذا: هو حجاج بن أرطأة، قال يعقوب بن شيبة: (هو واهي الحديث، وهو صدوق).

وإن كان أحد المبيعين مما لا ربا فيه، والآخر فيه ربا، كالكيل بالمعدود، ففيه روايتان: إحداهما: يحرم النساء فيهما. والثانية: لا يحرم، كما لو باع معدوداً بمعدود من غير جنسه.

ثم قال:

(فصل) وإن باع شيئاً فيه الربا، بعضه ببعض، ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسه، كمد ودرهم بمد ودرهم، أو بمدين. أو بدرهمين، أو باع شيئاً محلي بجنس حليته، فهذه المسألة تسمى: (مسألة مُدَّ عَجْوَة). والمذهب أنه لا يجوز ذلك، نص علي ذلك أحمد في مواضع كثيرة، وذكره قدماء الأصحاب. قال ابن أبي موسى في السيف المحلي، والمنطقة، والمراكب المحلات بجنس ما عليها: (لا يجوز، قولاً واحداً). وروي هذا عن سالم بن عبدالله، والقاسم بن محمد، وشريح، وابن سيرين. وبه قال الشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وعن أحمد رواية أخرى، تدل على أنه يجوز، بشرط أن يكون المفرد أكثر من الذي معه غيره، أو يكون مع كل واحد منهما من غير جنسه، فإن مُهَنَّا نقل عن أحمد في أن

بيع الزبد باللبن يجوز، إذا كان الزبد المنفرد أكثر من الزبد الذي في اللبن. وروى حرب قال: (قلت لأحمد: دفعت ديناراً كوفياً ودرهماً، وأخذت ديناراً شامياً وزنها سواء، لكن الكوفي أوضع؟ قال: لا يجوز إلا أن ينقص الدينار، فيعطيه بحسابه فضة). وكذلك روى عنه محمد بن أبي حرب الجرجاني. وروى الميموني أنه سأله: لا يشتري السيف والمنطقة حتى يفصلها؟ فقال: لا يشتريها حتى يفصلها. إلا أن هذا أهون من ذلك؛ لأنه قد يشتري أحد النوعين بالآخر يفصله. وفيه غير النوع الذي يشتري به، فإذا كان من فضل الثمن، إلا أن من ذهب إلى ظاهر القلادة لا يشتريه حتى يفصله. قيل له: فما تقول أنت؟ قال: (هذا موضع نظر). وقال أبو داود: (سمعت أحمد سئل عن الدراهم المَسِيَّية، بعضها صفر وبعضها فضة، بالدراهم؟ قال: لا أقول فيه شيئاً)، قال أبو بكر: (روى هذه المسألة عن أبي عبد الله خمسة عشر نفساً، كلهم اتفقوا على أنه لا يجوز حتى يفصل، إلا الميموني). ونقل مهنا كلاماً آخر، وقال حماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة: (يجوز). هذا كله إذا كان المفرد أكثر من الذي معه غيره. أو كان مع كل واحد منهما من غير جنسه. وقال الحسن: (لا بأس ببيع السيف المحلى بالفضة بالدراهم). وبه قال الشعبي والنخعي، واحتج من أجاز ذلك بأن العقد إذا أمكن حمله على الصحة لم يحمل على الفساد؛ لأنه لو اشترى لحماً من قصاب جاز، مع احتمال كونه ميتة، ولكن وجب حمله على أنه مذكى، تصحيحاً للعقد. ولو اشترى من إنسان شيئاً جاز، مع احتمال كونه غير ملكه، ولا أذن له في بيعه، تصحيحاً للعقد أيضاً. وقد أمكن التصحيح ههنا، بجعل الجنس في مقابلة غير الجنس، أو جعل غير الجنس في مقابلة الزائد على المثل.

ولنا: ما روى فضالة بن عبيد قال: أتى النبي ﷺ بقلادة فيها ذهب وحرز، ابتاعها رجل بتسعة دنانير، أو سبعة دنانير. فقال النبي ﷺ: «لا

حتى تميز بينهما»، قال: فرده حتى ميز بينهما، رواه أبو داود. وفي لفظ رواية مسلم قال: (فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة، فنزع وحده، ثم قال لهم رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب وزناً بوزن» . ولأن العقد إذا جمع عوضين مختلفي الجنس، وجب أن ينقسم أحدهما على الآخر، على قدر قيمة الآخر في نفسه، فإذا اختلفت القيمة اختلف ما يأخذه من العوض .

بيانه: أنه إذا اشترى عبيدين، قيمة أحدهما مثل نصف قيمة الآخر بعشرة، كان ثمن أحدهما ثلثي العشرة، والآخر ثلثها . فلو رد أحدهما بعيب رده بقسطه من الثمن، ولذلك إذا اشترى شِقْصاً وسيفاً بثمن، أخذ الشفيع الشقص بقسطه من الثمن، فإذا فعلنا هذا في من باع درهماً ومدا قيمته درهماً، بمدّين قيمتهما ثلاثة، حصل الدرهم في مقابلة ثلثي مد، والمد الذي مع الدرهم، في مقابلة مد وثلث، فهذا إذا تفاوتت القيم، ومع التساوي يجهل ذلك؛ لأن التقويم ظن وتخمين، والجهل بالتساوي كالعلم بعدمه في باب الربا، ولذلك لم يجز بيع صبرة بصبرة بالظن والخرص. وقولهم: يجب تصحيح العقد، ليس كذلك، بل يحمل على ما يقتضيه من صحة وفساد. ولذلك لو باع بثمن وأطلق، وفي البلاد نقود بطل، ولم يحمل على نقد أقرب البلاد إليه، أما إذا اشترى من إنسان شيئاً، فإنه يصح؛ لأن الظاهر أنه ملكه؛ لأن اليد دليل الملك. وإذا باع لحماً فالظاهر أنه مذكي، لأن المسلم في الظاهر لا يبيع الميتة.

(فصل) فأما إن باع نوعين من مختلفي القيمة من جنس، وبنوع واحد من ذلك الجنس، كدينار مغربي ودينار سابوري بدينارين مغربيين، أو دينار صحيح ودينار قراضة بدينارين صحيحين، أو قراضتين، أو حنطة حمراء وسمراء بيضاء، أو تمرّاً برنيا ومعقليا بإبراهيمي، فإنه يصح، قال أبو بكر: (وأوماً إليه أحمد). واختار القاضي أبو يعلى، أن الحكم فيها كالتي

قبلها . وهو مذهب مالك والشافعي ؛ لأن العقد يقتضي انقسام الثمن على عوضه على حسب اختلافه في قيمته كما ذكرنا ، وروي عن أحمد منع ذلك في النقد ، وتجويزه في الثمن ، نقله أحمد ابن القاسم ؛ لأن الأنواع في غير الأثمان ، يكثر اختلاطها ، ويشق تمييزها ، فعفي عنها بخلاف الأثمان .

ولنا: قول النبي ﷺ: «الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة بالفضة مثلاً بمثل» . الحديث ، وهذا يدل على إباحة البيع ، عند وجود المماثلة المراعاة ، وهي المماثلة في الموزون وزناً ، وفي المكيل كيلاً ، ولأن الجودة ساقطة في باب الربويات ، فيما قبل بجنسه ، فيما لو اتحد النوع في كل واحد من الطرفين ، فكذلك إذا اختلفا ، واختلاف القيمة ينبي على الجودة والرداءة ؛ لأنه باع ذهباً بذهب متساوياً في الوزن فصح ، كما لو اتفق النوع ، وإنما يقسم العوض على المعوض فيما يشتمل على جنسين ، أو في غير الربويات ، بدليل ما لو باع نوعاً بنوع يشتمل على جيد وردي .

(فصل) وإن باع ما فيه الربا بغير جنسه ، ومعه من جنس ما بيع به ، إلا أنه غير مقصود ، كدار موه سقفا بالذهب جاز . لا أعلم فيه خلافاً ، وكذلك لو باع داراً بدار ، موه سقف كل واحدة منهما بذهب أو فضة جاز ؛ لأن ما فيه الربا غير مقصود بالبيع ، فوجوده كعدمه . وكذلك لو اشترى عبداً له مال ، فاشترط ماله وهو من جنس الثمن ، جاز إذا كان المال غير مقصود ، ولو اشترى عبداً بعبداً ، واشترط كل واحد منهما مال العبد الذي اشتراه ، جاز إذا لم يكن ماله مقصوداً ؛ لأنه غير مقصود بالبيع ، فأشبه التمويه في السقف ، ولذلك لا تشترط رؤيته في صحة البيع ، ولا لزومه ، وإن باع شاة ذات لبن بلبن ، أو عليها صوف بصوف ، أو باع لبوناً بلبون ، وذات صوف بمثلها ، ففيه وجهان :

أحدهما : الجواز ، اختاره ابن حامد ، وهو قول أبي حنيفة ، وسواء كانت الشاة حية أو مذكاة ؛ لأن ما فيه الربا غير مقصود فلم يمنع ، كالدار

المموه سقفا .

الثاني: المنع، وهو مذهب الشافعي؛ لأنه باع مال الربا بأصله الذي فيه منه، أشبه الحيوان باللحم، والفرق بينهما: أن اللحم في الحيوان مقصود بخلاف اللبن، ولو كانت الشاة محلوبة اللبن، جاز بيعها بمثلها وباللبن وجهاً واحداً؛ لأن اللبن لا أثر له، ولا يقابله شيء من الثمن، فأشبهه المالح في الشيرج والخبز والجن، وحبات الشعير في الحنطة، ولا نعلم فيه أيضاً خلافاً، وكذلك لو كان اللبن المنفرد من غير جنس لبن الشاة، جاز بكل حال .

ولو باع نخلة عليها تمر بتمر، أو بنخلة عليها تمر، ففيه أيضاً وجهان: أحدهما: الجواز . اختاره أبو بكر؛ لأن التمر غير مقصود بالبيع. **الثاني: لا يجوز** . ووجه الوجهين ما ذكرناه في المسألة قبلها . واختار القاضي: أنه لا يجوز، وفرق بينها وبين الشاة ذات اللبن؛ بكون التمرة يصح إفرادها بالبيع وهي معلومة، بخلاف اللبن في الشاة، وهذا الفرق غير مؤثر، فإن ما يمنع إذا جاز إفراده يمنع، وإن لم يجوز إفراده كالسيف المحلى يباع بجنس حليته، ومالا يمنع لا يمنع، وإن جاز إفراده كمال العبد .

(فصل) وإن باع جنساً فيه الربا بجنسه، ومع كل واحد من غير جنسه غير مقصود، فذلك ينقسم أقساماً:

أحدها: أن يكون غير المقصود يسيراً، لا يؤثر في كيل ولا وزن، كالمالح فيما يعمل فيه، وحبات الشعير في الحنطة فلا يمنع؛ لأنه يسير لا يخل بالتماثل، وكذلك لو وجد في أحدهما دون الآخر، لم يمنع لذلك، ولو باع ذلك بجنس غير المقصود الذي معه، مثل أن يبيع الخبز بالمالح، جاز؛ لأن وجود ذلك كعدمه .

الثاني: أن يكون غير المقصود كثيراً، إلا أنه لمصلحة المقصود، كالماء في خل التمر، والزبيب، ودبس التمر، فهذا يجوز بيع الشيء منه بمثله،

وَيُنَزَّل خِلْطُهُ منزلة رطوبته ؛ لكونه من مصلحته ، فلا يمنع من بيعه بما يماثله ، كالرطب بالرطب ، ولا يجوز بيعه بما ليس فيه خِلْط ، كبيع خل العنب بخل الزبيب ؛ لإفضائه إلى التفاضل ، فجرى مجرى بيع التمر بالرطب ، ومنع الشافعي ذلك كله ، إلا بيع الشيرج بالشيرج ؛ لكون الماء لا يظهر في الشيرج .

الثالث: أن يكون غير المقصود كثيراً ، وليس من مصلحته ، كاللبن المشوب بالماء ، والأثمان المغشوشة بغيرها ، فلا يجوز بيع بعضها ببعض ؛ لأن خلطه ليس من مصلحته ، وهو يخل بالتمائل المقصود فيه ، وإن باعه بجنس غير المقصود ، كبيع الدينار المغشوش بالفضة بالدراهم ، احتمل الجواز ؛ لأنه يبيعه بجنس غير مقصود فيه ، فأشبهه بيع اللبن بشاة فيها لبن ، ويحتمل المنع ؛ بناء على الوجه الآخر في الأصل . وإن باع ديناراً مغشوشاً بمثله ، والغش فيها متفاوت أو غير معلوم المقدار ، لم يجز ؛ لأنه يخل بالتمائل المقصود . وإن علم التساوي في الذهب والغش الذي فيهما ، خرّج على الوجهين ، أو لاهما : الجواز ؛ لأنهما تماثلا في المقصود وفي غيره ، ولا يفضي إلى التفاضل بالتوزيع بالقيمة ؛ لكون الغش غير مقصود فكأنه لا قيمة له .

(فصل) ولو دفع إليه درهما ، فقال : أعطني بنصف هذا الدرهم نصف درهم ، وبنصفه فلوساً ، أو حاجة أخرى جاز ؛ لأنه اشترى نصفاً بنصف ، وهما متساويان ، فصح ، كما لو دفع إليه درهمين ، وقال : بعني بهذا الدرهم فلوساً ، وأعطني بالآخر نصفين . وإن قال : أعطني بهذا الدرهم نصفاً وفلوساً ، جاز أيضاً ؛ لأن معناه ذلك ، ولأن ذلك لا يفضي إلى التفاضل بالتوزيع بالقيمة ؛ فإن قيمة النصف الذي في الدرهم ، كقيمة النصف الذي مع الفلوس يقينا ، وقيمة الفلوس ، كقيمة النصف الآخر سواء .

(فصل) وما كان مشتملاً على جنسين بأصل الخلقة ، كالتمر الذي

اشتمل على النوى وما عليه، والحيوان المشتمل على لحم وشحم وغيره، وأشباه ذلك، فهذا إذا قوبل بمثله، جاز بيعه به، ولا نظر إلى مافيه، فإن النبي ﷺ أجاز بيع التمر بالتمر، والحيوان بالحيوان. وقد علم اشتماهما على مافيهما، ولو باع ذلك بنوع غير مقصود فيه، كبيع التمر الذي فيه النوى بالنوى، ففيه عن أحمد روايتان، قد ذكرناهما فيما مضى. فأما العسل قبل تصفيته، فقال أصحابنا: (لا يجوز بيع بعضه ببعض؛ لاشتماله على عسل وشمع، وذلك بفعل النحل، فأشبهه السيف المحلى).

(فصل) ويحرم الربا في دار الحرب، كتحريمه في دار الإسلام، وبه قال مالك، والأوزاعي، وأبو يوسف، والشافعي، وإسحاق، وقال أبو حنيفة: (لا يجري الربا بين مسلم وحربي، في دار الحرب). وعنه في مسلمين أسلما في دار الحرب: لاربا بينهما؛ لما روى مكحول، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ربا بين المسلمين وأهل الحرب في دار الحرب». ولأن أموالهم مباحة، وإنما حظرها الأمان في دار الإسلام، فما لم يكن كذلك كان مباحا.

ولنا: قول الله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (١). وقوله: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (٢). وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٣). وعموم الأخبار يقتضي تحريم التفاضل. وقوله: «من زاد أو ازداد فقد أربى». عام، وكذلك سائر الأحاديث. ولأن ما كان محرماً في دار الإسلام، كان محرماً في دار الحرب، كالربا بين المسلمين، وخبرهم مرسل لانعرف صحته، ويحتمل أنه أراد النهي عن ذلك، ولا يجوز ترك ما ورد بتحريمه القرآن، وتظاهرت به السنة، وانعقد الإجماع على تحريمه، بخبر

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٧٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٧٥.

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٧٨.

مجهول، لم يرد في صحيح، ولا مسند، ولا كتاب موثوق به، وهو مع ذلك مرسل محتمل. ويحتمل أن المراد بقوله: «لا ربا» النهي عن الربا، كقوله: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(١) وما ذكره من الإباحة، منتقض بالحربي إذا دخل دار الإسلام، فإن ماله مباح، إلا فيما حظره الأمان، ويمكن حمله بين المسلمين على هبة التفاضل، وهو محرم بالإجماع، فكذا ههنا.

ثم قال:

(فصل) إذا علم المصطرفان قدر العوضين، جاز أن يتبايعا بغير وزن. وكذلك لو أخبر أحدهما الآخر بوزن ما معه فصدقه، فإذا باع ديناراً بدينار كذلك وافترقا، فوجد أحدهما ما قبضه ناقصاً، بطل الصرف؛ لأنهما تباعيا ذهباً بذهب متفاضلاً، فإن وجد أحدهما فيما قبضه زيادة على الدينار، نظرت في العقد، فإن كان قال: بعثك هذا الدينار بهذا، فالعقد باطل؛ لأنه باع ذهباً بذهب متفاضلاً، وإن قال: بعثك ديناراً بدينار. ثم تقابضا، كان الزائد في يد القابض مشاعاً مضموناً للمالكه؛ لأنه قبضه على أنه عوض، ولم يفسد العقد؛ لأنه إنما باع ديناراً بمثلته وإنما وقع القبض للزيادة على المعقود عليه، فإن أراد دفع عوض الزائد جاز، سواء كان من جنسه، أو من غير جنسه؛ لأنه معاوضة مبتدأة، وإن أراد أحدهما الفسخ فله ذلك؛ لأن أخذ الزائد وجد المبيع مختلطاً بغيره، معيباً بعيب الشراكة، ودافعه لا يلزمه أخذ عوضه، إلا أن يكون في المجلس، فيرد الزائد ويدفع بدله. ولو كان لرجل على رجل عشرة دنانير، فوفاه عشرة عدداً، فوجدها أحد عشر، كان هذا الدينار الزائد في يد القابض مشاعاً مضموناً للمالكه؛ لأنه قبضه على أنه عوض عن ماله، فكان مضموناً بهذا القبض، ولمالكه التصرف فيه كيف شاء.

(١) سورة البقرة، من الآية ١٩٧.

(فصل) والدراهم والدنانير، تتعين بالتعيين في النقد، بمعنى أنه يثبت الملك بالعقد فيما عيناه، ويتعين عوضاً فيه، فلا يجوز إبداله، وإن خرج مغضوباً بطل العقد، وبهذا قال مالك والشافعي، وعن أحمد: (أنها لا تتعين بالعقد، فيجوز إبدالها، ولا يبطل العقد بخروجها مغضوبة). وهذا مذهب أبي حنيفة؛ لأنه يجوز إطلاقها في العقد، فلا تتعين بالتعيين فيه كالمكيال والصنجة .

ولنا: أنه عوض في عقد؛ فيتعين بالتعيين كسائر الأعواض؛ ولأنه أحد العوضين فيتعين بالتعيين كالآخر، ويفارق ما ذكره، فإنه ليس بعوض، وإنما يراد لتقدير العقود عليه، وتعريف قدره، ولا يثبت فيها الملك بحال، بخلاف مسألتنا .

(مسألة) قال: (وإذا تبايعا ذلك بغير عينة، فوجد أحدهما فيما اشتراه عيباً، فله البدل، إذا كان العيب ليس بدخيل عليه من غير جنسه، كالوضوح في الذهب والسواد في الفضة .

يعني اصطرفا في الذمة، نحو أن يقول: بعتك ديناراً مصرياً بعشرة دراهم. فيقول الآخر: قبلت. فيصح البيع، سواء كانت الدراهم والدنانير عندهما، أو لم يكونا، إذا تقابضا قبل الافتراق؛ بأن يستقرضا أو غير ذلك، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي. وحكي عن مالك: (لا يجوز الصرف، إلا أن تكون العينان حاضرتين)، وعنه: (لا يجوز حتى تظهر إحدى العينين وتُعين). وعن زفر مثله؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تبيعوا غائباً منها بناجز». ولأنه إذا لم يعين أحد العوضين، كان بيع دين بدين، وهو غير جائز .

ولنا: أنهما تقابضا في المجلس فصح، كما لو كانا حاضرين، والحديث يراد به أن لا يباع عاجل بأجل، أو مقبوض بغير مقبوض؛ بدليل ما لو عين أحدهما فإنه يصح، وإن كان الآخر غائباً والقبض في المجلس

يجرى مجرى القبض حالة العقد، ألا ترى إلى قوله: «عيناً بعين، يداً بيد». والقبض يجري في المجلس، كذا التعيين .

فإذا ثبت هذا؛ فلا بد من تعيينهما بالتقابض في المجلس، ومتى تقابضا فوجد أحدهما بما قبضه عيباً قبل التفرق؛ فله المطالبة بالبدل، سواء كان العيب من جنسه، أو من غير جنسه؛ لأن العقد وقع على مطلق لا عيب فيه، فله المطالبة بما وقع عليه العقد، كالمسلم فيه . وإن رضيه بعيبه، والعيب من جنسه جاز، كما لو رَضِيَ بالمسلم فيه معيباً، وإن اختار أخذ الأرش، فإن كان العوضان من جنس واحد، لم يجز؛ لإفضائه إلى التفاضل فيما يشترط فيه التماثل، وإن كانا من جنسين جاز. فأما إن تقابضا وافترقا، ثم وجد العيب من جنسه، فله إبداله، في إحدى الروايتين. اختارها الخلال، والخرقي، ورؤي ذلك عن الحسن، وقتاده، وبه قال أبو يوسف، ومحمد، وهو أحد قولَي الشافعي؛ لأن ما جاز إبداله قبل التفرق، جاز بعده، كالمسلم فيه .

والرواية الثانية: ليس له ذلك، وهو قول أبي بكر، ومذهب أبي حنيفة، والقول الثاني للشافعي؛ لأنه يقبضه بعد التفرق، ولا يجوز ذلك في الصرف، ومن صار إلى الرواية الأولى قال: قبض الأول صح به العقد، وقبض الثاني يدل على الأول. ويشترط أن يأخذ البدل في مجلس الرد، فإن تفرقا من غير قبض؛ بطل العقد، وإن وجد البعض رديئاً فرده، فعلى الرواية الأولى: له البدل، وعلى الثانية: يبطل في المردود. وهل يصح فيما لم يرد؟ على وجهين، بناء على تفريق الصفقة، ولا فرق بين كون المبيع من جنس أو من جنسين. وقال مالك: (إن وجد درهماً زيفاً فرضي به جاز، وإن رده انتقض الصرف في دينار، وإن رد أحد عشر درهماً انتقض الصرف في دينارين، وكلما زاد على دينار انتقض الصرف في دينار آخر). ولنا: أن ما لا عيب فيه لم يرد، فلم ينتقض الصرف فيما يقابله،

كسائر العوض. وإن اختار واجد العيب الفسخ، فعلى قولنا: (له البدل)، ليس له الفسخ إذا أبدل له؛ لأنه يمكنه أخذ حقه غير معيب، وعلى الرواية الأخرى: له الفسخ أو الإمساك في الجميع؛ لأنه تعذر عليه الوصول إلى ما عقد عليه، مع إبقاء العقد. فإن اختار أخذ أرش العيب بعد التفريق، لم يكن له ذلك؛ لأنه عوض يقبضه بعد التفريق عن الصرف إلا على الرواية الأخرى.

(فصل) ومن شرط المصارفة في الذمة: أن يكون العوضان معلومين، إما بصفة يتميزان بها، وإما أن يكون للبلد نقد معلوم أو غالب، فينصرف الإطلاق إليه. ولو قال: بعثك ديناراً مصرياً بعشرين درهماً من نقد عشرة بدينار. لم يصح، إلا أن لا يكون في البلد نقد عشرة بدينار إلا نوع واحد، فتتصرف تلك الصفة إليه. وكذلك الحكم في البيع.

(فصل) إذا كان لرجل في ذمة رجل ذهب، وللآخر عليه دراهم، فاصطرفا بما في ذمتهما، لم يصح، وبهذا قال الليث والشافعي، وحكى ابن عبد البر عن مالك وأبي حنيفة جوازه؛ لأن الذمة الحاضرة كالعين الحاضرة، ولذلك جاز أن يشتري الدراهم بدينارين من غير تعيين.

ولنا: أنه بيع دين بدين ولا يجوز ذلك بالإجماع، قال ابن المنذر: (أجمع أهل العلم على أن بيع الدين بالدين لا يجوز). وقال أحمد: (إنما هو إجماع). وقد روى أبو عبيد في الغريب: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالئ. وفسره: بالدين بالدين، إلا أن الأثرم روى عن أحمد: أنه سئل أيصح في هذا حديث؟ قال: لا. وإنما صح الصرف بغير تعيين؛ بشرط أن يتقابضا في المجلس، فجرى القبض والتعيين في المجلس مجرى وجوده حالة العقد. ولو كان لرجل على رجل دينار، فقضاه دراهم شيئاً بعد شيء نظرت، فإن كان يعطيه كل درهم بحسابه من الدينار، صح. نص عليه أحمد، وإن لم يفعل ذلك، ثم تحاسبا بعد ذلك، فصارفه بها وقت

الحاسبة، لم يجز. نص عليه أيضاً؛ لأن الدنانير دين، والدراهم صارت ديناً، فيصير بيع دين بدين. وإن قبض أحدهما من الآخر ماله عليه، ثم صارفه بعين وذمة، صح. وإذا أعطاه الدراهم شيئاً بعد شيء، ولم يقضيه ذلك وقت دفعها إليه، ثم أحضرها، وقوماها، فإنه يحتسب بقيمتها يوم القضاء، لا يوم دفعها إليه؛ لأنها قبل ذلك لم تصر في ملكه، إنما هي وديعة في يده، فإن تلفت، أو نقصت، فهي من ضمان مالكها، ويحتمل أن تكون من ضمان القابض لها، إذا قبضها بنية الاستيفاء؛ لأنها مقبوضة على أنها عوض ووفاء، والمقبوض في عقد فاسد، كالمقبوض في العقد الصحيح، فيما يرجع إلى الضمان وعدمه. ولو كان لرجل عند صير في دنانير، فأخذ منه دراهم إدراكاً؛ لتكون هذه بهذه، لم يكن كذلك، بل كان كل واحد منهما في ذمة من قبضه. فإذا أراد التصارف أحضرا أحدهما، واصطرفا بعين وذمة.

(فصل) ويجوز اقتضاء أحد التقدين من الآخر، ويكون صرفاً، بعين وذمة، في قول أكثر أهل العلم، ومنع منه ابن عباس، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وابن شبرمة، وروي ذلك عن ابن مسعود؛ لأن القبض شرط وقد تخلف.

ولنا: ما روى أبو داود، والأثرم، في (سننهما) عن ابن عمر قال: (كنت أبيع الإبل بالبقيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدرهم وأخذ الدنانير، أخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من هذه، فأتيت النبي ﷺ في بيت حفصة فقلت: يا رسول الله، رويك أسألك، إني أبيع الأبل بالبقيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدرهم وأخذ الدنانير، أخذ هذه من هذه، وأعطي هذه من هذه؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء»)، قال أحمد: (إنما يقضيه إياها بالسعر). لم يختلفوا أنه يقضيه إياها بالسعر، إلا ما قال

أصحاب الرأي: أنه يقضيه مكانها ذهباً على التراضي؛ لأنه بيع في الحال، فجاز ما تراضيا عليه إذا اختلف الجنس، كما لو كان العوض عرضاً. ووجه الأول: قول النبي ﷺ: «لأبأس أن تأخذها بسعر يومها»، وروي عن ابن عمر: أن بكر بن عبدالله المزني، ومسروقاً العجلي، سألاه عن كَرِيٍّ لهما، له عليهما دراهم، وليس معهما إلا دنانير؟ فقال: ابن عمر: (أعطوه بسعر السوق). ولأن هذا جرى مجرى القضاء، فقيد بالمثل، كما لو قضاه من الجنس، والتماثل ههنا من حيث القيمة؛ لتعذر التماثل من حيث الصورة. قيل لأبي عبدالله: فإن أهل السوق يتغابنون بينهم بالدائق في الدينار وما أشبهه؟ فقال: (إذا كان مما يتغابن الناس به فسَهْلٌ فيه، ما لم يكن حيلة، ويُزاد شيئاً كثيراً).

(فصل) فإن كان المقضي الذي في الذمة مؤجلاً، فقد توقف أحمد فيه. وقال القاضي: يحتمل وجهين:

أحدهما: المنع. وهو قول مالك، ومشهور قول الشافعي؛ لأن ما في الذمة لا يستحق قبضه، فكان القبض ناجزاً في أحدهما، والناجز يأخذ قسطاً من الثمن.

والآخر: الجواز. وهو قول أبي حنيفة؛ لأنه ثابت في الذمة بمنزلة المقبوض، فكأنه رَضِيَ بتعجيل المؤجل. والصحيح الجواز، إذا قضاه بسعر يومها، ولم يجعل للمقضي فضلاً لأجل تأجيل ما في الذمة؛ لأنه إذا لم ينقصه عن سعرها شيئاً، فقد رضي بتعجيل ما في الذمة، بغير عوض فأشبهه ما لو قضاه من جنس الدين، ولم يستفصل النبي ﷺ ابن عمر حين سألته، ولو افترق الحال لسأل واستفصل.

(فصل) قال أحمد: (ولو كان لرجل على رجل عشرة دراهم فدفع إليه ديناراً فقال: استوف حَقَّك منه. فاستوفاه بعد يومين، جاز. ولو كان عليه دنانير، فوكل غريمه في بيع داره، واستيفاء حقه من ثمنها، فباعها

بدراهم، لم يجوز أن يأخذ منها قدر حقه؛ لأنه لم يأذن له في مصارفة نفسه، ولأنه متهم. ولو باع جارية بدنانير، فأخذ بها دراهم، فرُدَّت الجارية بعيب أو إقالة، لم يكن للمشتري إلا الدنانير؛ لأنه الثمن الذي وقع عليه العقد، وإنما أخذ الدراهم بعقد صرف مستأنف). نص أحمد على هذه المسائل.

بحث في الادخار « القسم الأخير »

إعداد اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

فصل: إذا كان عليه دين مؤجل، فقال لغريمه: ضع عني بعضه، وأعجل لك بقيته، لم يجوز. كرهه زيد بن ثابت، وابن عمر، والمقداد، وسعيد بن المسيب، وسالم، والحسن، وحماد، والحكم، والشافعي، ومالك، والثوري، وهشيم، وابن علية، وإسحاق، وأبو حنيفة. وقال المقداد لرجلين فعلا ذلك: (كلاكما قد آذن بحرب من الله ورسوله). وروي عن ابن عباس: أنه لم ير به بأساً. وروي ذلك عن النخعي وأبي ثور؛ لأنه أخذ لبعض حقه، تارك لبعضه، فجاز، كما لو كان الدين حالاً. وقال الخرقى: (لا بأس أن يعجل الم كاتب لسيدته، ويضع عنه بعض كتابته). ولنا: أنه يبيع الحلول، فلم يجوز، كما لو زاده الذي له الدين، فقال له: أعطيك عشرة دراهم وتعجل لي المائة التي عليك، فأما الم كاتب فإن معاملته مع سيده، وهو يبيع بعض ماله ببعض فدخلت المسامحة فيه، ولأنه سبب للعتق، فسومح فيه بخلاف غيره...).

ثم قال: (ومتى انصرف المتصارفان قبل التقابض، فلا يبيع بينهما).
الصرف: يبيع الأثمان بعضها ببعض. والقبض في المجلس شرط لصحته بغير خلاف. قال ابن المنذر: (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المتصارفين إذا افترقا قبل أن يتقابضا؛ أن الصرف فاسد. والأصل فيه

قول النبي ﷺ: «الذهب بالورق رباً إلا هاء وهاء» وقوله عليه السلام: «بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يداً بيد». ونهى النبي ﷺ عن بيع الذهب بالورق ديناً، ونهى أن يباع غائب منها بناجز، كلها أحاديث صحاح. ويجزئ القبض في المجلس، وإن طال، ولو تماشيا مصطحبين إلى منزل أحدهما، أو إلى الصراف فتقابضا عنده، جاز. وبهذا قال الشافعي. وقال مالك: (لا خير في ذلك؛ لأنهما فارقا مجلسهما).

ولنا، أنهما لم يفترقا قبل التقابض، فأشبه ما لو كانا في سفينة تسير بهما، أو راكبين على دابة واحدة تمشي بهما. وقد دل على ذلك حديث أبي هريرة الأسلمي في قوله للذين مشيا إليه من جانب العسكر: (وما أراكما افترتكما). وإن تفرقا قبل التقابض بطل الصرف؛ لفوات شرطه. وإن قبض البعض، ثم افترقا، بطل فيما لم يقبض، وفيما يقابله من العوض. وهل يصح في المقبوض؟ على وجهين، بناء على تفريق الصفقة. ولو وكل أحدهما وكيلاً في القبض، فقبض الوكيل قبل تفرقهما، جاز، وقام قبض وكيله مقام قبضه، سواء فارق الوكيل المجلس قبل القبض، أو لم يفارقه. وإن افترقا قبل قبض الوكيل بطل؛ لأن القبض في المجلس شرط، وقد فات وإن تخايراً قبل القبض في المجلس، لم يبطل العقد بذلك؛ لأنهما لم يفترقا قبل القبض. ويحتمل أن يبطل إذا قلنا بلزوم العقد، وهو مذهب الشافعي؛ لأن العقد لم يبق فيه خيار قبل القبض، أشبه ما لو افترقا. والصحيح الأول، فإن الشرط التقابض في المجلس، وقد وجد، واشتراط التقابض قبل اللزوم تحكم

بغير دليل. ثم يبطل بما إذا تخaira قبل الصرف، ثم اضطرفا، فإن الصرف يقع لازما صحيحا قبل القبض، ثم يشترط القبض في المجلس.

(فصل) ولو صارف رجلا دينارا بعشرة دراهم، وليس معه إلا خمسة دراهم، لم يجوز أن يتفرقا قبل قبض العشرة كلها، فإن قبض الخمسة وافترقا، بطل الصرف في نصف الدينار، وهل يبطل فيما يقابل الخمسة المقبوضة؟ على وجهين بناء على تفريق الصفقة. وإن أراد التخلص، فسحا الصرف في النصف الذي ليس معه عوضه، أو يفسخان العقد كله، ثم يشتري منه نصف الدينار بخمسة، ويدفعها إليه ثم يأخذ الدينار كله، فيكون ما اشتراه منه له، وما بقى أمانة في يده، ثم يفترقان، ثم إذا صارفه بعد ذلك بالباقي له من الدينار، أو اشترى به منه شيئا، أو جعله سلما في شيء أو وهبه له جاز، وكذلك إن وكله فيه. ولو اشترى فضة بدينار ونصف، ودفع إلى البائع دينارين، وقال: أنت وكيل في نصف الدينار الزائد، صح. ولو صارفه عشرة دراهم بدينار، فأعطاه أكثر من دينار ليزن له حقه في وقت آخر، جاز، وإن طال، ويكون الزائد أمانة في يده، لاشيء عليه في تلفه. نص أحمد على أكثر هذه المسائل. فإن لم يكن مع أحدهما إلا خمسة دراهم، فاشترى بها نصف دينار، وقبض دينارا كاملاً ودفع إليه الدراهم، ثم اقترضها منه، فاشترى بها النصف الباقي، أو اشترى الدينار منه بعشرة ابتداءً، ودفع إليه الخمسة ثم اقترضها منه ودفعها إليه عوضاً عن النصف الآخر على غير وجه الحيلة، فلا باس.

(فصل) وإن باع مدّي تمر رديء بدرهم، ثم اشترى بالدرهم تمرًا جنيبًا، أو اشترى من رجل دينارًا صحيحًا بدراهم، وتقابضا، ثم اشترى منه بالدراهم قراضة من غير مواطأة، ولا حيلة، فلا بأس به. وقال ابن أبي موسى: (لا يجوز إلا أن يمضي إلى غيره لبيتاع منه، فلا يستقيم له، فيجوز أن يرجع إلى البائع فيبتاع منه). وقال أحمد، في رواية الأثرم: (بيعها من غيره أحب إليّ) قلت له: قال: (لم يعلمه أنه يريد أن يبيعها منه؟) فقال: (بيعها من غيره، فهو أطيب لنفسه وأحرى أن يستوفي الذهب منه، فإنه إذا ردها إليه لعله أن لا يوفيه الذهب، ولا يحكم الوزن، ولا يستقصي)، يقول: (هي ترجع إليه). قيل لأبي عبد الله: (فذهب ليشتري الدراهم بالذهب الذي أخذه منه من غيره، فلم يجدها، فرجع إليه؟) فقال: (إذا كان لا يبالي اشترى منه أو من غيره، فنعم). فظاهر أن هذا على وجه الاستحباب، لا الإيجاب). ولعل أحمد إنما أراد اجتناب المواطأة على هذا، ولهذا قال: (إذا كان لا يبالي اشترى منه أو من غيره، فنعم). وقال مالك: (إن فعل ذلك مرة، جاز، وإن فعله أكثر من مرة، لم يجز؛ لأنه يضارع الربا).

ولنا: ما روى أبو سعيد قال: جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني فقال له النبي ﷺ: «من أين هذا؟» قال بلال: كان عندنا تمر رديء، فبعت صاعين بصاع، ليطعم النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: «أوه عين الربا، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري، فبع التمر ببيع آخر ثم اشتر به».

وروى أيضاً أبو سعيد، وأبو هريرة: أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خيبر، فجاءه بتمر جنيب فقال: «أكل تمر خيبر هكذا؟» قال: لا والله. إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل، بع بالتمر الدراهم، ثم اشتر بالدراهم جنيباً». متفق عليهما. ولم يأمره أن يبيعه من غير من يشتري منه، ولو كان ذلك محرماً لبينه له، وعرفه إياه، ولأنه باع الجنس بغيره من غير شرط، ولا مواطأة، فجاز كما لو باعه من غيره، ولأن ما جاز من البياعات مرة، جاز على الإطلاق، كسائر البياعات، فأما إن تواطأ على ذلك، لم يجوز، وكان حيلة محرمة، وبه قال مالك، وقال أبو حنيفة، والشافعي: (يجوز، ما لم يكن مشروطاً في العقد).

ولنا: أنه إذا كان عن مواطأة كان حيلة، والحيل محرمة على ما سنذكره.

فصل: والحيل كلها محرمة، غير جائزة في شيء من الدين، وهو: أن يظهر عقداً مباحاً يريد به محرماً، مخادعة وتوسلاً إلى فعل ما حرم الله، واستباحة محظوراته، أو إسقاط واجب، أو دفع حق، ونحو ذلك. قال أيوب السخيتاني: (إنهم ليخادعون الله، كأنما يخادعون صبيّاً، لو كانوا يأتون الأمر على وجهه كان أسهل عليّ. فمن ذلك؛ ما لو كان مع رجل عشرة صحاح، ومع الآخر خمسة عشر مكسرة، فاقترض كل واحد منهما مامع صاحبه، ثم تباريا، توصلا إلى بيع الصحاح بالمكسرة متفاضلاً، أو باعه

الصحيح بمثلها من المكسرة متفاضلاً، ثم وهبه الخمسة الزائدة، أو اشترى منه بها أوقية صابون، أو نحوها ما يأخذه بأقل من قيمته، أو اشترى منه بعشرة إلاحبة من الصحيح مثلها من المكسرة، ثم اشترى منه بالحبة الباقية ثوباً بقيمته خمسة دنانير. وهكذا لو أقرضه شيئاً أو باعه سلعة بأكثر من قيمتها. أو اشترى منه سلعة بأقل من قيمتها توصلها إلى أخذ عوض عن القرض، فكل ما كان من هذا على وجه الحيلة فهو خبيث محرم). وبهذا قال مالك. وقال أبو حنيفة والشافعي: (ذلك كله وأشباهه جائز. إذا لم يكن مشروطاً في العقد). وقال بعض أصحاب الشافعي: (يكره أن يدخل في البيع على ذلك؛ لأن كل ما لا يجوز شرطه في العقد يكره أن يدخل عليه).

ولنا: أن الله تعالى عذب أمة بحيلة احتالوها، فمسخهم قردة، وسماهم معتدين، وجعل ذلك نكالاً وموعظة للمتقين؛ ليتعظوا بهم، ويمتنعوا من مثل أفعالهم، وقال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (١)، أي: لأمة محمد ﷺ. فروي أنهم كانوا ينصبون شباكهم للحيتان يوم الجمعة، ويتركونها إلى يوم الأحد، ومنهم من كان يحفر حفائر ويجعل إليها بحاري، فيفتحها يوم الجمعة، فإذا جاء السمك يوم السبت، جرى مع الماء في البحاري، فيقع في الحفائر، فيدعها إلى يوم الأحد، ثم يأخذها، ويقول: ما اصطدت يوم السبت، ولا اعتديت فيه. فهذه حيلة. وقال النبي ﷺ: «من

(١) سورة آل عمران، من الآية ١٣٨.

أدخل فرساً بين فرسين، وقد أمن أن يسبق، فهو قمار، ومن أدخل فرساً بين فرسين، وهو لا يأمن أن يسبق، فليس بقمار» رواه أبو داود، وغيره. فجعله قماراً مع إدخاله الفرس الثالث؛ لكونه لا يمنع معنى القمار، وهو كون كل واحد من المتسابقين لا ينفك عن كونه آخذاً، أو مأخوذاً منه، وإنما دخل صورة، تحيلاً على إباحة المحرم، وسائر الحيل مثل ذلك، ولأن الله تعالى إنما حرم المحرمات لمفسدتها، والضرر الحاصل منها.

٤ - نقول عن بعض علماء المذاهب الأربعة في حكم الربا بدار الحرب مع الأدلة والمناقشة منهم، وسؤال وجواب من محمد رشيد رضا.

أ - قال الكاساني:

وأما شرائط جريان الربا فمنها أن يكون البدلان معصومين، فإن كان أحدهما غير معصوم لا يتحقق الربا عندنا، وعند أبي يوسف: هذا ليس بشرط ويتحقق الربا.

وعلى هذا الأصل يخرج ما إذا دخل مسلم دار الحرب تاجراً فباع حريباً درهماً بدرهمين أو غير ذلك من سائر البيوع الفاسدة، في حكم الإسلام: أنه يجوز عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف: لا يجوز. وجه قول أبي يوسف: أن حرمة الربا كما هي ثابتة في حق المسلمين، فهي ثابتة في حق الكفار؛ لأنهم مخاطبون بالحرمت في الصحيح من الأقوال، فاشتراطه في البيع يوجب فساداً، كما إذا بايع المسلم الحربي المستأمن في دار الإسلام.

ولهما: أن مال الحربي ليس بمعصوم، بل هو مباح في نفسه إلا أن المسلم المستأمن، منع من تملكه من غير رضاه لما فيه من الغدر والخيانة، فإذا بذله باختياره ورضاه فقد زال هذا المعنى، فكان الأخذ استيلاء على مال مباح غير مملوك، وأنه مشروع مفيد للملك، كالاستيلاء على الخطب والحشيش، وبه تبين أن العقد ههنا ليس بتملك، بل هو تحصيل شرط التملك، وهو الرضا؛ لأن ملك الحربي لا يزول بدونه، وما لم يزل ملكه لا يقع الأخذ تملكاً، لكنه إذا زال، فالملك للمسلم يثبت بالأخذ والاستيلاء لا بالعقد فلا يتحقق الربا؛ لأن الربا اسم لفضل يستفاد بالعقد بخلاف المسلم إذا باع حربياً دخل دار الإسلام بأمان؛ لأنه استفاد العصمة بدخوله دار الإسلام بأمان، والمال المعصوم لا يكون محلاً للاستيلاء، فتعين التملك فيه بالعقد، وشرط الربا في العقد مفسد، وكذلك الذمي إذا دخل دار الحرب فباع حربياً درهما بدرهمين، أو غير ذلك من البيوع الفاسدة في الإسلام فهو على هذا الخلاف الذي ذكرنا؛ لأن ما جاز من بيع المسلمين جاز من بيع أهل الذمة، وما يبطل أو يفسد من بيع المسلمين يبطل أو يفسد من بيعهم إلا الخمر والخنزير على ما نذكر إن شاء الله تعالى.

ومنها: أن يكون البدلان متقومين شرعاً، وهو: أن يكونا مضمونين حقاً للعبد، فإن كان أحدهما غير مضمون حقاً للعبد لا يجري فيه الربا. وعلى هذا الأصل يخرج ما إذا دخل المسلم دار الحرب فباع رجلاً أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا درهماً بدرهمين، أو غير ذلك من

البيوع الفاسدة في دار الإسلام، أنه يجوز عند أبي حنيفة، وعندهما: لا يجوز؛ لأن العصمة وإن كانت ثابتة فالتقوم ليس بثابت عنده حتى لا يضمن نفسه بالقصاص ولا بالدية عنده، وكذا ماله لا يضمن بالإتلاف؛ لأنه تابع للنفس، وعندهما نفسه وماله معصومان متقومان، والمسألة تأتي في كتاب السير.

ولو دخل مسلمان دار الحرب فتبايعا درهما بدرهمين أو غيره من البيوع الفاسدة في دار الإسلام، لا يجوز؛ لأن مال كل واحد منهما معصوم متقوم فكان التملك بالعقد، فيفسد بالشرط الفاسد.

ولو أسلم الحربي الذي بايع المسلم ودخل دار الإسلام، أو أسلم أهل الدار: فما كان من ربا مقبوض أو بيع فاسد مقبوض فهو جائز ماضٍ، وما كان غير مقبوض يبطل؛ لقوله تعالى: ﴿تَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾^(١)، أمرهم سبحانه وتعالى بترك ما بقي من الربا، والأمر بترك ما بقي من الربا نهي عن قبضه، فكأنه تعالى قال: اتركوا قبضه، فيقتضي حرمة القبض.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «كل ربا في الجاهلية فهو موضوع تحت قدمي». والوضع: عبارة عن الخط والإسقاط وذلك فيما لم يقبض، ولأن بالإسلام حرم ابتداء العقد فكذا القبض بحكم العقد؛ لأنه تقرير العقد وتأكيده، فيشبه العقد فيلحق به، إذ هو عقد من وجه فيلحق بالثابت من

(١) سورة البقرة، الآية ٢٧٨.

كل وجه في باب الحرمات احتياطاً، ومتى حرم القبض لم يكن في بقاء العقد فائدة.

ومنها: أن لا يكون البدلان ملكاً لأحد المتبايعين، فإن كان لا يجري الربا. وعلى هذا يخرج العبد المأذون إذا باع مولاه درهمين بدرهمين، وليس عليه دين أنه يجوز، لأنه إذا لم يكن عليه دين فما في يده لمولاه، فكان البدلان ملك المولى، فلا يكون هذا بيعاً، فلا يتحقق الربا إذ هو مختص بالبياعات.

وكذلك المتعاضدان إذا تبايعا درهماً بدرهمين يجوز؛ لأن البدل من كل واحد منهما مشترك بينهما، فكان مبادلة ماله بماله، فلا يكون بيعاً ولا مبادلة حقيقة. وكذلك الشريكان، شركة العنان إذا تبايعا درهماً بدرهمين من مال الشركة جاز لما قلنا.

ولو تبايعا من غير مال الشركة لا يجوز؛ لأنهما في غير مال الشركة أجنبيان. ولو كان على العبد المأذون دين فباعه مولاه درهماً بدرهمين لا يجوز بالإجماع. أما عند أبي حنيفة رحمه الله فظاهر؛ لأن المولى لا يملك كسب عبده المأذون المديون عندهم فلم يجتمع البدلان في ملك واحد، وعندهما وإن كان يملك لكن ملكاً محجوراً عن التصرف فيه؛ لتعلق حق الغرماء به، فكان المولى كالأجنبي عنه. وكذلك المولى إن عاقد مكاتبه عقد الربا لم يجز؛ لأن المكاتب في حق الاكتساب ملحق بالأحرار؛ لانقطاع تصرف المولى عنه فأشبهه الأجانب.

وأما إسلام المتبايعين فليس بشرط لجريان الربا، فيجري الربا بين أهل الذمة، وبين المسلم والذمي؛ لأن حرمة الربا ثابتة في حقهم؛ لأن الكفار مخاطبون بشرائع هي حرمت إن لم يكونوا مخاطبين بشرائع هي عبادات عندنا. قال الله تعالى: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ (١).

وروي أن رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس هجر: «إما أن تذرُوا الربا، أو تأذنوا بحرب من الله ورسوله». وهذا في نهاية الوعيد فيدل على نهاية الحرمة، والله سبحانه وتعالى أعلم (٢).

ب - قال: (ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب)

خلافاً لأبي يوسف رحمه الله، والشافعي رحمه الله: لهما الاعتبار بالمستأمن منهم في دارنا. ولنا: قوله عليه الصلاة والسلام: «لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب»، ولأن ما لهم مباح في دارهم فبأي طريق أخذه المسلم، أخذ مالاً مباحاً إذا لم يكن منه غدر بخلاف المستأمن منهم؛ لأن ماله صار محظوراً بعقد الأمان.

(قال) أي القدوري في مختصره: (ولا ربا بين المولى وعنده؛ لأن العبد وما في يده ملك مولاه فلا يتحقق الربا وهذا) أي: عدم كون الربا بين المولى وعنده (إذا كان) أي: العبد (مادوناً له) في التجارة ولم يكن عليه دين، أما إذا كان عليه دين لا يجوز بالاتفاق؛ لأن ما في يده ليس ملك

(١) سورة النساء، من الآية ١٦١.

(٢) بدائع الصنائع ٣١٢٧.

المولى عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما (تعلق به) أي بما في العبد (حق الغرماء فصار) أي: العبد (كأجنبي) من مولاه (فيتحقق الربا كما يتحقق) أي: الربا (بينه) أي: بين المولى (وبين مكاتبه)؛ لأن المكاتب صار كالحُرّ يداً، أو تصرفاً في كسبه، فيجري الربا بينه وبين مولاه، كما يجري بينه وبين غيره.

(قال) أي القدوري رحمه الله: (ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب) أي: ولا رباً أيضاً بين المسلم الذي دخل دار الحرب بأمان وباع درهما بدرهمين، وكذا إذا باع خمراً، أو خنزيراً، أو ميتة، أو قامرهم، وأخذ المال كل ذلك يحل له إذا كان في دار الحرب، عند أبي حنيفة، ومحمد، (خلافاً لأبي يوسف، والشافعي، رضي الله عنهما) ومالك وأحمد. (لهما) أي: لأبي يوسف والشافعي: (الاعتبار بالمستأمن منهم في دارنا) يعني: المستأمن من أهل الحرب الذي دخل دارنا بأمان تجري الربا بينه وبين المسلم، فكذاك بجامع تحقق الفضل الحالي عن العرض المستحق بعقد البيع.

(ولنا قوله عليه الصلاة والسلام) أي قول النبي ﷺ: «لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب»، هذا حديث غريب ليس له أصل مسند. وقال الكاكي: (ولنا الحديث المذكور في المتن). وفي المبسوط عن مكحول عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ربا بين المسلم.. الحديث». وهذا الحديث وإن كان مرسلًا فمكحول ثقة، والمرسل من مثله مقبول. وقال الأكملي:

(ولأبي حنيفة، ومحمد رحمه الله ما روى مكحول.. إلى آخره) ثم قال: (ذكره محمد بن الحسن وذكره الأترازي كذا) ثم قال: (كذا في شرح أبي نضر) قلت: أسند البيهقي في المعرفة في كتاب السير عن الشافعي رضي الله عنه قال: قال أبو يوسف رحمه الله: (إنما قال أبو حنيفة رضي الله عنه هذا؛ لأن بعض النسخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا ربا بين أهل الحرب» أظنه قال: «وأهل الإسلام»، قال الشافعي رضي الله عنه: (هذا ليس بثابت ولا حجة فيه). انتهى.

قلت: لا نسلم عدم ثبوته؛ لأن جلالة قدر الإمام لا تقتضي أن يجعل لنفسه مذهباً من غير دليل واضح. وأما قوله: (ولا حجة فيه) فبالنسبة إليه؛ لأن مذهبه عدم العمل بالمرسلات، إلا مرسل سعيد بن المسيب، والمرسل عندنا حجة على ما عرف في موضعه، والله أعلم.

(ولأن ما لهم) أي: مال أهل الحرب (مباح في دارهم)؛ لأنه غير معصوم، هو أصل الإباحة (فبأي طريق أخذ المسلم مالاً مباحاً إذا لم يكن فيه) أي: في أخذه (غدر)؛ لأن الغدر حرام (بخلاف المستأمن منهم)، هذا جواب عن قياس أبي يوسف والشافعي رضي الله عنهما تقريره ما قاله بقوله: (لأن ماله) أي: من المستأمن (صار محظوراً) أي: ممنوعاً أخذه (بعقد الأمان)، ولهذا لا يحل تناوله بعد انقضاء المدة، وفي الحِجَى في الكناية: مستأمن هنا باشر مسلماً أو ذمياً في دارهم أو من أسلم هناك شيئاً من العقود التي لا تجوز فيما بيننا؛ كالربويات، وبيع الميتة، جاز عندهما.

خلفاً لأبي يوسف والأئمة الثلاثة، والله أعلم.

ج - قال في تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار والتعليق عليه رد

المحتار:

(ولا بين حربي ومسلم) مستأمن ولو بعقد فاسد أو قمار (ثمة)؛ لأن ماله ثمة مباح، فيحل برضاه مطلقاً بلا عذر خلفاً للثاني. والثلاثة (و) حكم (من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر كحربي) فللمسلم الربا معه خلفاً لهما؛ لأن ماله غير معصوم فلو هاجر إلينا ثم عاد إليهم فلا ربا اتفاقاً جوهرية:

قلت: ومنه يعلم حكم من أسلم ثمة ولم يهاجراً.

الزائد بلا عوض وهو عين الربا تأمل (قوله: ولا بين حربي ومسلم مستأمن) احتراز بالحربي عن المسلم الأصلي والذمي، وكذا عن المسلم الحربي إذا هاجر إلينا ثم عاد إليهم، فإنه ليس للمسلم أن يراي معه اتفاقاً كما يذكره الشارح، ووقع في البحر هنا غلط حيث قال: وفي المجتبى مستأمن منا باشر مع رجل مسلماً كان أو ذمياً في دراهم، أو من أسلم هناك شيئاً من العقود التي لا تجوز فيما بيننا كالربويات ويبيع الميتة جاز عندهما، خلفاً لأبي يوسف فإن مدلوله جواز الربا بين مسلم أصلي مع مثله أو مع ذمي هنا وهو غير صحيح لما علمته من مسألة المسلم الحربي، والذي رأيته في المجتبى هكذا مستأمن من أهل دارنا مسلماً كان أو ذمياً في دراهم، أو من أسلم هناك باشر معهم من العقود التي لا تجوز الخ. وهي

عبارة صحيحة فما في البحر تحريف فتنبه قوله: (ومسلم مستأمن) مثله الأسير لكن له أخذ ما لهم ولو بلا رضاهم كما مر في الجهاد، قوله: ولو بعقد فاسد) أي ولو كان الربا بسبب عقد فاسد من غير الأموال الربوية كبيع بشرط، كما حققناه فيما مر، وأعم منه عبارة المجتبى المذكورة، وكذا قول الزيلعي، وكذا إذا تبايعا فيها بيعاً فاسداً، قوله: (ثمة) أي في دار الحرب قيد به؛ لأنه لو دخل دارنا بأمان فباع منه مسلم درهما بدرهمين، لا يجوز اتفاقاً عن مسكين. قوله: (لأن ماله ثمة مباح) قال في فتح القدير: لا يخفى أن هذا التحليل إنما يقتضي حل مباشرة العقد إذا كانت الزيادة ينالها المسلم، والربا أهم من ذلك إذ يشمل ما إذا كان الدرهمان أي في بيع درهم بدرهمين من جهة المسلم ومن جهة الكافر. وجواب المسألة بالحل عام في الوجهين، وكذا القمار قد يفضي إلى أن يكون مال الخاطر للكافر بأن يكون الغلب له، فالظاهر أن الإباحة بقيد نيل المسلم الزيادة، وقد ألزم الأصحاب في الدرس أن مرادهم من حل الربا والقمار ما إذا حصلت الزيادة نظراً إلى العلة، وإن كان إطلاق الجواب خلافه، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب أ.هـ.

قلت: ويدل على ذلك ما في السير الكبير وشرحه حيث قال: وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان، فلا بأس بأن يأخذ منهم أموالهم بطيب أنفسهم بأي وجه كان؛ لأنه إنما أخذ المباح على وجه عري عن الغدر فيكون ذلك طيباً له، والأسير والمستأمن سواء، حتى لو باعهم درهما

بدرهمين أو باعهم ميتة بدارهم، أو أخذ مالا منهم بطريق القمار فذلك كله طيب له. أ.هـ ملخصاً.

فانظر كيف جعل موضوع المسألة الأخذ من أموالهم برضاهم، فعلم أن المراد من الربا والقمار في كلامهم ما كان على هذا الوجه، وإن كان اللفظ عاماً؛ لأن الحكم يدور مع علته غالباً قوله: (مطلقاً) أي ولو بعقد فاسد. قوله: (بلا عذر)؛ لأنه لما دخل دراهم بأمان، فقد التزم أن لا يغدرهم، وهذا القيد لزيادة الإيضاح؛ لأن ما أخذه برضاهم لا غدر فيه. قوله: (خلفاً للثاني) أي أبي يوسف، وخلافه في المستأمن دون الأسير. قوله: (والثلاثة) أي الأئمة الثلاثة. قوله: (لأن ماله غير معصوم) العصمة الحفظ والمنع، وقال في الشرنبلالية: لعله أراد بالعصمة التقوم أي لا تقوم له، فلا يضمن بالإتلاف، لما قال في البدائع معللاً لأبي حنيفة؛ لأن العصمة وإن كانت ثابتة، فالتقوم ليس بثابت عنده حتى لا يضمن بالإتلاف، وعندهما نفسه وماله معصومان متقومان أ.هـ.

(قوله: فلا ربا اتفاقاً) أي لا يجوز الربا معه فهو نفى بمعنى النهي، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ﴾^(١) فافهم. قوله: (ومنه يعلم... الخ) أي يعلم مما ذكره المصنف مع تعليله أن من أسلماً ثمة ولم يهاجراً لا يتحقق الربا بينهما أيضاً. كما في النهر عن الكرماني، وهذا يعلم بالأولى (قوله: إلا في هذه الست مسائل) أولها السيد مع عبده وآخرها من أسلماً

(١) سورة البقرة، من الآية ١٩٧.

ولم يهاجرا، وحقه أن يقول المسائل بالتعريف، والله سبحانه أعلم^(١)
د - جاء في المدونة الكبرى ما نصه في الربا بين المسلم والحربي
وبيع المجوسي من النصراني:

قلت: هل سمعت مالكا يقول: بين المسلم إذا دخل بلاد الحرب وبين
الحربي ربا؟ (قال): لم أسمع من مالك شيئا، ولا أرى للمسلم أن يعمد
لذلك^(٢).

وفي مقدمات ابن رشد: (فصل) فإن فات البيع فليس له إلا رأس ماله
قبض الربا أو لم يقبضه، فإن كان قبضه رده إلى صاحبه، وكذلك من أربى
ثم تاب فليس له إلا رأس ماله، وما قبض من الربا وجب عليه أن يرده إلى
من قبضه منه، فإن لم يعلمه تصدق به عنه؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ
تُبْتِغُوا فَكُمُ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ.. الْآيَةَ﴾^(٣)، وأما من أسلم وله ربا
فإن كان قبضه فهو له؛ لقول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ
فَأَنْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾^(٤)، ولقول ﷺ: «من أسلم على شيء فهو له»،
وأما إن كان الربا لم يقبضه فلا يحل له أن يأخذه، وهو موضوع عن الذي
هو عليه ولا خلاف في هذا أعلمه؛ لقول الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ
ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٥). نزلت هذه

(١) حاشية ابن عابدين ٥ / ١٨٦ .

(٢) المدونة الكبرى للإمام مالك وبها مشه مقدمات ابن رشد - الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية ٧٩/٣ .

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٧٩ .

(٤) سورة البقرة، من الآية ٢٧٥ .

(٥) سورة البقرة، من الآية ٢٧٨ .

الآية في قوم أسلموا، ولهم على قوم أموال من ربا كانوا أربوه عليهم، وكانوا قد اقتضوا بعضه منهم وبقي بعضه، فعفا الله لهم عما كانوا اقتضوه وحرم عليهم اقتضاء ما بقي منه، وقيل: نزلت في العباس بن عبدالمطلب ورجل من بني المغيرة كانا يسلفان في الربا فجاء الإسلام ولهما أموال عظيمة في الربا فأنزل الله الآية بتحريم اقتضاء ما كان بقي لهما من الربا، وقال رسول الله ﷺ في خطبته في يوم عرفة في حجة الوداع: «ألا إن كل ربا كان في الجاهلية فهو موضوع، وأول ربا يوضع ربا العباس بن عبدالمطلب».

(فصل) وفي هذا ما يدل على إجازة الربا مع أهل الحرب في دار الحرب على ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف؛ لأن مكة كانت دار حرب، وكان بها العباس بن عبدالمطلب مسلماً، إما من قبل بدر على ما ذكره أبو إسحاق من أنه اعتذر إلى النبي عليه الصلاة والسلام لما أسير يوم بدر، وأمره أن يفتدي فقال له: إني كنت مسلماً ولم أخرج لقتالكم إلا كرها، فقال له النبي عليه الصلاة والسلام: «أما ظاهر أمرك فقد كان علينا، فافد نفسك»، أو من قبل فتح خيبر إن لم يصح ما ذكره أبو إسحاق على ما دل عليه حديث الحجاج بن علاط من إقراره للنبي عليه الصلاة والسلام بالرسالة وتصديقه ما وعده الله به. وقد كان الربا يوم فتح خيبر محرماً على ما روي أن رسول الله ﷺ أتى بقلادة وهو يخبر من غنائمها فيها ذهب وخرز فأمر بالذهب الذي في القلادة فنزع وبيع وحده، وقال: «الذهب بالذهب وزنا بوزن». فلما لم يرد رسول الله ﷺ ما كان

من رباه بعد إسلامه؛ إما من قبل بدر وإما من قبل فتح خيبر إلى أن ذهب
الجاهلية بفتح مكة، وإنما وضع منه ما كان قائماً بما لم يقبض دل ذلك على
إجازته إذا حكم له بحكم ما كان من الربا قبل تحريره، وبحكم الربا بين أهل
الذمة والحريين إذا أسلموا، وبحديث الحجاج بن علاط الذي دل على أن
العباس كان مسلماً حين فتح خيبر، هو ما روى أنس بن مالك أنه قال للنبي
عليه الصلاة والسلام حين فتح خيبر: إن لي بمكة أهلاً وقد أردت أن آتيهم
فإن أذنت لي أن أقول فعلت، فأذن له رسول الله ﷺ في ذلك، فأتى مكة
وأشاع بها أن أصحاب محمد قد استيبحوا وأني جئت لأخذ مالي فأبتاع
من غنائمهم، ففرح بذلك المشركون، واختفى من كان بها من المسلمين،
فأرسل العباس بن عبدالمطلب غلامه إلى الحجاج يقول له: ويحك ما جئت
به فما وعد الله به رسوله خير مما جئت به، فقال له: اقرأ على أبي الفضل
السلام وقل له: ليخل لي بيتا فإن الخبر على ما يسر، فلما أتاه الغلام بذلك
قام إليه فقبل ما بين عينيه، ثم أتاه الحجاج بن علاط فخلى به في بعض
بيوته، وأخبره أن رسول الله ﷺ قد فتحت عليه خيبر وجرت فيها سهام
المسلمين واصطفى رسول الله منها صفة لنفسه، وأن رسول الله أباح له
أن يقول ماشاء فيستخرج ماله، وسأله أن يكتم ذلك عليه ثلاثاً حتى يخرج
ففعل، فلما أخبر بذلك بعد خروجه فرح المسلمون ورجع ما كان بهم من
المقت على المشركين، والحمد لله رب العالمين. نقلت الحديث بالمعنى
واختصرت منه الحديث لطوله، وبالله التوفيق.

واحتج الطحاوي لإجازة الربا مع أهل الحرب في دار الحرب بحديث النبي عليه الصلاة والسلام: «أيما دار قسمت في الجاهلية فهو على قسم الجاهلية» الحديث. وإنما اختلف أهل العلم فيمن أسلم وله ثمن خمر أو خنزير لم يقبضه، فقال أشهب والمخزومي: (هو له حلال بمنزلة ما لو كان قبضه). وقال ابن دينار وابن أبي حازم: (يسقط الثمن عن الذي هو عليه كالربا) وأكثر قول أصحابنا على قول أشهب والمخزومي^(١).

هـ - قال النووي: (فرع الربا يجري في دار الحرب جريانه في دار الإسلام). وبه قال مالك، وأحمد، وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، وعن أبي حنيفة: أن الربا في دار الحرب إنما يجري بين المسلمين المهاجرين، فأما بين الحريين وبين مسلمين لم يهاجرا أو أحدهما فلا ربا، وقال: (إن الذميين إذا تعاقدوا عقد الربا في دار الإسلام فسخ عليهما). فالاعتبار عنده بالدار، وعندهما الاعتبار بالعاقدة، فإذا أربى الذي في بلاد الإسلام من الذمي لم يفسخ، كذا قال القفال في شرح التلخيص قال: (وهكذا سائر البياعات الفاسدة). والله أعلم.

واحتج أبو حنيفة رضي الله عنه بحديث مكحول أن النبي ﷺ قال: «لاربا بين مسلم وحربي في دار الحرب»، وبأن أموال أهل الحرب مباحة للمسلم بغير عقد، فالعقد أولى، ودليلنا عموم الأدلة المحرمة للربا؛ لأن كل ما كان حراماً في دار الإسلام كان حراماً في دار الشرك، كسائر الفواحش

(١) المدونة الكبرى - للإمام مالك، ومعها كتاب المقدمات لابن رشد - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٤هـ بالمطبعة الخيرية ج ٣ حاشية ص (٢٣-٣٩).

والمعاصي، ولأنه عقد فاسد فلا يستباح به المعقود عليه كالتكاح.

قلت: وهذا الاستدلال إن كان أبو حنيفة يوافق على فساده في دار الحرب فلا دليل عنده، وأما حديث مكحول فمرسل إن صح الإسناد إلى مكحول، ثم هو محتمل لأن يكون نهياً فيكون المقصود به تحريم الربا بين المسلم والحربي كما بين المسلمين، واعتضد هذا الاحتمال بالعمومات، وأما استباحة أموالهم إذا دخل إليهم بأمان فممنوعة، فكذا بعقد فاسد، ولو فرض ارتفاع الأمان لم يصح الاستدلال؛ لأن الحربي إذا دخل دار الإسلام يستباح ماله بغير عقد، ولا يستباح بعقد فاسد، ثم ليس كل ما استباح بغير عقد استباح بعقد فاسد، كالفروج تستباح بالسيبي ولا تستباح بالعقد الفاسد.

ومما استدلوا به على أنه لا ربا في دار الحرب أن العباس بن عبد المطلب كان مسلماً قبل فتح مكة، فإن الحجاج بن علاط لما قدم مكة عند فتح خيبر واجتمع به في القصة الطويلة المشهورة دل كلام العباس على أنه مسلم حينئذ، ثم إن النبي ﷺ قال يوم الفتح: «وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب»، فدخل في ذلك الربا الذي من بعد إسلامه إلى فتح مكة، فلو كان الربا الذي بين المسلم والحربي موضوعاً لكان ربا العباس موضوعاً يوم أسلم.

والجواب: أن العباس كان له ربا في الجاهلية من قبل إسلامه فيكفي حمل اللفظ عليه، وليس ثم دليل على أنه بعد إسلامه استمر على الربا، ولو

سلم استمراره عليه لم يكن فيه حجة؛ لأنه قد لا يكون عالماً بتحريمه، فأراد النبي ﷺ إنشاء هذه القاعدة وتقريرها من يومئذ. (١)

وسئل هل يجوز للمسلم أخذ الربا من الحربي ويقرر عليه في المعاملات وبالتطفيف وغيره، وما المراد من الحربي وما علامته؟

(فأجاب) بأن الذي صرح به أئمتنا أن العقد مع الحربي بالاختيار كهو مع المسلم، فلا بد من حل ما أخذه المسلم منه بعقد أن توجد جميع شروط البيع فيه، وإلا لم يحل له أكله ولا التصرف فيه فعلم أنه لا يجوز أخذ الربا منه ولا التطفيف في كيل أو وزن، ومن فعل ذلك عزر عليه التعزير الشديد، والمراد بالحربي: الكافر الذي ليس له أمان بنحو عقد جزية أو تأمين مسلم بشروطها المعروفة في كتب الفقه (٢).

و - (فصل) ويحرم الربا في دار الحرب، كتحريمه في دار الإسلام. وبه قال مالك، والأوزاعي، وأبو يوسف، والشافعي، وإسحاق. وقال أبو حنيفة: (لا يجري الربا بين مسلم وحربي في دار الحرب). وعنه في مسلمين أسلما في دار الحرب: (لاربا بينهما). لما روى مكحول عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ربا بين المسلمين وأهل الحرب في دار الحرب». ولأن أموالهم مباحة، وإنما حظرها الأمان في دار الإسلام، فما لم يكن كذلك كان مباحاً.

(١) المجموع شرح المذهب ١٠ / ٤٣٨.

(٢) الفتاوى الكبرى الفقهية ٢ / ٢٣٨.

ولنا: قول الله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(١) وقوله: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾^(٣)، وعموم الأخبار يقتضي تحريم التفاضل. وقوله «من زاد أو ازداد فقد أربى» عام. وكذلك سائر الأحاديث. ولأن ما كان محرماً في دار الإسلام كان محرماً في دار الحرب، كالربا بين المسلمين، وخبرهم مرسل لا نعرف صحته، ويحتمل أنه أراد النهي عن ذلك، ولا يجوز ترك ما ورد بتحريمه القرآن، وتظاهرت به السنة، وانعقد الإجماع على تحريمه بخبر مجهول، لم يرد في صحيح، ولا مسند، ولا كتاب موثق به، وهو مع ذلك مرسل محتمل. ويحتمل أن المراد بقوله: «لأربا» النهي عن الربا، كقوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٤)، وما ذكره من الإباحة منتقض بالحربي إذا دخل دار الإسلام، فإن ماله مباح إلا فيما حظره الأمان، ويمكن حمله بين المسلمين على هبة التفاضل، وهو محرم بالإجماع فكذا ههنا^(٥).

ز - أموال أهل الحرب:-

من صاحب الإمضاء مدير جريدة الوفاق ببيتزرغ - جاوا: محمد بن

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٧٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٧٥.

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٧٨.

(٤) سورة البقرة، من الآية ١٩٧.

(٥) المغني / ٤ / ٣٩.

محمد سعيد الفتية. بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله وحده .

ما قول السيد البار بالمسلمين، والرشيد الحريص على أحكام رب العالمين، في فتوى بعض العلماء: بحل أموال أهل الحرب فيما عدا السرقة والخيانة ونحوها مما كان برضاهم وعقودهم، فهو حل لنا مهما يكن أصله حتى الربا الصريح!؟

أليست هذه الفتوى وأمثالها الضربة القاضية على جميع ما حرمه الله، والتعدي على الحدود التي لم يستثن منها اضطراراً ولا عذراً لفاعل؟ الشرك والكفر بغير إكراه، والقتل عمداً، وفي القصاص (كذا) والسرقة والربا ونحو ذلك، لا كالخمر والميتة والدم ونحوها للمضطر، وتأجيل بعض العبادات لعذر، كما بينه الشارع مع بقاء الحرمة والحكم والقضاء والكفارة إلا في الخطأ والنسيان، عدا ما استثناه منهما كما هو الحق المنصوص به في كتاب الله المؤيد بالتواتر والحق المهيمن بالإجماع والتواطىء!! أفتونا بما أمر الله به أن يوصل؟

ج - أصل الشريعة الإسلامية أن أموال أهل الحرب مباحة لمن غلب عليها وإحرازه بأي صفة كان الإحراز، إلا أن الفقهاء خصصوا هذا العموم بما ورد في الشريعة من التشديد في تحريم الخيانة، فقالوا: إن المسلم لا يكون خائناً في حال من الأحوال، فإذا ائتمنه أي إنسان وإن كان حريياً على مال وجب عليه حفظ الأمانة وحُرِّمت عليه الخيانة، فإذا كان الأصل في مال الحربي أنه غنيمة لمن غنمه بالقهر أو بالحيلة أو بكل وسيلة ما عدا الخيانة أفلا

يكون حله أولى إذا أخذه المسلم برضاه، ولو بصورة العقود الباطلة في دار الإسلام بين المسلمين والخاضعين لحكمهم من غيرهم؟

إنه لم يظهر لي أدنى وجه لقياس حل سائر المحرمات كالكفر والخمر والميتة، وهي من المحرمات لذاتها في دار الإسلام ودار الحرب على مال الحربيين المباح في أصل الشريعة، إذ الأصل في القياس أن يلحق الشيء بمثله في علة الحكم لا بضده.

هذا وإن الربا الذي حرمه الله تعالى في دار الإسلام، وكذا في دار الحرب بين المسلمين إن وجدوا فيها، هو نوع من أنواع أكل المال المحترم بالباطل، وأخذ المال من صاحبه برضاه واختياره ليس من أكله بالباطل، والمضطر إلى أخذ المال بالربا لا يعطي الزيادة برضاه واختياره، والشرع لم يجعل له حقاً بأخذها فكانت حراماً؛ لأنها من قبيل الغصب على كونها بدون مقابل، ولذلك عللت في نص القرآن بأنها ظلم إذ قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^(١)، وظلم الحربي غير محرم؛ لأنه جزاء على ظلمه فإنه لا يكون إلا أشد ظلماً من المسلم؛ لأنه يخون والمسلم لا يخون، ولأن المسلم يمنع دينه من أعمال في الحرب، ومع أهل الحرب لا يمنع الكافر دينه منها، كقتل غير المقاتلين والتمثيل بالقتلى وغير ذلك مما هو معروف في الإسلام، ونرى غير المسلمين يرتكبونه، حتى في البلاد التي جعلوها تحت حكمهم لا المحاربة لهم فقط،

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٧٩.

والمسلمون يساؤون غيرهم ممن يدخل تحت حكمهم بأنفسهم.

على أن المسلم في دار الإسلام يجوز له أن يقضي دأئه دينه بأفضل مما أخذ منه إذا كان بمحض اختياره، وقد قضى النبي ﷺ من كان اقترض منه بغيراً بسنّ فوق سنّ بغيره، كما في الصحيحين. ولو كان ذلك مشروطاً لكان ربا. قال أبو هريرة كما في البخاري: أن رجلاً تقاضى رسول الله ﷺ فأغلظ له، فهم به أصحابه، فقال: «دعوه، فإن لصاحب الحق مقالا، واشتروا له بغيراً فأعطوه إياه» فقالوا: لا نجد إلا أفضل من سنّه، فقال: «اشتروه فأعطوه إياه فإن خيركم أحسنكم قضاء». وما رواه الحارث عن علي: «كل قرض جر منفعة فهو ربا» فسنده ضعيف، بل قالوا: إنه ساقط، فإن راويه سوار بن مصعب متروك يروي المنكر، بل اتهم برواية الموضوعات.

لولا كتاب خاص شرح لنا فيه صديقنا السائل سبب سؤاله لما فهمنا قوله فيه: إن تلك الفتوى ضربة قاضية على جميع ما حرّمه الله تعالى. فقد كتب إلينا: إن بعض المستمسكين بحبل الدين في جاوه قد استنكروا الفتوى المسؤول عنها؛ لأنهم فهموا منها أن استحلال الربا في دار الحرب يفضي إلى استحلال سائر المعاصي؛ كالزنا واللواط والقتل وغير ذلك فيها أو مطلقاً. وهذا سوء فهم منهم، فإن الفتوى ليست في استحلال الربا مطلقاً كما تقدم. ولا يخفى على أحد منهم أن حرمة سفك الدم بغير حق أشد من حرمة أخذ المال بغير حق، فهل يقيسون إذاً إباحة قتل المحارب على

إباحة قتل المسالم من مسلم وذمي ومعاهد؟ ولدار الحرب أحكام أخرى تخالف أحكام دار الإسلام منها عدم إقامة الحدود فيها.

ونقول لهم من جهة أخرى: إذا أقام المسلم في غير دار الإسلام فهل يدعون أن الله تعالى يأمره بأن يدفع لأهلها كل ما يوجبه عليه قانون حكومتها من مال الربا وغيره -ولا مندوحة له عن ذلك- ويحرم عليه أن يأخذ منهم ما يعطونه إياه بحكم ذلك القانون من ربا وغيره برضاهم واختيارهم؟ أعني هل يعتقدون أن الله تعالى يوجب على المسلم أن يكون عليه الغرم من حيث يكون لغيره الغنم، أي يوجب عليه أن يكون مظلوماً مغبوناً؟

إن تحريم الربا من الأحكام المعقولة المعنى لامن التعبديات، وما حرم الله تعالى شيئاً إلا لضرره على عباده الخاضعين لشرعه، وقد علل تحريم الربا في نص القرآن: بأنه ظلم من حيث أنه استغلال لضرورة الفقير الذي لا يجد قوته أو ضرورته إلا بالاقتراض. والقرآن إنما حرّم الربا الذي كان معهوداً بين الناس في الجاهلية، وهو الربا المضاعف كما تراه في تفسير ابن جرير وغيره من كتب التفسير المأثور:- ومنه قول ابن زيد -زيد أحد علماء الصحابة الأعلام وابنه من رواية التفسير المأثور: إنما كان الربا في الجاهلية في التضعيف وفي السن: يكون للرجل على الرجل فضل دين فيأتيه إذا حل الأجل فيقول: تقضيني أو تزيدني..؟ فإذا كان عنده شيء يقضيه قضي، وإلاحوّله إلى السن التي فوق ذلك، إن كانت ابنة مخاض (أي في

السنة الثانية) يجعلها ابنة لبون (أي في السنة الثالثة) ثم حقة (أي ابنة السنة الرابعة)، ثم جذعة (في الخامسة)، ثم ربا عيا (وهو ما ألقى رباعيته ويكون في السنة السادسة)، ثم هكذا إلى فوق، وفي العين (أي الذهب والفضة يأتيه فإن لم يكن عنده أضعفه في العام القابل، فإن لم يكن عنده أضعفه أيضاً، فتكون مائة فيجعلها إلى قابل مائتين، فإن لم يكن عنده جعلها أربعمائة، يضعفها له كل سنة أو يقضيه أ.هـ من تفسير آية آل عمران).

وضرر هذا عظيم، وهو قسوة تحرمها الآن جميع القوانين، ثم أوجب القرآن على التائب منه أخذ رأس المال فقط. وذكر ابن حجر المكي في الزواج: أن ربا الجاهلية كان الإنساء فيه بالشهور، والذي يسمى في عرف المحدثين بربا النسيئة، وفيه ورد حديث: «لاربا إلا في النسيئة» رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أسامة بن زيد مرفوعاً، ورواه مسلم عن ابن عباس عنه بلفظ: «إنما الربا في النسيئة»، وما صح من النهي عن ربا الفضل في الحديث فلسد الذريعة كما نص عليه المحققون.

وإننا قد فصلنا القول في مسألة الربا في التفسير وغيره من قبل، فلا نعود إليها هنا، وإنما غرضنا بيان أن تلك الفتوى ليس فيها خطر على التوحيد ولا تقتضي تحليل شيء من المحرمات، ومن لا يطمئن قلبه للعمل بها فلا يعملن بها^(١)

(١) فتاوى محمد رشيد رضا ٥/ ١٩٧٤-١٩٧٨.

خامساً - نذكر فيما يلي المادة التاسعة من نظام التوفير والادخار لموظفي الشركة السعودية الموحدة للكهرباء بالمنطقة الوسطى. والفقرات (ج، د، هـ) من النقاط البارزة في نظام التوفير والادخار لموظفي الشركة السعودية الموحدة للكهرباء بالمنطقة الشرقية، وما جاء في عوائد ومميزات العمل في أرامكو للسعوديين مع التعليق على ذلك.

أ - المادة التاسعة يؤدي الصندوق للعامل، أو لورثته الذي انتهى اشتراكه قبل خمس سنوات من تاريخ اشتراكه، مجموع ما ادخره من أموال أثناء مدة اشتراكه، فإذا كانت مدة اشتراك العامل في الصندوق أكثر من خمس سنوات وأقل من عشر سنوات، يؤدي الصندوق للعامل أو لورثته مجموع ما ادخره من أموال أثناء مدة اشتراكه مضافاً إليها ٥٠٪ من مجموع هذه الأموال، أما إذا بلغت مدة اشتراك العامل في الصندوق عشر سنوات فأكثر، فيؤدي الصندوق له أو لورثته مجموع ما ادخره من أموال عن مدة اشتراكه مضافاً إليها ١٠٠٪ من مجموع مدخراته لدى الصندوق^(١).

ب - الفقرات ج، د، هـ من نظام الادخار لشركة الكهرباء السعودية بالمنطقة الشرقية:

ج - تدفع الشركة كل شهر مبلغاً يساوي ١٠٠٪ من المبلغ يدخره

(١) دفع الشركة خمسين في المائة بالنسبة لما حسنته عليه مضافاً لما حسنته عليه، وذلك إذا بلغ في الخدمة أكثر من خمس سنوات وأقل من عشر، وكذلك دفعها مائة في المائة، مضافاً إلى ما حسنته عليه من مرتبه إذا بلغ أكثر من عشر سنوات، هذا من ربح الفضل والنسأ، وهو واضح.

المشترك.

د - تضيف الشركة إلى حساب المشترك في (١) محرم من كل سنة مبلغاً يعادل ٦٪ من حسابه مقابل المكاسب.

هـ - تصبح مساهمات الشركة والمكاسب على هذه المساهمات مستحقة إلى المشترك كما يلي:

١ - ٥٠٪ بعد إكمال ستين شهراً.

٢ - ١٠٠٪ بعد إكمال مائة وعشرين شهراً من الاشتراك في

النظام (١)

- جاء في عوائد ومميزات العمل في أرامكو للسعوديين.

وضعت أرامكو هذا النظام منذ زمن طويل بقصد تشجيع موظفيها السعوديين على ادخار جزء من رواتبهم بشكل منتظم، ويتوقف هذا الجزء على رغبة الموظف الخاصة، وهو يتراوح بين ١ و ١٠ في المائة من الراتب الشهري للموظف. وهذا المبلغ الذي لا يشكل عبئاً على الموظف يصبح رصيلاً معتبراً بعد بضع سنوات إذا أنه ينمو باستمرار من ناحية الموظف وتزيد أرامكو فيه باستمرار أيضاً، وبنسب متفاوتة، مادام الموظف منتظماً في العمل لديها ومشتركاً في النظام، وتبلغ مساهمة أرامكو في هذا النظام ١٠٠ في المائة بعد عشر سنوات. أي: أن الشركة تدفع في ذلك الوقت وما

(١) دفع الشركة ٥٠٪ منها مضافاً إلى ما حسنته على الموظف من مرتبه بعد إكماله ستين شهراً، وكذلك ١٠٠٪ لمن أكمل مائة وعشرين شهراً من الاشتراك، وذلك بالنسبة لراتبه في الحالتين، وهذا كسابقه في أنه يجمع بين ربا الفضل والنسأ، وهو واضح.

عليه مبلغاً مساوياً للمبلغ الذي يدخره الموظف.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجوز للمشارك بالنظام أن يفوض أرامكو باستثمار مدخراته. وفي هذه الحال تضاف العمولات المستحقة لمدخراته إلى رصيده العام، كما يحرز المشارك مكاسب على مساهمة أرامكو المقدرة، ويضاف ذلك إلى مدخراته أيضاً.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة المردود على موجودات المستثمرين للعام المنتهي في ٢٨ شعبان ١٤٠١ هـ (٣٠ يونيو ١٩٨١ م) قد بلغت ١٣٧ في المائة. وهناك مشروع يجري إعداده حالياً، يسمح بموجبه للموظف المشارك في نظام الادخار أن يقترض من مدخراته مبلغاً لا يقل عن ألف ريال ولا يزيد عن راتب شهرين، وذلك حسب المدة التي قضاها الموظف في الخدمة، ثم يسدد القرض على أقساط شهرية دون أن تتأثر العائدات على المدخرات.

الشروط المطلوبة للاشتراك في النظام:

يصبح الموظف مستوفياً للشروط الواجب توفرها فيه للاشتراك في هذا النظام بعد التحاقه بأرامكو مباشرة، وما عليه عند ذلك إلا أن يملأ استمارة خاصة في مكتب شؤون الموظفين يخول الشركة بموجبها اقتطاع الجزء الراغب في ادخاره من راتبه الشهري، وكذلك استثماره إذا أراد.

نسبة مساهمة الشركة:

تتحدد نسبة مساهمة أرامكو في مدخرات الموظف بعدد السنوات التي يقضيها في الخدمة المتواصلة معها، وذلك حسب الجدول التالي:

عدد سنوات الخدمة المتواصلة	النسبة المئوية من مدخرات الموظف الشهرية التي تساهم بها أرامكو ^(١)
سنة واحدة	٥ في المائة
سنتان اثنتان	١٥ في المائة
ثلاث سنوات	٢٥ في المائة
أربع سنوات	٣٥ في المائة
خمس سنوات	٥٠ في المائة
ست سنوات	٦٠ في المائة
سبع سنوات	٧٠ في المائة
ثمان سنوات	٨٠ في المائة
تسع سنوات	٩٠ في المائة
عشر سنوات	١٠٠ في المائة

سادساً: نقول عن بعض المعاصرين في معنى الادخار، وأنواع بنوك الادخار و توظيف الأموال المدخرة مع التعليق عليها.

١ - بنوك الادخار بقلم فهد الدغيش^(٢)

الادخار هو: الزيادة في الدخل على مصروفات الاستهلاك.

وينطبق هذا التعريف على الادخار الفردي و الادخار العام. ويعتمد حجم الادخار على الدخل، وادخار المجتمع يميل إلى الاستقرار على

(١) ما تدفعه الشركة لموظفيها من النسبة الموضحة أعلاه المضافة إلى ما حسم عليهم من مرتباتهم، هذا من ربا الفضل والنسأ كسابقه.

(٢) مجلة التجارة بمجده ، شهر ذي القعدة عام ١٣٨٢هـ.

مستويات مختلفة من الدخل.. وبمعنى آخر فإن الميل للادخار يكون العادة مستقراً. ولا تستطيع الاحتفاظ بالمستويات المختلفة من الدخل، إلا إذا كان الاستثمار مساوياً للادخار. أما إذا نقص حجم الاستثمار عن حجم الادخار - أي جزء من الكميات المدخرة، لم تأخذ طريقها نحو الاستثمار - فإن المجتمع لن يستفيد من هذا الادخار مما يعمل على هبوط مستوى الدخل.

ويتعذر الادخار ما دامت الدخول الفردية منخفضة جداً، كما أن ندرة الادخار تقف بالدخول تحت مستويات منخفضة جداً. وهذا هو الواقع المؤلم لكثير من الدول النامية، وهي الآن تحاول جاهدة أن تنتشل نفسها من هذه الدائرة، وقبل اكتشاف البترول كانت بلادنا تعيش ضمن هذه الدائرة الخبيثة المفرغة. فبالبلاد بطولها وعرضها، وبمعظم قطاعاتها الاقتصادية كانت تعيش على الكفاف. فالدخل محدود ومستواها منخفض جداً، لا يعطي مجالاً للادخار، ثم اكتشف البترول وتدفقت عائداته بكميات كبيرة.

لذلك ارتفعت متوسطات الدخل بعض الشيء، وزادت النفقات على البضائع الاستهلاكية، والمشاريع العمرانية، وأصبحت تسود المجتمع في الغالب - وخاصة في المدن الكبيرة - عادات الإسراف. كما أن الاستهلاك المظهري، وحب المباهاة في الأفراح والولائم وإقامة العمارات الفخمة. كل ذلك استنفد أي فائض يزيد عن الحاجات اليومية.

ولسوء الحظ لم يكن بالبلاد إنتاج محلي، لكي يشارك في الاستفادة من تلك النفقات الباهظة، ولم تكن تعرف مؤسسات ادخارية للحد من هذه الطفرة في المصروفات، ولامتصاص جزء منها وإعادة تها إلى تيار النشاط الاقتصادي على شكل استثمارات إنتاجية نافعة، كذلك لم يكن بالبلاد ضرائب تصاعدية لاقتطاع قدر معين من الدخل، وهذا ما يعبر عنه بالادخار الإجمالي، وكانت النتيجة الحتمية لهذا الواقع الأليم تزايد الطلب على البضائع المستوردة من الخارج، والتي كان جلها من البضائع الاستهلاكية.

ومن ثم ارتفاع هائل في مستوى الأسعار، وأرباح تجارة ضخمة، وموجة عارمة من التضخم، ولدت أثراً سيئاً، إذ كان من جرائها أن هربت رؤوس الأموال إلى الخارج، مما عمل مع التزايد في الطلب على الواردات، على إيجاد عجز في ميزان المدفوعات، فلجأت إلى قروض أجنبية أدت إلى نتائج عكسية؛ لأنها كانت لتمويل عمليات استهلاكية وغير إنتاجية. ومخافة الانهيار الاقتصادي جاءت السياسة المالية الرشيدة عام ١٣٧٧هـ واذعة نصب عينيها، محاربة التضخم ومعالجة الأوضاع المالية المتدهورة، فنجحت في تحقيق أهدافها في تدعيم النقد وتقوية المركز المالي للبلاد، ولكن هذا العلاج كان وقتياً، فالعلاج الناجح يجب أن يكون جذرياً، متمثلاً في سياسة اقتصادية مالية متكاملة، تعنى بموازنة الإيرادات والمصروفات ومحاربة التضخم، كما تعنى في الوقت نفسه بوضع سياسة

تخطيطية للتنمية الاقتصادية وإدخال روح من الحياة والمؤسسات الحديثة إلى الاقتصاد الوطني، لكي تكسبه النشاط والقوة والحيوية.. وتبني صرحه الوطيد، ونحن اليوم على أبواب فجر جديد، والخوافز تدفعنا نحو بناء اقتصاد حديث، يختار من النظم والمؤسسات الحديثة ما يلائم مجتمعنا وبيئتنا الاجتماعية والدينية، وفي نفس الوقت تسرع بنا الخطى؛ لكي ندرك الزمن الذي سبقنا، لا بد لنا والحال هذه من نظرة واقعية إلى اقتصادنا الوطني ودراسة أسسه وقواعده.

ورأس المال هو أحد العوامل الفعالة والضرورية لقيام برامج التنمية الاقتصادية.. والواقع المؤلم يبين أننا نلتهم دخلنا الكبير التهاماً، ومعدل تكوين رأس المال يكاد يكون سلبياً. وللخروج من ذلك لا بد أن نعمل على إيجاد وسائل وسبل للحد من الإنفاق الاستهلاكي الذي يعم مجتمعنا، وتوليد مدخرات أهلية من تلك الدخول المتزايدة، وتعبئتها، لتأخذ دورها الفعال في عملية تكوين رأس المال. وهذا شرط أساسي لقيام ازدهار برامج التنمية الاقتصادية؛ لأن اعتمادنا على دخلنا من البترول الذي يذهب جلّه إلى المصروفات الجارية والضرورية، سوف يحد من مقدرتنا على توسيع وتطوير برامج التنمية الاقتصادية.

ومن بين الوسائل التي من الممكن اتباعها لخلق مدخرات أهلية - إقامة مؤسسات ادخارية - لتعمل على تشجيع الادخار واجتذاب المكتنزات من غياهب البلايعة؛ لإعادتها إلى تيار النشاط الاقتصادي على شكل

استثمارات إنتاجية، كما أنها سوف تعمل على خلق روح ووعي ادخاري في المجتمع وتحد من الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي، كما أنها باقتطاعها جزءاً من المصروفات سوف تحد من عنفوان التضخم الذي يصحب المصروفات الكبيرة على مشروعات التنمية الاقتصادية، كما سوف تضع حداً لحجم الواردات.

مؤسسة الادخار:

ومن بين المؤسسات التي تقوم بدور تجميع المدخرات واستثمارها:

١ - حسابات التوفير بالبنوك التجارية: في أي بنك تجاري في العالم يوجد نوعين من الحسابات: حسابات جارية، وأخرى تدعى حسابات التوفير، فبالنسبة للأولى؛ فإن البنك في الغالب لا يدفع عليها فائدة، ولصاحبها الحق في أن يسحبها في أي وقت شاء، أما حسابات التوفير فإنها لا تسحب إلا بعد إشعار ومضي مدة معينة متفق عليها، وتستحق الفوائد إذا ما بقيت سنة أو أكثر.

٢ - صناديق البريد للتوفير: الغرض من إنشاء هذه الصناديق هو تشجيع أصحاب الدخول الصغيرة على اقتطاع جزء من دخولهم، وإيداعها في صناديق البريد التي تشرف عليها الحكومة إشرافاً كاملاً، وتدار في العادة بواسطة مجلس من كبار الموظفين.

وتمتاز صناديق البريد - لكونها مرتبطة بإدارة البريد - بأنها تستطيع التغلغل في طول البلاد وعرضها، كما تمتاز بتوفير المصروفات الجارية على

الموظفين والإدارة؛ لأن القائمين بالعمل عليها في العادة هم موظفوا البريد. وتعطي صناديق البريد للمودعين لديها فوائد تتراوح بين ١٥٪ و ٢٥٪ ، ويقوم المجلس المشرف عليها باختيار أنواع الاستثمارات التي توجه إليها تلك المدخرات، لما فيه صالح المدخرين والمجتمع. ولا أعتقد أن هذا النظام من الممكن إدخاله في بلادنا في الوقت الحاضر على الأقل، وذلك:

أولاً: لتحريم سعر الفائدة. وثانياً: لأن إدارة البريد عندنا يعوزها التنظيم والكفاءة الإدارية، وحتى الآن لم تستطع أن تقوم بعملها الطبيعي على الوجه المطلوب، فإذا ما أسندنا إليها عملاً كهذا فحريّ أن يصيبه الفشل، ويكون في ذلك تأثير سيء على الروح الادخارية التي نصبوا إلى خلقها في مجتمعنا.

٣ - بنوك الادخار التعاونية: تعتبر بنوك الادخار التعاونية أهم المؤسسات التي تضطلع بعمليات الادخار، وهي أنسبها وأكثرها ملاءمة لأوضاعنا الاجتماعية والدينية؛ لأنها لا تدفع فوائد على الودائع الموضوعة لديها، بل تقدم أرباحاً للمودعين الذين هم في نفس الوقت أصحاب المؤسسة.

وقد قامت البنوك التعاونية في كثير من دول العالم، ولاقت نجاحاً كبيراً، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ مجموع ودائعها ٣٠ مليوناً من الدولارات.

ونظراً لملائمة هذا النوع من المؤسسات الادخارية لبيعتنا الدينية، فسأقدم عرضاً موجزاً عن كيفية إدارتها ومختلف أوجه نشاطها.

أ - إدارة بنك الادخار التعاوني: أرى أن تتبنى الحكومة هذا المشروع في بادئ الأمر، وتقوم بإنشاء فروع له في المدن الكبرى، كما تقوم بتحمل كافة المصروفات الانشائية، على أن تستعيدها من أرباح البنك بعد أن يشب ويستطيع الوقوف على رجليه، وتوضع إدارته تحت إشراف موظفين من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة، على أن يكون للحكومة حق مراقبة أعماله وحساباته واستثماراته، وذلك للمحافظة على مصالح المودعين.

ب - عمليات البنك: حيث أن الهدف من إنشاء البنك، تشجيع روح الادخار، وخاصة بين أصحاب الدخول الصغيرة. فيجب أن يتضمن النظام الأساسي للبنك ضمانات كافية لدرء الأخطار التي قد تصيب ودائعهم. ومن تلك الأخطار؛ السحب المفاجيء للمبالغ الكبيرة، مما يغير سيولة البنك، وفي سبيل ذلك لابد من وضع حد أعلى لحجم الودائع التي توضع في البنك باسم شخص واحد، فهذا التحديد سوف يعمل على جلب المدخرات الحقيقية فقط، ويمنع تسرب الأموال السائلة الكبيرة التي تستغني عنها الشركات والأفراد لفترة قصيرة ومؤقتة، والتي سوف يؤثر في البنك التعاوني سحبها.

وفي البنوك التعاونية يعطى لكل مودع (دفتر توفير) يدون فيه مقدار مآودعه وتاريخ الإيداع، ولا يحسب أي مبلغ إلا بإحضاره، كما تحرم المبالغ التي تسحب قبل مضي عام على إيداعها من الأرباح، وذلك لتشجيع المدخرين على عدم سحب ودائعهم بسرعة، مما يضر نشاط البنك

واستثماراته.

ج - استثمارات البنك: بعد أخذ الاحتياطات الكفيلة بملاقاة التغيرات المفاجئة في حجم ودائع البنك، أعتقد أنه سوف يكون في موقف يستطيع أن يستثمر أمواله في مشاريع التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل من صناعية وزراعية، كما يستطيع شراء الأوراق المالية، وتقديم القروض لتمويل المشاريع التي يتوقع نجاحها .

ولاشك أن ما سوف يلاقه من مؤازرة وتشجيع من الحكومة، سوف يقوي مركزه ويشجعه على المضي في اتباع خطة استثمارية ناجحة.

الأرباح:

وباتباع البنك سياسة استثمارية سليمة، سوف يكون لديه مجال لجني ثمار هذه الاستثمارات متمثلة فيما سوف تدر عليه من أرباح ، وفي هذه الحال يجب أن يعمل البنك في بناء احتياجات كبيرة لتقوية مركزه المالي.. وما تبقى يوزع أرباحاً للمودعين.

(نقلا عن مجلة المالية والاقتصاد، العدد السادس، شوال ١٣٨٢)

١ - ذكر الالتجاء إلى القروض الأجنبية ص ١٢٣، والقروض الأجنبية لابد فيها من فائدة محددة، متفاوتة بتفاوت المقرضين ومؤجلة، وهذا من ربا الفضل والنساء، ولم ينكره الكاتب.

٢ و٣- اقترح لحسابات التوفير ص ١٢٤، وصناديق البريد للتوفير ص ١٢٤، وسيلتين من وسائل الادخار، وهاتان الوسيلتان الربح فيهما مضمون ص ١٢٤، فهو رباً.

٤ - عقب على ذلك بأنه لا يمكن تطبيق نظام حسابات التوفير

وصناديق البريد، للتوفير في الوقت الحاضر، وذكر من الموانع لتحريم سعر الفائدة ص ١٢٥، فهذا يعني أن حال الناس ستتغير فتطيب نفوسهم بقبول سعر الفائدة المحرمة شرعاً في المستقبل.

٥ - أطلق القول في أن البنك يستطيع شراء الأوراق المالية وتقديم القروض لتمويل المشاريع التي يتوقع نجاحها ص ١٢٦.

ذكر هذه الأساليب التي يستطيعها البنك، ومن المعلوم أن تقديم القروض وشراء الأوراق المالية يشتمل على المشروع والممنوع، وقد أجهل الكلام في ذلك، وسبق الكلام في بحث البورصة على الأسهم والسندات ص ١١٩ وما بعدها.

٤ - توظيف الأموال المدخرة:

إن توظيف المدخرات الشخصية تختلف تبعاً للأمور التالية:

١ - مقدار مردودها .

٢ - أخطار الخسارة أو الربح التي تتعرض لها .

٣ - مدى سيولتها، أو سهولة بيعها وشرائها .

٤ - مدى الاعتبار الاجتماعي الذي تضيفه على صاحبها.

إذا فإن الأشكال التي سيتخذها الادخار الشخصي تتوقف على الأسباب التي حملت المدخر على توظيف أمواله، وعلى موقفه من الأخطار التي يتعرض لها .

١ - يترتب على الذي لا يريد سوى الاحتراز من الأخطار التي قد يتعرض لها في المستقبل كخسارة الدخل بسبب الوفاة، أو الإصابة بمرض، أو حدوث عارض، أو التعرض للبطالة، أن يبرم عدداً من عقود التأمين

بنسبة الأخطار التي يرغب في توقي سوؤها.

فالأقساط التي يدفعها تؤولف المبلغ المدخر الذي يصبح مستحقاً في حال وقوع حادث مؤسف، وبواسطة هذه الأقساط تستطيع شركة التأمين أن تتحمل نتائج الأخطار الفردية، عن طريق قانون الأعداد الكبيرة، بعقد التأمين على الحياة ؛ إما للتعويض عن الأخطار فقط، أو على أساس تكوين رأسمال.

ففي الحالة الأولى: لا يقبض المؤمن عليه عند الاستحقاق أي مبلغ، وفي الحالة الثانية: يقبض مبلغ الرأسمال المتراكم من جراء الأقساط الإضافية المدفوعة دورياً.

وقد يعتقد بعض الأشخاص أن التأمين على الحياة مع تكوين رأس مال أصلح من مجرد التأمين على الأخطار. وهذا مجرد وهم، إذ أن عدم إقدام شركة التأمين على دفع أي مبلغ للمؤمن عند الاستحقاق، لا يعنى أن هذا الأخير كان مخطئاً في صفقته، ولأن الشركة خدمته من حيث أنها كانت مستعدة أن تدفع إلى ورثته رأس مال معين، أو ريعاً محدداً، في حال وفاته طيلة مدة سريان العقد. ومن جهة ثانية، فإن إعادة رأس المال عند الاستحقاق ليست صفقة رابحة كما يعتقد البعض؛ لأن شركة التأمين قد استثمرت فائدة الأقساط المدفوعة خلال مدة العقد، وهي لا تدفع سوى فائدة مخفضة إلى المؤمنين لديها، إذ أنها تستفيد من الفرق بين المردود الناشئ عن الأموال التي وظفها (سندات دين، رهونات، أسهم مالية) وبين الفائدة التي تدفعها إلى زبائنها .

ولوقدم المؤمن بنفسه على توظيف أمواله بهذه الطرق، لتمكن من

الحصول على أرباح أوفر، ولكن الواقع هو أن معظم الناس يجهلون إمكانيات توظيف الأموال كيما يقوموا بذاتهم بهذه المهمة. بذلك تقضى مصلحتهم باللجوء إلى مؤسسة متخصصة، كشركة التأمين.

إن نظام دفع الأقساط دوريا، يرغم المدخر على الاستمرار في رغبته في الادخار، ولولم يكن مرغما على تأدية هذه المبالغ في فترات معينة، لسولت له نفسه سحب بعض المال من مدخراته لاستهلاكها أو لتوظيفها في مشروعات تنطوي على المجازفة.

٢ - إن توظيف الأموال في سندات مالية تسمح بالجمع بين المردود المرتفع نسبيا وبين الأخطار الضئيلة نسبيا، والسيولة المرصية. وثمة مجموعة من السندات المالية تختلف تبعا لمعدل مردودها، ودرجة سيولتها، والأخطار التي قد تتعرض لها.

إن صناديق الدولة هي في الغالب غير معرضة لخطر عدم التسديد ؛ لأن الدولة تراقب النظام الضرائبي ، وتراقب إصدار النقد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة . فضلا عن ذلك أن سندات الدين الحكومية هي غالبا شديدة السيولة، أي أنه يمكن بيعها وشراؤها بسهولة، بسبب اتساع أسواقها .

إن الديون العامة تبلغ رقما كبيرا جدا، وتتهافت على شراء سنداتها المصارف وشركات التأمين، ومؤسسات توظيف الأموال، وحتى الأفراد العاديون.

أما السندات المالية الخاصة التي تصدرها الشركات الصناعية والتجارية والمالية أو المؤسسات التي لا تتوخى الربح؛ كاللجان المدرسية، والمؤسسات الدينية الكندية، فإنها تمنح في الغالب ربحا أعلى من سندات الحكومة؛

بسبب ضالة سيولتها وخطر عدم تسديدها، الأمر الذي قد لا تنجو منه المؤسسات الخاصة المدينة. وكلما كان إصدار سندات الدين محدودا يضيق معه مجال بيعها، وتزداد بالتالي الصعوبة التي يلقيها الشاري أو البائع في إيجاد ما يقابلها.

و تصدر بعض الشركات سندات مالية قابلة للتحويل إلى أسهم، وهي تتيح لحاملها فرصة الإسهام في الارتفاع المحتمل لسعر هذه الأسهم، وتضمن له في الوقت نفسه تأدية قيمتها عند الإستحقاق إذا كان سعر السهم لم يبرر عملية التحويل. ولا شك أن إمكان تحويل سند الدين إلى سهم يؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة المقررة.

ويتعرض توظيف الأموال في السندات المالية إلى خطر تخفيض النقد. وبما أن الديون تحرر بوحدات نقدية، فإن تسديدها يتم بوحدة النقد ذاتها، مهما كانت قيمتها الشرائية، لذلك تخف القيمة الفعلية للأموال الموظفة في السندات المالية في فترات ارتفاع الأسعار .

٣ - أن قروض الرهائن هي ديون تضمنها عقارات، تعطي مردودا مرتفعا يعوض ضالة سيولتها، و يجري عقدها غالبا بواسطة كتاب العدل. ويختلف خطرها تبعا لأولوية حق تسديد الدين . فالديون المعقودة بشكل (رهن أول) أضمن من تلك المعقودة بشكل (رهن ثان) إذ أن ضمانه هذه الفئة الأخيرة قد تتلاشى في حال هبوط سعر العقار، ولذلك فإن معدلات مردود قروض (الرهن الثاني) مرتفعة جدا.

إن الشركة المركزية للرهائن والسكن -المؤسسة في كندا - تضمن القروض الرهنية التي تجريها المصارف وتقرها الشركة. وتستطيع المصارف

أن تحول هذه القروض إلى الجمهور .

٤ - والسندات هي عبارة عن وثائق دين، في حين أن الأسهم المالية هي وثائق ملكية أو حصص من رأس مال المؤسسة، ولها نموذجان رئيسيان هما: الأسهم ذات الامتياز، والأسهم العادية .

فبالأسهم ذات الامتياز تتمتع ببعض الفوائد الخاصة بالنسبة إلى الأرباح أو تسديد قيمتها في حالة حل الشركة، وهي تمنح حق الأولوية على أرباح الشركة عند دفع حصص الأرباح. بمعنى أن السهم ذا الامتياز بفائدة ٥٪. يمنح حصة من الأرباح بنسبة ٥٪ من القيمة الاسمية قبل توزيع أي حصة من الأرباح على المساهمين العاديين. وإذا كان الربح ضئيلاً فيمكن تخصيصه بالمساهمين ذوي الامتياز حصراً. وعند حل الشركة فللمساهمين ذوي الامتياز حق الأولوية في أموال أصول الشركة الصافية، ويؤدي له مبلغ القيمة الاسمية للسهم بعد دفع سندات الدين حتماً، لأجل توزيع المتبقي على المساهمين العاديين. إذاً فالسهم ذو الامتياز يتمتع بضمانات استقرار غير متوفرة للسهم العادي، وهو بذلك أقل عرضة للمضاربة من هذا الأخير.

وتعويضاً عن الأخطار الكبيرة التي يتعرض لها فإن السهم العادي يتمتع بميزة أهم إمكانات التقدير، إذ أنه يشترك كلياً في حالتي ازدهار المؤسسة، وتردي أحوالها الاقتصادية. وغني عن البيان أن توظيف الأموال في الأسهم المالية لا يتطلب مجرد الحذر فحسب، بل يقتضي أيضاً الإحاطة بأدق المعلومات عن الأسواق المالية، والإلمام الكامل بالأحوال الاقتصادية .

إن أسعار الأسهم تخضع لتغيرات واسعة، وللقوى التي تؤثر على مجموع

الأسواق المالية، كتغير معدلات الفائدة، والأوضاع الاقتصادية المرتقبة بشكل عام، فضلا عن المؤثرات الخاصة بكل صناعة وبكل مؤسسة خاصة. إن مجموعة العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم معقدة جدا، ومالم يكن الإنسان متمتعا بخبرة واسعة في هذا الموضوع، أو مزودا بنصائح الخبراء. فالحكمة تقضي بتحديد توظيف أمواله في الأسهم بجزء يسير من مدخراته، أو أن يستنكف عن هذه الرغبة كليا .

ويمكن مع ذلك الحؤول دون مصاعب الإشراف على مجموعة الأسهم، وتفادي المصاعب المتعلقة بتوظيف الأموال في الأسهم، بواسطة شركات توظيف الأموال، أو احتكارات التوظيف، فتهتم هذه الشركات حصرا بالإشراف على مجموعة الأسهم التي يتم تحويلها عن طريق إصدار أسهم خاصة بها. إن كل سهم من هذه الشركات يمثل حصة من مجموعة أسهم متنوعة ومختارة بدراية وحكمة، إن توظيف الأموال المدخرة في هذه الشركات يحول دون التعرض لخسائر من جراء النقص في المعلومات أو عدم الخبرة بالشئون المالية، و يحمي المعنيين من الأخطار التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد تصيب إحدى المؤسسات الخاصة. لذلك فإن تنويع توظيف الأموال يخفف الأخطار الخاصة. إن توظيف الأموال في أسهم خاصة بشركات التوظيف يفقد صفة المضاربة بشراء هذا النوع من الأسهم، يضع الإنسان ثقته بتقدير وحسن تدبير الخبراء الذين يشرفون على الأموال الموجودة في أصول هذه الشركات، فضلا عن أن مثل هذا التوظيف يمتاز بحماية الأموال المدخرة من هبوط قيمة النقد، أو ارتفاع الأسعار، إذ أن ثمن الأسهم ينسجم بصورة طبيعية مع تحركات الأسعار .

٥ - إن توظيف الأموال في العقارات يتمتع بتأييد ملائم؛ لأنه يمثل مالا ملموسا لا يخضع للتأثيرات الخفية الملتوية التي تتعرض لها الأسهم المالية، فضلا عن أنه يمنح امتيازاً اجتماعياً تستطيع أن تقدمه الأموال المنقولة.

إن الإقدام دوريا على تسديد قرض رهن معقود لشراء عقار، يفرض على المالك المدين نوعا من الإكراه لا يعرفه المستأجر. ويمثل هذا الإكراه ذلك الذي يفرضه على نفسه كل من يرغب في تكوين رأس مال لدى شركة تأمين على أنه يجب هنا أيضا تجنب الوقوع في الوهم والخيال، إذ يجب ألا يفكر المستأجر الذي يدفع أجرة أجاره أنه يخسر دراهمه، ورغم أنه يبدو أن هذه الأجرة تزيد نسبيا عن بعض الأقساط الشهرية المتعلقة بتسديد القروض الرهنية، فالواقع أن كثيرا ما يغرب عن البال، بعض العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء القيام بمقارنات حكيمة. فأجرة الدار تتضمن فائدة المال الموظف من قبل المالك، وقيمة استهلاك العقار وما يدفعه المالك من نفقات الصيانة وقسط التأمين والضرائب العقارية، وأحيانا التدفئة. فعلى المستأجر الذي يرغب في أن يصبح مالكا أن يدرك جميع الأعباء التي ستتحول عليه، بالإضافة إلى تأدية أقساط القرض الرهني. وكثيرا ما تهمل فائدة رأس المال المدفوع ثمنا للعقار، إذ يعتقد مالك الدار غير المرهونة أنه سكنها مجانا. وهذا خطأ فاحش؛ لأن رأس المال البالغ (١٥) ألف دولار الموظف بفائدة قدرها ٨٪، يعطى مبلغ (١٢٠٠) دولار سنويا.

ومعنى ذلك أن أجرة الدار تبلغ من حيث الفائدة مائة دولار شهريا.

٦ - وتعد الأموال المنقولة، والسيارات، وأثاث المنزل، والقطع الفنية،

بمَثَابَةِ أموال موظفة؛ لأنها تتبع الرغبة في التفاخر وحب الظهور. ولولم تكن هذه هي الغاية المنشودة من اقتناء هذه الأموال لأمكنها أن تحقق بشكل عام رفاهية حقيقية تكلف أقل بكثير من هذا المردود النفساني، يحل محل المردود المالي الذي هو في الغالب سلبي، نظراً لسرعة هبوط قيمة الأشياء المذكورة، و لنفكر في الغرور المؤقت الذي يسببه امتلاك سيارة من آخر طراز.

٧ - إن اقتناء الذهب يعد طريقة ادخار منتشرة كثيراً في فرنسا، وفي البلاد التي تزعمت فيها الثقة باستقرار النقد من جراء تجارب مؤسفة. والذهب بحد ذاته يماثل السراب، إذ يعده الناس رمز الثروة وكيانها الفعلي، غير أن هذا الاعتقاد مجرد وهم، و يؤول بالخسارة على صاحبه؛ ذلك أن التوظيف بالذهب لا يعطي أي فائدة، فضلاً عن أن قيمته الشرائية غير ثابتة في الواقع. فمنذ عام ١٩٣٤م ظل سعر (أونصة) الذهب ٣٥ دولاراً في الولايات المتحدة، في حين أن بقية الأسعار قد تضاعفت منذ ذلك التاريخ. ولذلك يمكن القول: أن سعر الذهب قد هبط بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة المذكورة.

٨ - تعد الودائع في المصارف وفي صناديق الادخار طريقة يسيرة، وإنما لا تدرربحاً كافياً، وأن ضمان هذه الودائع أكيد في الغالب، ولكن ضالة معدل الفائدة الممنوحة لا تولف تعويضاً كافياً لهبوط طاقة الشراء الناجم عن ارتفاع الأسعار.

٩ - يعد تخزين المال، أو تجميع الادخار نقداً، أو في ودائع تسحب عند الطلب الإيداع الأكثر سيولة، ذلك أن النقد بمقتضى تعريفه: هو المال الأكثر سيولة إذ يقبله أي إنسان لقاء أي سلعة أخرى. ولا تخلو هذه السيولة الكاملة من ثمن، إذ أن حيازة الأوراق النقدية لا تعطي فائدة ما،

فضلا عن أن الودائع التي تسحب عند الطلب تعطي فوائد ضئيلة، أو قد لا تعطي أي فائدة؛ لذلك فإن تخزين المال يعد في الغالب طريقة ادخار انتقالية، بسبب سيولته ومردوده الذي هو بحكم العدم^(١).

١- جعل التأمين التجاري نوعا من الادخار، وقد عرضه ولم يذكر أنه ممنوع شرعا، وقد سبق أن نظره المجلس و أصدر قراراً فيه بالمنع.

٢- الادخار الذي يكون في سندات مالية وأسهم يكون منطلقا لبيع هذه الأسهم وبشرائها بصورة أو بأخرى، قد تكون مشروعة أو ممنوعة، والكاتب لم يقيد ذلك بالمشروع، وقد سبق تفصيل الكلام على الأوراق المالية في بحث البورصة ص(١١٩) ومابعداها.

٣- أسلوب قروض الرهائن، وهي ديون تضمنها عقارات، هذا يؤدي إلى أن الأرباح المتحصلة على القروض ربا، وهو من القرض الذي جر نفعا، كما أن العقار المرهون ينتفع به المقرض، والانتفاع بالمرهون من الانتفاع الممنوع، إذ ليس المرهون مركوبا ولا مخلوبا يركب ويحلب ص(١٣٠)

٤- الادخار عن طريق وضع الودائع في المصارف وصناديق التوفير ص ١٣٣، هذا من الربا، وقد أصدر فيه سماحة الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء توصية في مجلس هيئة كبار العلماء لمنع ذلك وسيأتي ذكرها في الكلام على الحكم.

سابعا: حكم الادخار:

اختلف العلماء المعاصرون في حكم الادخار:

فمنهم من أجازاه؛ لأن مصلحة الناس تقتضيه، ولأنه لا يدخل في عموم

(١) الاقتصاد، وجيه إبراهيم ص ٦٢ - ٦٨ .

أدلة الربا، ومنهم من منعه؛ لأن أدلة الربا تتناوله بعمومها؛ لأن المناط المقتضي للمنع في أدلة تحريم الربا وهو الزيادة بدون مقابل موجود في الادخار.

فالشركات تدفع للمدخرين زيادة بدون مقابل كما سبق بيانه في الأمر الخامس، ومنهم من يرى مراعاة اختلاف أوضاع الناس، كالبلاد التي يمكن أن تطبق فيها شركة المضاربة ويقتنع بها الناس و يثقوا بالقائمين عليها تطبق فيها، والبلاد التي لا يمكن أن يطبق فيها إلا الادخار؛ لأن أهلها لا يثقون إلا بربح محدد مضمون يطبق فيها الادخار. وفيما يلي ذكر نقول عنهم:

- ١- ربح صندوق التوفير في إدارة البريد (مجلة المنار) .
- ٢- صندوق التوفير في إدارة البريد، وبيان حكمة تحريم الربا (مجلة المنار).
- ٣- صندوق التوفير (مجلة المنار).
- ٤- ربح صندوق التوفير (مجلة المنار) .
- ٥- فتوى رئيس لجنة الفتوى بالأزهر: عبد المجيد سليم.
- ٦- توصية هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية بتحريم وضع الأموال في البنوك لأخذ فوائد عليها .
- ٧- فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بتحريم الادخار .
- ٨- جواب محمد بن عبد الله العربي، عضو مجمع البحوث الإسلامية بأن ما أمكنه تطبيقه من شركة المضاربة أو الادخار فإنه يطبق على حسب اختلاف أوضاع الناس.

١ - أشيع في هذه الأيام أن الحكومة استفتت مفتي الديار المصرية في ربا صندوق التوفير الذي أنشئ في إدارة البريد، فأفتاها به. والحق أن الحكومة لم تستفت في ذلك، إذ لا معنى للاستفتاء في شيء صدر به الأمر العالى، ونفذ منذ سنين، ولكن بعض رجال الحكومة، ومنهم مدير البوسطة قالوا للمفتي في حديث عادي : إن أكثر من ثلاثة آلاف مسلم من مودعي النقود في صندوق التوفير لم يأخذوا الفائدة المخصصة بذلك - بمقتضى الدكرى الخديوي - تدينا فهل توجد طريقة شرعية تبيح للمسلمين أخذ ربح أموالهم من صندوق التوفير؟.

فقال: (إن الربا المنصوص لا يحل بحال ولما كانت مصلحة البريد تستغل الأموال التي تأخذها من الناس لا لأنها تقترضها للحاجة ، فمن الممكن تطبيق استغلال هذه الأموال على قواعد شركة المضاربة^(١) . ويقال: أن الحكومة كلفت المفتي ببيان هذا التطبيق لتغير قانون صندوق التوفير، وتجعله مطابقاً لأحكام الشريعة؛ رعاية لمصلحة رعيته المسلمين، إنه شرع في ذلك بمساعدة بعض العلماء .

ويقال أيضاً: أنه لما علم الأمير بذلك افترضه وأمر بتأليف لجنة من علماء الأزهر ليعينوا كيفية هذا التطبيق على الوجه الشرعي، حتى إذا عرض عليه القانون المنقح لإصدار أمره به يكون على بصيرة من المشروع. ويقال: إن اللجنة التي ندبها الأمير هي غير اللجنة التي تشغل مع المفتي بالتطبيق الذي طلبته الحكومة. وفي هذا مزيد عناية ببيان الحق، ولكن الناس فهموا منه أن الأمير على خلاف مع حكومته في ذلك، فعسى أن يزول

(١) المنار ٦ / ٧١٧ ، ٧١٨ .

سوء الفهم، ويرجع إلى الحق أهل الوهم.. وإن لنا في موضوع الربا والمصارف قولاً مبيناً نرجئه لفرصة أخرى .

٢ - صندوق التوفير في إدارة البريد، وبيان حكمة تحريم الربا .

(س٤) مصطفى أفندي رشدي المورلي بناية الزقازيق: ماهو رأي سيادتكم في صندوق التوفير بعد تعديله الأخير، وهل يجوز الادخار فيه وأخذ أرباحه شرعاً ؟ ولا يخفى على حضرتكم فوائده سيما أنه يربي ملكة الاقتصاد في الإنسان، وهو ما يؤيده الشرع في ذاته، أفيدونا آجركم الله؟.

(ج) إن التعديل الذي تعنونه، قد كان برأي لجنة من علماء الأزهر جمعها أمير البلاد لأجل تطبيق إيداع النقود في الصندوق على قواعد الفقه المعروفة، وقد كتبوا في ذلك مظهر لهم وأرسلته (المعية) إلى الحكومة فعرضته على المفتي ، وبعد التصديق عليه أمرت بالعمل به . هذا ما اشتهر، ونحن لم نقف على ما كتبه فنبدي رأينا فيه، ولكننا مع ذلك لا نرى بأساً من العمل به؛ لأننا إنما ننتقد من الحيل على علماء الظاهر أو علماء الرسوم- كما يقول الغزالي- ما ينافي مقاصد الشرع الثابتة بالكتاب والسنة، كالحيلة في منع الزكاة، والحيلة في الربا الحقيقي الذي علل القرآن تحريمه بقوله تعالى : ﴿لَا تَقْلِمُونَ وَلَا تُظْلِمُونَ﴾^(١)، والذي فصل بينه وبين التجارة بقوله عز وجل: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٢)، فالتعاقد في عمل يفيد الأخذ والمعطي بيع أو تجارة، والذي يفهم سبب تحريمه من قوله تعالى:

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٧٩ .

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٧٥ .

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾^(١)، وذلك أنه كان في المدينة وغيرها من اليهود والمشركون من يقرض المحتاج بالربا الفاحش، كما نعهد من اليهود والخوارج في هذه البلاد، وفي ذلك من خراب البيوت مافيه.

فالحكمة في تحريم الربا إزالة نحو هذا الظلم والمحافظة على فضيلة التراحم والتعاون، أو فقل: أن لا يستغل الغني حاجة أخيه الفقير إليه - كما قال الأستاذ الإمام - وهذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^(٢)، ولا يخفى أن المعاملة التي ينتفع ويرحم فيها الآخذ والمعطي والتي لولاها لفاتتهما المنفعة مما تدخل في التعليل ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾؛ لأنها ضده، على أن المعاملة التي يقصد بها البيع والاتجار لا القرض للحاجة هي من قسم البيع لا من قسم استغلال حاجة المحتاج. ولا يخفى أن إدارة البريد هي مصلحة غنية من مصالح الحكومة، وأنها تستغل المال الذي يودع في صندوق التوفير فينتفع المودع والعمال المستخدمون في المصلحة والحكومة، فلا يظلم أحدهم الآخر.

فالأرجح أن ما قالوه ليس من الحيل الشرعية، وإنما هو من قبيل الشركة الصحيحة^(٣)، من قوم المال، ومن آخرين الاستغلال فلا مانع إذن في رأينا من العمل بتعديلهم على أن العبرة في نظر الفقه بالعقد، و لذلك يحتال بعض علماء الرسوم في الربا الحقيقي فيأكلونه بلا عقد، ويقولون: إن ذلك

(١) سورة آل عمران، من الآية ١٣٠ .

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٧٩ .

(٣) المنار ٢٨/٧ .

من قبيل البيوع الفاسدة، وهي صغيرة أو مكروهة، وهذا شيء لا يحل ولا نقول به.

والحاصل أن المسألة قد أحلها من طريق الفقه الظاهر، والباحث في الفقه الحقيقي وهو -حكمة الشرع وسرّه- لا يرى ما ينافي حلها بناء على ما تقدم. والتضييق في التعامل يفر الأمة ويضعفها ويجعلها مسودة للأمم، والله أعلم وأحكم .

٣- وأما المسألة الثانية : وهي مسألة صندوق التوفير، فهي عامة في جميع المسالك الأوربية وما على نسقها من البلاد كمصر. وقد أجازته جماعة من علماء المذاهب الأزهريين، وأفتى به مفتي الديار المصرية بعد تطبيق استغلال مصلحة البريد المصرية للأموال الموفرة فيه على بعض أحكام الشركات الشرعية، كما بيناه في المنار فراجعوا ذلك في المجلدين السادس والسابع .

ونزيدكم على ذلك أن علماء الأزهر نظروا في ذلك وأقروا ما أقروه فيه بطلب أمير البلاد بناء على اعتبارهم أنها بحسب حالها الشرعية دار إسلام. وكان ذلك قبل الحرب الأخيرة، ووضع مصر تحت الحماية الأجنبية التي لا يعترفون بها ببضعة عشر عاما، وبلاد جاوه ليست دار إسلام ولا تجرى فيها المعاملات المالية على الشريعة الإسلامية، فلا يجب على المسلم فيها أن يلتزم في هذه المعاملات مع الحكومة الهولندية أو الشركات الهولندية أو الأفراد أحكام شريعته في الربا وعقود البيع والإجارة والقروض وغيرها، بل يحل له أن يأخذ من أموالهم ما تبيحه له شرائعهم وقوانينهم ما كان يتراض منه ومنهم دون ما كان خيانة .

ثم إن الربا إنما يتحقق في عرف الفقهاء بالعقد الذي يشترط فيه من يعطي المال أن يأخذ عليه ربها معيناً، فمن أقرض رجلاً مالا بغير عقد ولا شرط فرده إليه وزاده من غير اشتراط زيادة كان ذلك حلالاً، وقد ثبت في الحديث الصحيح استحباب ذلك كما بين في محله من صحيح البخاري وغيره، وحديث: «كل قرض جر منفعة فهو ربا»، غير صحيح كما بينا ذلك من قبل.

فعلم بهذا أن للجائين وأمثالهم عدة وجوه لوضع شيء من أموالهم في صندوق التوفير الذي وضعته حكومتهم وأخذ الربح منها. ومثله وضع المال في مصارفهم المالية وأخذ الربح منها كما يفعل مسلمو الصين.

ومما يبعث العجب من حال كثير من المسلمين أنهم قد اختاروا لأنفسهم بلبسهم الدين مقلوباً كالقرو أن يقرضوا المال من الأوربيين بالربا ولا يقرضوهم، ويودعوا أموالهم في مصارفهم (البنوك) ليستغلوها ولا يستيبحون لأنفسهم أن يشاركوهم في شيء من ربحها، ومعنى هذا: أنهم يفهمون من دينهم أنه أباح لهم أن يتلفوا ثروتهم و يعطوها للأجانب حتى الفاتحين منهم لبلادهم باسم الفتح أو الاستعمار، أو باسم آخر، وحرّم عليهم أن ينتفعوا بشيء منهم - ولو كان برضاهم - وبعض ثمرة ما أعطوهم من المال.

وأعجب من هذا أن منهم من يشكو من شرع دينه، و يزعم أنه لا ينطبق على مصلحة الأمة في هذا العصر، وإن تركه إلى شرائع تلك الأمم أنفع لهم. وإنما الأمر بضد ذلك، فقاعدة الشرع الإسلامي أنه لا حرام إلا ما كان ضاراً، ومنه إضاعة المال، ولوعرف المسلمون حقيقة شرعهم والتزموا

أحكامه لكانوا أغنى الأمم وأعزها، ولما أضاعوا ملكهم وملكهم، وإنما أضاعوهما بجهله وترك العمل به. والذنب الأكبر في هذا على علمائهم الجاهلين، وحكامهم الجاهلين أو المارقين.

هذا وإن على المسلمين أن يراعوا في غير دار الإسلام أحكام دينهم وحكمه فيما بينهم حتى في المعاملات، فلا يباح للموسر منهم أن يقسو على المحتاج إذا اقترض منه فيستغل ضرورته أو حاجته بما تبيح له قوانين البلاد من الربا.

والفرق بين هذا وبين ربح صندوق التوفير والمصارف المالية عظيم جداً، فإن الربا إنما حرم في دار الإسلام لضرره، كما علله تعالى بقوله: ﴿وَإِنْ تَبَسُّمُ فَلَكُمْ مِزَّةٌ مِمَّا فِي أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (١)، وليس في أخذ الربح من صندوق التوفير والمصارف ظلم لأحد، ولا قسوة على محتاج حتى في دار الإسلام. وقد فصلنا القول في الربا هذا في تفسير آية آل عمران فيه فليراجع (٢).

٤٥٥ - ربح صندوق التوفير

من صاحب الإمضاء بمصر:

سيدي الأستاذ الجليل حفظه الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فإننا كثيراً ما سمعنا من الناس إباحة وضع الأموال في صناديق التوفير بالبريد وأخذ الفوائد منها، وذلك مما لا شك أنه الربا المحرم بإجماع

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٧٩.

(٢) المنار ٢٢ / ٧٥١.

المسلمين لا نعلم بينهم خلافاً، ثم إذا ناظرناهم فيه استندوا إلى أن الأستاذ الإمام رحمه الله وغفرله أفتى بجوازه في فتوى رسمية، ولما كنا لم نرهذه الفتوى ولم نعلم وجهها، وكنتم أخص الناس بالإمام وأعلمهم بأقواله وفتاويه لجأنا إليكم لتبينوا لنا فتوى الإمام أولاً، وهل هي لا تعارض الكتاب والسنة ثانياً؟ خصوصاً وإن المجالس الحسينية قررت وضع أموال القاصرين في هذه الصناديق بناء على هذه الفتوى المزعومة كما يقولون، وليكن بيانكم شافياً وافياً كما هو دأبكم إن شاء الله تعالى .

كتبه: أبو الأشبال عفا الله عنه بممه.

(ج) إن كان للأستاذ الإمام فتوى رسمية في مسألة صندوق التوفير فهي توجد في مجموعة فتاويه بوزارة الحقانية ومنها تطلب، وأنا لم أر له فتوى في ذلك، ولكنني سمعت منه في سياق حديث عن مقاومة الخديوي له ما حاصله: إن الحكومة أنشأت صندوق التوفير في مصلحة البريد بدكريتو خديوي (أمرعال) ليتيسر للفقراء حفظ مازاد من دخلهم عن نفقاتهم وتثميته لهم، وقد تبين لها أن زهاء ثلاثة آلاف فقير من واضعي الأموال في صندوق البريد لم يقبلوا أخذ الربح الذي استحقوه بمقتضى الدكريتو. فسألني الحكومة: هل توجد طريقة شرعية لجعل هذا الربح حلالاً حتى لا يتأثم فقراء المسلمين من الانتفاع به؟ فأجبته مشافهة بإمكان ذلك بمراعاة أحكام شركة المضاربة في استغلال النقود المودعة في الصندوق، فذاكر رئيس النظارة الخديوي في تحويل الدكريتو الخديوي وتطبيقه على الشرع، فأظهر سموه الارتياح لذلك. ولما قال له رئيس النظارة: إننا استشرنا المفتي في

ذلك غضب غضباً شديداً، وقال: كيف يبيح المفتي الربا ؟ لابد أن استشير غيره من العلماء في ذلك . ثم جمع سموه جمعية من علماء الأزهر في قصر القبة، وكلفهم وضع طريقة شرعية لصندوق التوفير ليظهر أمام العامة بأنه هو المحامي عن الدين والمطبق للمشروع على الشريعة . وأن الحكومة كانت عازمة على إكراه المسلمين على أكل الربا بمساعدة المفتي لولا تداركه الأمر، وقد وضع له العلماء مشروعاً قدمته المعية لنظارة المالية.

(قال): وأن نظارة المالية عرضت عليّ ذلك المشروع لإقراره - أو قال للتصديق عليه - فوجدته مبنياً على ما كنت قلته للحكومة شفافاً. هذا ما سمعت منه رحمه الله تعالى . و أظن أنه قال: إن أولئك العلماء كانوا من فقهاء المذاهب الأربعة أو الثلاثة، ولا أجزم بذلك.

ومهما تكن صفة الطريقة التي وضعها العلماء لاستغلال أموال التوفير فلا يظهر عدها من الربا المجمع على تحريمه، وهو ربا النسيئة الذي كان في الجاهلية، وقد بينه الإمام أحمد لما سئل عن الربا الذي لا يشك فيه بمثل ما بينه غيره من أخذ الزيادة في مقابلة التأجيل؟ فقال: هو أن يكون له دين فيقول له: - أي إذا حل أجل الدين - إما أن تقضى، وإما أن تربى، فإن لم يقض زاده هذا في المال وزاده هذا في الأجل . وذكر الفقيه ابن حجر في الزواجر: أن الإنساء فيه كان بالشهور، ولهذا كان يتضاعف ويخرب النيوت^(١).

٦- وجاء أيضا إلى اللجنة الاستفتاء الآتي:

- ١- تدفع مصلحة البريد، وكذلك البنوك حوالي واحد ونصف في المائة أرباحاً لحسابات صندوق التوفير فهل هذا حرام شرعاً؟
- ٢- إذا وجد الإنسان أمامه فرصاً لدفع مبلغ ما عن طريق المساعدة لبعض الأشخاص، وعند وقت دفع زكاة المال خصم ما سبق دفعه وصرف الباقي، فهل زكاة المال دفعت صحيحاً، أم مادفعه قبل ميعاد الزكاة لا يحتسب ضمن الزكاة؟

خميس علي السيد

الجواب: بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه تفيد اللجنة بما يأتي:

(عن الأول): إن أخذ زيادة عن رأس المال المودع في صندوق التوفير أو في أحد المصارف محرم؛ لأنه من الربا المحرم بالكتاب والسنة والإجماع .

جاء في كتاب سماحة الرئيس رقم ٢/٩٠٠ وتاريخ ٢٦/٤/١٣٩٨هـ الموجه إلى صاحب السمو ولي العهد بأن من وصايا مجلس هيئة كبار العلماء: وضع الأموال في البنوك لأخذ فائدة ربوية بنسبة معينة يحصل عليها صاحب المال من البنك ونحوه، ويدفعها له: إما بعد مضي الأجل الذي يتفق عليه، وإما عند سحب المال، فيدفع له ما اتفق عليه من الربا الذي سمي رباً أو فائدة، وهذا ربا صريح حرمه الله ورسوله، وأجمع سلف الأمة على تحريمه، وتسميته ودعيته، أو باسم غير ذلك لا يغير من حكم الربا المحرم فيه

بحث الادخار «القسم الأخير» ————— بحث اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

شيئا، فقد جمع ربا الفضل وربا النسيئة ؛ لأنه بيع نقود بنقود نسيئة بزيادة ربح ربوي إلى أجل) .

٧ - فتوى رقم ٢٧٣٥ وتاريخ ١٢/٢/١٣٩٩هـ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه

وبعد:

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الاستفتاء المقدم لسماحة الرئيس العام من الدكتور نور محمد خان المحال من الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم ٢/٢٠٣٠ في ١٤/١٠/١٣٩٩هـ ونصه:

(إن مسألة حساب الودائع وحسابات التوفير التي يعامل بها في البنوك الرسمية لا أدرى ما حكمها، ففي نظر بعض الشيوخ جائز؛ لأن المال المودع يستعمل في التجارة، وفي نظر بعض الشيوخ حرام لوصفهم لهذه المسألة مسألة الربا، وتمشيا لحكم الله تعالى في قوله جل وعلا: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ فارجو من حضرتكم بيان وإيضاح حكم الودائع وحسابات التوفير؟

وأجابت بما يلي:

لاشك في تحريم الفوائد وحساب التوفير؛ لعموم الأحاديث في تحريم ربا الفضل والنسيئة، وقد سبق أن ورد إلى اللجنة الدائمة سؤال مماثل لهذا السؤال أجابت عنه بالفتوى الآتي نصها:

(لاشك أن فوائد الأموال المودعة في البنوك حرام، وهي من ضروب الربا، لا يجوز أخذها ولا الدخول مع البنك عند الاستيداع في اشتراطه؛

لقوله ﷺ فيما رواه مسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد»، ولقوله ﷺ فيما أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منهما غائباً بناجز»، وفي لفظ رواه أحمد والبخاري: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء»، ولا يخفى أن العملات الورقية حلت محل الذهب والفضة في الثمنية فصارها حكمها ليجري فيها من ربا الفضل وربا النسيئة ما يجري في الذهب والفضة. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

٨- قال الأستاذ الدكتور/ محمد بن عبد الله العربي عضو مجمع البحوث الإسلامية: كذلك يوجد إلى جانب النشاط المصرفي العادي الذي تمارسه بنوك الودائع، بنوك تخصصية في جمع المدخرات الصغيرة، وهي التي تسمى في جمهورية مصر العربية: (صناديق توفير البريد وبنوك الادخار المحلي) وتتولاها هيئات حكومية.

هدف هذه المنشآت هو تشجيع الادخار الصغير عند سواد الشعب في بلد مزاجه القومي ينجح إلى التبذير وينفر من الادخار.

ولما كان كثير من البلاد الإسلامية في أشد الحاجة إلى تنمية رأس المال القومي لمواجهة مرحلة التصنيع التي تحتازها الآن، والتصنيع يحتاج إلى تمويل ضخّم، والتمويل الضخم لا يتأتى إلا إذا اشترك فيه كل مواطن على قدر سعته، حتى لو لم يكن من الأغنياء الذين يودعون فائض أموالهم في بنوك الودائع، فقد نشأت الضرورة إلى تشجيع الادخار عند سواد الشعب. كيف يمكن مواجهة هذه الضرورة؟

مواجهتها لا تكون إلا بإغراء الناس على الادخار، والإغراء قد يتخذ إحدى صورتين لا ثالث لهما:

الصورة الأولى: تكون بتنفيذ عقد المضاربة. فالمدخرات الصغيرة التي تتجمع في صناديق الادخار توجهها الهيئات المشرفة عليها إلى استثمارات تؤتي ربحاً وبعضها قد لا يؤتي ربحاً، ومن التسوية في نهاية العام يتضح صافي الربح الذي توزعه على المدخرين بنسبة مدخراتهم، وفي هذه العملية تستوي هيئات الادخار مع بنوك الودائع في الاستناد إلى عقد المضاربة. هذا الربح قد يكثر في عام، وقد يقل في عام، وقد ينعدم في عام ثالث، كما يحصل في استثمار البنوك لودائع المودعين: وإذا لن تلتزم هيئة الادخار بفرض ربح معين للمدخر، بل تترك تحديد الربح إلى نهاية العام.

ولكن المدخر الصغير قد لا يقبل على حرمان نفسه من بعض دخله إذا لم يكن واثقاً من ربح معين محدود مهما كان طفيفاً يظفر به نظيره هذا الحرمان، فليست عنده روح المغامرة التي توجد عند كبار أصحاب المال الذين يودعون أموالهم في البنوك لآجال معينة، ومن أجل ذلك تعرض الصورة الثانية، وأترك البت في شرعيتها إلى اجتهاد الفقه الإسلامي، وإن

كنت أضع أمامه بعض الملاحظات التي قد تنير له الطريق .

الصورة الثانية: تحدد الهيئة المشرفة على الادخار - سواء كانت

مصلحة حكومية، أو مؤسسة عامة ، أو بنكاً مؤمناً- بنسبة معينة من رأس المال المدخر، تحدد لها مقدماً كربح نتيجة إستثمارها للمال المدخر. فنقول مثلاً: كل جنيه يدخر مدى عام تصرف الهيئة لصاحبه ٤ أو ٥٪ منه.

و لنبدأ بالملاحظات التي نضعها تحت أنظار فقهاء الإسلامى:

الملاحظة الأولى: المظهر في هذه العملية مظهر ربوي. ولكن إذا تأملنا في

الواقع نجد أننا لسنا هنا نتعامل مع شخص مراب همه ينحصر في اقتطاع الفائدة الربوية، بل العملية تقوم بين مدخر صغير من جانب وهيئة حكومية من جانب آخر، أي ولي الأمر الذي يمثل المجتمع ونصيبه في ربح هذه المدخرات يردده إلى المجتمع في صورة مصانع أو منشآت تخدم المجتمع كله، فاختلفت هنا بشاعة الربا، وبشاعة ظلم المرابي، وبشاعة الاغتناء الفاحش الذي يمتصه المرابون من دماء المجتمع.

الملاحظة الثانية: قد يقال: إن هذه العملية تنطوي على مخالفة لأحكام

عقد المضاربة الذي يشترط فيه: أن يكون الربح الذي يتفق عليه بين رب المال (المدخر)، وبين الهيئة المشرفة على الادخار (المضارب) ، ربحاً غير محدود النسبة إلى رأس المال بأن يكون لأحدهما نصف الربح قل أو كثر، وللآخر النصف الباقي أو الثلث أو الربع: أما تحديده بنسبة معينة من رأس المال فشرط باطل، وإذا لم يأت العمل بأي ربح فلا ربح مطلقاً لرب المال (المدخر) والتحديد بنسبة ثابتة من رأس المال المدخر يعيبه فوق ذلك عيب الغرر.

هذا كلام وجيه وقاعدة شرعية لا جدال فيها. ولكن لكل قاعدة استثناء قد تبيحه الضرورات .

إن ولي الأمر هنا يملك أن يفي للمدخر بالنسبة التي فرضها على نفسه. وهو في تقديره لهذه النسبة يجعلها دائماً في حدود الاحتمال وفي نطاق الواقع، مما يسرله الوفاء بالنسبة التي فرضها على نفسه والتي قبلها المدخر من البداية.

فإذا صدق تقديره في ٩٩٪ من الحالات، ولم يصدق في ١٪ من الحالات فإنه يستطيع أيضاً أن يفي بالنسبة المتفق عليها بالالتجاء إلى موارد الدولة الأخرى.

صحيح أنه إذا التجأ إلى موارد الدولة الأخرى في سبيل الوفاء بالنسبة المتفق عليها يكون قد ألحق ضرراً بمال المجتمع، ولكن النفع الذي حققه للمجتمع في ٩٩٪ من الحالات لاشك يعدل الضرر اليسير الذي يصيب المجتمع في ١٪ من الحالات.

والقاعدة الشرعية التي تقرر أن (الغنم بالغرم) تعطي هذا الاستثناء، فالغنم الذي يفيء إلى المجتمع في ٩٩٪ من الحالات يقابله الغرم الذي يصيب المجتمع في ١٪ من الحالات .

الملاحظة الثالثة: قد يقال: إن ولي الأمر إذا احتاج إلى مال للوفاء بما يتطلبه الشعب من خدمات، فله في مجال الضرائب التي يفرضها على الرعية متسع كبير يؤتیه ما يشاء من مال يوجهه أينما يريد.

وهذا صحيح، ولكن يجب أن لا ننسى أن لكل شعب طاقة ضريبية يجب على ولي الأمر ألا يتجاوزها، وإلا ألحق بشعبه وبالاقتصاد القومي

أضراراً فادحة، هذه حقيقة ثابتة استنبطها العلم - علم المالية العامة وعلم السياسة - من واقع تجارب الشعوب والدول.

فإذا كان ولي الأمر قد استنفد الطاقة الضريبية لشعبه، ولا زالت البلاد في حاجة ماسة إلى تنمية رأس المال القومي، فأين يكون اختياره؟ أيجتار تجاوز الطاقة الضريبية بما يرهق الشعب ويعطل قواه الانتاجية ويؤثر أسوأ تأثير في الاقتصاد القومي؟ أم يختارحث الشعب في جملته على الادخار ولو بشيء يسير يترك تقديره لكل مواطن؟ ثم يغريه بربح معين ثابت على كل مايدخره، ومن مجموع هذه المدخرات الصغيرة يتكون رأس مال كبير يمكن ولي الأمر من أداء الخدمات التي يتطلبها الشعب، ويحقق الأمانى التي يتطلع إليها الشعب.

فهذه مجرد ملاحظات مستقاة من الواقع، لا أقطع فيها برأى وإنما أضعها تحت أنظار فقهاء الإسلامى ليتولى هو البت فيها وفي الخيار الذي يشره على ولي الأمر.

الخلاصة:

ها نحن رسمنا صورتين: الأولى: لا جدال في شرعيتها، إذا كان نفاذها يكفله أنها تتفق مع ميول البيئة التي يراد سريانها فيها وتتجاوب مع شيمتها وخصالها. والثانية: يشوبها بعض الشك في شرعيتها، ولكنها قد تكون أكثر تجاوباً مع ميول بيئات أخرى درجت على ألا تجازف بادخار شيء إلا إذا كفلت لما تدخره ربحاً محدوداً مقدراً من البداية (١).

(١) التوجيه التشريعي في الإسلام من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية ج ٢ ص ٦٦.

وقال أيضا:

قلنا في صدد الكلام على بنوك الادخار: إن اختيار إحدى الصورتين السابق بيانهما يتوقف على مدى استعداد كل بيئة للتجاوب مع مقتضيات كل من الصورتين: هل تحجم البيئة عن الادخار إذا لم تضمن فائدة معينة من البداية، أو تقبل على الادخار حتى لو كان الربح الذي سيعود عليها غير محدد المقدار من البداية ؟

وظاهر مما تقدم أننا نؤثر اختيار الصورة الأولى لبعدها عن شبهة الربا. ولكن هل كل البيئات تتشابه في استعدادها للتجاوب معها ؟ ألا تختلف البيئة الريفية عن البيئة الحضرية ؟

ظهر من تجربة قامت بها جمهورية مصر العربية في إحدى المناطق الريفية أن الثقة المتبادلة بين بنك الادخار المحلي وبين البيئة التي يعمل فيها لها تأثير كبير في الإقبال على الصورة الأولى. والثقة أساسها المعرفة الشخصية بين الفريقين، وهذا أكثر بروزا وشيوعا في البيئات الريفية منه في البيئات الحضرية.

هذه التجربة أقامتها مؤسسة الادخار في بلدة ميت غمر والقرى المحيطة بها، فأنشأت بنك ادخار محلي لا يفرض فائدة ثابتة على مدخرات أهل هذه المنطقة، بل يشاركهم في أرباح المشروعات التي يستثمر فيها مدخراتهم عن طريقة تطبيق عقد المضاربة.

وقد تجاوبت هذه البيئة الريفية تجاوباً كاملاً مع الفكرة التي تمثلها الصورة الأولى التي عرضنا لها في كلامنا على بنوك الادخار، وقد نجحت التجربة التي لم يمض عليها أكثر من سنة واحدة نجاحاً لم يكن في حسابان المؤسسة التي أنشأت البنك. بحيث لو عرض البنك على المودعين

(المدخرين) أن يقرّر لهم فائدة ثابتة على مدخراتهم لرفضوا هذا العرض لا فقط لشبهة الربا فيه؛ بل لأن الأرباح التي يوزعها عليهم البنك تتجاوز ١٠٪ من قيمة مدخراتهم، وذلك بفضل القروض التي يقدمها البنك في مشروعات صناعية صغيرة محلية، ثم يقاسم القائمين بها الأرباح التي يحصلون عليها، ثم يوزع البنك نصيبه من هذه الأرباح على المدخرين بنسبة مدخراتهم بعد خصم مصاريف إدارة البنك وأجور عماله .

وهذه بعض أمثلة من هذه المشروعات التي وظف فيها البنك مدخرات المودعين من واقع مشاهداتي الشخصية وزيارتي لهذه المشروعات وفحصي لدفاتر البنك.

١- أقرض البنك صاحب مصنع يدوي لعلب الكرتون، الاتفاق بينه وبين البنك على اقتسام الأرباح مناصفة. أنتج المشروع أرباحاً مقدارها ٢٥٠ جنيته و ٥٠٠ مليم في ستة أشهر حصل البنك منها على ١٢٥ ج و ٢٥٠ م.

٢- قام البنك بمشاركة أحد الأهالي في تجارة الإسمنت مقابل المناصفة في الأرباح الناتجة، القرض بمبلغ ألف جنيته. لم يكن للبنك أي إشراف على المقترض إلا الثقة المتبادلة بين الطرفين. بعد ثلاثة شهور سدد المقترض من أصل القرض مضافاً إليه مبلغ ٤١ جنيته و ٦٨٥ مليم نصيب البنك في الأرباح الناتجة عن العملية.

٣- قرض من البنك إلى أحد عملائه المدخرين بمبلغ ١٠٠٠ جنيته مشاركة من البنك في إقامة مصنع صغير للصاج. اتفق على اقتسام الأرباح بينهما بنسبة ٣٠٪ للبنك و ٧٠٪ للصانع، بعد ثلاثة شهور دفع الصانع إلى

بحث الادخار «القسم الأخير» ————— بحث اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

البنك أرباحاً مقدارها ٣٠ جنيهاً، كما سدد جزءاً من رأس المال. بعد ثلاثة شهور أخرى دفع الصانع أرباحاً مقدارها ٤٠ جنيهاً وسدد جزءاً أمن رأس المال. أي أن الألف في خلال ستة أشهر آتت للبنك أرباحاً مقدارها ٧٠ جنيهاً، بخلاف أرباح الصانع وله ٧٠٪، وبخلاف قدرته على تسديد جزء كبير من رأس المال .

٤- قدم البنك لأحد مدخريه مبلغ ١٥ ألف جنيه لإقامة مصنع للطوب، المدخرعنده خبرة فنية في هذه الصناعة .الاتفاق على تقسيم أرباح المشروع بنسبة ٧٠٪ للبنك و ٣٠٪ للصانع حقق المشروع في الشهر الأول من إقامة المصنع، أرباحاً مقدارها ٣٠٠ جنيه، وينتظر أن تزداد الأرباح في الشهور التالية .

٥- قدم البنك للفلاحين قروضا صغيرة بين ١٠ و ١٥ جنيهاً للقيام بشراء مواد خام لصناعات يدوية يباشرونها في منازلهم؛ كصناعة الحصير، وصناعة الجريد الذي يحولونه إلى أقفاص، وصناعة الغاب الذي يحولونه إلى كراسي. ويدفع الصانع أرباحاً للبنك عن العشرة الجنيهات التي اقترضها مقدارها ١٥ إلى ٢٠ قرشاً أسبوعياً.

وأكتفي بهذه الأمثلة عن النشاط التعاوني الذي يباشره هذا البنك الريفي تطبيقاً لعقد المضاربة. ولكننا في الاستشهاد بهذه التجربة يجب أن نقرنها بالعاملين الأساسيين في نجاحها، وهناك عاملان لا يمكن أن يتوافرا في جميع البيئات على السواء .

العامل الأول: هو الثقة المتبادلة بين القائمين على البنك -وكلهم من أهل هذه المنطقة الريفية - وبين المدخرين من أهلها، ثقة

تنبعث من المعرفة الشخصية بين الطرفين.

العامل الثاني: هو الخلق الرفي. خلق الزراع . فالزراع يلقي البذر في الأرض ولا يعلم ثمار زرعه إلا يوم الحصاد. فهو قد ألف انتظار الثمرة، ولذلك لا يجد حرجا - عندما يودع مدخراته في البنك - في انتظار النتيجة النهائية للمشروعات الاستثمارية التي يوظف البنك فيها أموال المدخرين . هذان العاملان لا يتوافران في البيئات الحضرية . ومن أجل هذا الإعتبار اقترحنا الصورة الثانية .

فإذا كان الهدف الذي يسعى إليه مجتمع إسلامي تلبية لضرورات العصر - هو تشجيع الادخار ابتغاء تنمية رأس المال القومي الذي تتطلبه مرحلة التصنيع والتسلح، التي يجتازها المجتمع، فله الخيار بين الصورتين حسبما تهديه طبيعة البيئات المتباينة فيه (١) .

ثامنا: من المعلوم أن كل مسألة من المسائل لا بد من معرفة مناهج تشريعية ومعرفة مناهج التطبيق، وبيان مستند حكمها من الشريعة، وموقف العلماء من ذلك:

وبما أن الموضوع الذي يراد بحثه من الموضوعات الهامة، وأنه يتصل بموضوع الربا، فقد سبق الكلام على الأمور الثلاثة، ولوضوحها لم نتعرض لها بتلخيص .

أما بقية عناصر الموضوع فقد وضع لها ملخص مختصر جدا، وفيما يلي بيانه مرتبا حسب ترتيب عناصر الموضوع .

(١) التوجيه التشريعي في الإسلام ، من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية ج ٢ ص ٧٢ .

أ - ٤: اختلف أهل العلم في حكم جريان الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب:

فأجازه أبو حنيفة ومحمد بن الحسن، ومن وافقهما، والحجة في ذلك السنة، والمعنى.

ومنعه الأئمة: مالك، والشافعي، والإمام أحمد، وأبو يوسف والأوزاعي، وإسحاق، ومن وافقهم، والحجة في ذلك الكتاب والسنة والإجماع والمعنى، وفيما يلي بيان ذلك باختصار مع الإحالة إلى الصفحات المشتملة على التفصيل.

أولاً: ذهب الإمام أبو حنيفة، والإمام محمد بن الحسن الشيباني، ومن وافقهما إلى جواز جريان الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب، واستندوا إلى السنة والمعنى .

١- السنة: استدلووا بدليلين:

الأول: حديث مكحول: «لاربا بين المسلم والحربي في دار الحرب»

١١/١٠٤، ١٠٧.

ونوقش هذا الحديث من وجهين :

الوجه الأول: قال العيني: (هذا حديث غريب ليس له أصل) ص ١٠٧، وقال الشافعي: (هذا الحديث ليس بثابت ولا حجة فيه) ص ١٠٧، وقال النووي: (وأما حديث مكحول فمرسل إن صح الإسناد إلى مكحول) ص ١١٣، وقال ابن قدامة: (وخبرهم مرسل لا نعرف صحته) ص ١١٥، وقال أيضا: (خير مجهول لم يذكر في صحيح ولا مسند ولا كتاب موثق به، ومع ذلك مرسل)، ص ١١٥.

أجيب عن ذلك: بأنه مرسل ومكحول ثقة، والمرسل من مثله مقبول، وبأنه ثابت؛ لأن جلالة قدر الإمام لا تقتضي أن يجعل لنفسه مذهباً من غير دليل واضح، وأما قول الشافعي: (لاحجة فيه)، فبالنسبة إليه؛ لأن مذهبه عدم العمل بالمرسلات إلا مرسل سعيد بن المسيب، والمرسل عند الحنفية حجة على ما عرف في موضعه، ص ١٠٧ .

وأجيب : بأنه مع تسليم أنه مرسل، فلا يصح أن يكون معارضا للأدلة القطعية من الكتاب والسنة والإجماع الدالة على عموم تحريم الربا بدون تخصيص، ص ١١١ .

ويحتمل أنه أراد النهي عن ذلك ، كقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(١)، فيكون المقصود به تحريم الربا بين المسلم والحربي كما بين المسلمين، ص ١١٣ و ص ١١٥ .

الثاني: قصة العباس بن عبد المطلب، فإنه كان مسلماً قبل الفتح ووضع الرسول ﷺ ربا العباس يوم الفتح، فدخل في ذلك الربا الذي بعد إسلامه إلى فتح مكة، فلو كان الربا الذي بين المسلم والحربي موضوعاً لكان ربا العباس موضوعاً يوم أسلم، ص ١١١ .

وأجاب عنه النووي: بأن العباس كان له ربا في الجاهلية من قبل إسلامه، فيكفي حمل اللفظ عليه، وليس ثم دليل على أنه بعد إسلامه استمر على الربا، ولو سلم استمراره عليه لم يكن فيه حجة؛ لأنه قد لا يكون عالماً بتحريمه فأراد النبي ﷺ إنشاء هذه القاعدة وتقريرها من يومئذ، ص ١١٤ .

٢ - وأما المعنى: فهو أن ما لهم مباح في دارهم، فبأي طريق أخذه

(١) سورة البقرة ، من الآية ١٩٧ .

المسلم أخذ مالا مباحا إذا لم يكن منه غدر، ص ١٠٤ .

وأجيب عنه: بانه منقوض بالحربي إذا دخل دار الإسلام: فإن ماله مباح إلا فيما حظره الأمان، ويمكن حمله بين المسلمين على هبة التفاضل، وهو محرم بالإجماع، فكذا ههنا، ص ١١٥ .

القول الثاني: أنه لا يجوز الربا بين المسلمين والحربي، كما لا يجوز بين المسلمين، وبهذا قال الأئمة: مالك، والشافعي، وأحمد، وأبيوسف، والأوزاعي، وإسحاق وغيرهم.

والحجة لذلك الكتاب والسنة والإجماع على تحريم الربا، وقد سبقت وسبق الكلام عليها. وكما لا يجوز الربا بين المسلم والمستأمن منهم في دارنا، فكذا لا يجوز هنا بجامع تحقق الفضل الخالي عن العوض المستحق بعقد البيع ص ١١٥. وأجيب عنه:

بأنه قياس مع الفارق؛ لأن المستأمن منهم صار ماله محظورا بعقد الأمان، ص ١٠٧، ١٠٨ .

ب - ٥ - ما يتعلق بمواد النظام:

أ - المنطقة الوسطى:

أ - قبل تمام خمس سنوات من المدة التي يدفع الموظف فيها جزءا من راتبه للادخار، إذا طلب الشخص أو توفي يدفع له أو لورثته بدون زيادة، وهذا لاشيء فيه .

ب - بعد خمس سنوات وقبل السنة العاشرة يستحق الموظف أو ورثته سحب ما دفعه من مساهمة مضافاً إليها ٥٠٪ من الشركة.

ج - بعد بلوغ مدة الاشتراك أكثر من عشر سنوات يستحق الموظف أو

ورثته سحب الأسهم التي دفعها الموظف للادخار ويأخذ معها مثلها ١٠٠٪ .

ب - المنطقة الشرقية:

أ - إن سحب أسهمه قبل ستين شهراً لم يستحق إلا ما دفعه .

ب - إن سحب أسهمه بعد ستين شهراً وقبل إكمال مائة وعشرين شهراً ٥٠٪ .

ج - إن سحب أسهمه بعد إكمال مائة وعشرين شهراً من الاشتراك في النظام استحق ١٠٠٪ مضافاً إلى ما دفعه .

ج: شركة أرامكو:

أ - يتراوح الحسم من الشركة على الموظف من راتبه من ١ إلى ١٠ في المائة.

ب - تضيف الشركة إلى هذا نسبة منها كما في رقم ١٢٠ .

ج - يستحق الموظف أرباح مساهمته من أرامكو؛ إذ أنها تشغل هذه المبالغ .

د - يستحق الموظف أرباح مساهمة أرامكو مع الأسهم أيضاً.

هـ - يستحق الموظف سحب أسهمه و مساهمة أرامكو أو أرباحهما ولو قبل خمس سنوات، أما بين الخمس والعشر وبعد العشر فهو كالشركتين سابقاً .

تتفق جميع هذه الشركات في ضمان ربح معين نسبة من رأس مال المساهمة لمن يدفع مبلغاً للادخار من بعد خمس إلى عشر ومن بعد العشر الخ، إلا أن أرامكو تدفع له قبل بلوغ الخمس بنسب متفاوتة، وتدفع له أرباح الأسهم التي تساهم بها، وماربحته أسهمه، وبهذا تبين أن هذا صورة

من صور الربا، وهي محرمة بالكتاب والسنة والإجماع .

٦ - فيما يلي تعريف الادخار بصفة عامة، وبيان أنواع الادخار

ووسائل خلق المدخرات وتوظيف المدخرات .

و أما تعريف الادخار وموضوع البحث فهو ماذكر مع زيادة قيود تفهم مما ذكرته الشركات الثلاث في أنظمتها .

١- الادخار: هو الزيادة في الدخل على مصروفات الاستهلاك ص

١٣٢.

٢- أنواع الادخار: الادخار العام والفردى والإجبارى (فرض قدر

معين من الضرائب) ص ١٣٢ .

٣- من وسائل خلق المدخرات .

أ - حسابات التوفير بالبنوك التجارية، و تستحق الفوائد إذا ما بقيت

سنة أشهر، فأكثر، وهذا ربا فهو محرم .

ب - صناديق البريد للتوفير، وفوائدها من ١٥٪ أو ٢,٥٪. وهذا

محرم؛ لأنه ربا .

ج - بنوك الادخار التعاونية، وهذه توزع أرباحا على المودعين

والمودعون هم المستثمرون، وعليه لا يكون فيه ربا، اللهم إلا إذا كانت

معاملات البنك؛ كإقراضه واقتراضه، وبيع وشراء الأوراق المالية بدون

تقييد بالشريعة فتكون هذه المعاملة ممنوعة .

٤- توظيف المدخرات ، ص ١١٢ وما بعدها:

أ - يكون بطريق التأمين التجارى، وقد بحثه المجلس وأصدر قرارا بمنعه .

ب - توظيف الأموال في سندات مالية، وقد بحث هذا في البورصة

ص ١١٩ وما بعدها .

ج - قروض الرهائن وهي: ديون تضمنها عقارات، وهذا مشتمل على أن تكون قروضا ربوية أو غير ربوية، وكذلك الرهون قد ينتفع بها المرتهن، وقد يكون انتفاعه مشروعا إذا كان المرهون مما يركب ويحلب فيركبه ويحلبه بنفسه وقد يكون مشروعا إذا انتفع به بغير ذلك ص ١٣٠ .

د - توظيف الأموال في العقارات .

هـ - توظيف الأموال في السيارات والحاجات المنزلية وما أشبهها .

و - من وظائف الادخار اقتناء الذهب .

ز - توظيف الأموال بإيداعها في المصارف وفي صناديق الادخار بفائدة محددة وهذا ربا ص ١٣٣ .

٧ - اختلف العلماء المعاصرون في حكم الادخار:

فمنهم من أجازاه مطلقا، ومنهم من منعه مطلقا، ومنهم من رأى أنه إذا أمكن تطبيق الادخار على طريق المضاربة، طبق وإلا طبق على طريقة نظام الادخار بربح مضمون.

وفيما يلي بيان بذلك مع الأدلة والمناقشة:

القول الأول: إن الادخار جائز، ومن قال به: محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقا، ومحمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار، وجماعة من الأزهرين من علماء المذاهب (١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١)، والحجة لذلك أن مصلحة البريد تستغل الأموال التي تأخذها من الناس، لا أنها تقترضها للحاجة فمن الممكن تطبيق استغلال هذه الأموال على قواعد شركة المضاربة، هذه حجة محمد عبده ص ١٣٦، وحجة محمد رشيد رضا: أن مصلحة البريد مصلحة

غنية من مصالح الحكومة، وأنها تستغل المال الذي يودع في صندوق البريد فينتفع المودع والعمال والمستخدمون في المصلحة والحكومة، فلم يظلم أحدهم الآخر، ص ١٣٧، ١٣٨ .

ويمكن مناقشة ذلك: بأنه لا فرق بين الحكومة وبين غيرها في تحريم الربا، وأنه يمتنع إدخال الادخار تحت شركة المضاربة الشرعي؛ لأن الادخار مضمون ربحه ومحدد بنسبة من المبلغ المدفوع، وهذان الأمران غير موجودين في المضاربة فافترقا .

وقد استدل على جوازه: بالضرورة ص ١٤٤ .

ويمكن أن يجاب: بأنه ليس هناك ضرورة إليه، بل في الأخذ بالمعاملات التي شرعها الله خير وبركة .

واستدل أيضا على جوازه : بأن الأخذ بالجواز أيسر من فرض الضرائب على الشعب، وهو من باب إرتكاب أخف المفسدين، ص ١٤٥ . ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن الضرائب ممنوعة والادخار ممنوع، وإذا دعت الضرورة إلى فرض الضرائب فلكل ظروف ملابساتها، والنظر في المصالح والمفاسد والموازنة بينها، وترجيح جانب ما ينبغي الأخذ به.

القول الثاني: هو القول بالمنع، وممن قال به: رئيس لجنة الفتوى عبد المجيد سليم، واللجنة الدائمة في الفتوى رقم ٢٧٣٥ وتاريخ ١٣٩٩/١٢/٢هـ، ومجلس هيئة كبار العلماء في التوصية رقم ٢/٩٠ وتاريخ ١٣٩٨/٤/٢٦هـ، والحجة لذلك أنه داخل في عموم أدلة الربا .

القول الثالث: إنه إذا أمكن تطبيقه من جهة قبول الناس له طبق على طريق المضاربة الشرعية فيطبق، هذا اختيار محمد العربي ص ١٤٦، ونوقش

بما تقدم في جواب أدلة القول الأول - نظام الادخار.

هذا ما تيسر جمعه و ترتيبه والتعليق عليه و تلخيصه من بحث

الادخار وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

الرئيس

نائب رئيس اللجنة

عضو

عضو

عبد الله بن قعود عبد الله بن غديان عبد الرزاق عفيفي عبدالعزيز بن عبد الله بن باز